

جامعة مولود معمري - تيزي وزو  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

الأزمة السورية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي  
( 2017/2011 )

مذكرة مقدمة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة:

د. برد رتيبة

إعداد الطلبة:

- إدرا مقرران

- جلاب بلال

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسة لجنة المناقشة

مؤطرة ومقررة

عضو مناقش

- أ. عطيش يمينة

- د. برد رتيبة

- د. ونوغي مصطفى

السنة الجامعية: 2016-2017

# شكر وعرافان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء.

نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه الدراسة، خاصة الأستاذة الفاضلة "برد رتيبة" على صبرها و توجيهاتها القيمة.

نشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة المتواضعة.

كما نشكر أساتذة و إدارة طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو.

و كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل و نخص بالذكر الوالدين.

# الخطة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للأمن الطاقوي الأوروبي

المبحث الأول : المقاربات النظرية المفسرة للأمن الطاقوي الأوروبي

المطلب الأول : الأمن الطاقوي الأوروبي من منظور نظريات العلاقات الدولية

المطلب الثاني : الأمن الطاقوي الأوروبي من منظور الجيوبوليتيك.

المبحث الثاني : الرهانات الطاقوية الأوروبية

المطلب الأول: مكانة و دور الطاقة بالنسبة لأوروبا

المطلب الثاني: التغير الجيوبوليتيكي الطاقوي بالنسبة لأوروبا

الفصل الثاني : تأثيرات الأزمة السورية على الأمن الطاقوي الأوروبي

المبحث الأول : خلفيات الأزمة السورية

المطلب الأول : العوامل المؤسسية والاقتصادية للأزمة السورية

المطلب الثاني : العوامل البشرية والاجتماعية للأزمة السورية.

**المبحث الثاني : ردود الفعل الإقليمية والدولية من الأزمة السورية**

**المطلب الأول : المواقف الإقليمية**

**المطلب الثاني : المواقف الدولية**

**الفصل الثالث : الإستراتيجية الروسية الجديدة في سوريا**

**المبحث الأول : توجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة بعد الحرب الباردة**

**المطلب الأول : الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد اليلتسينية**

**المطلب الثاني : ملامح الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين**

**المبحث الثاني: المصالح الجيوبوليتيكية الروسية وإستراتيجية التعامل مع الأزمة**

**السورية**

**المطلب الأول: العودة الروسية القوية في لعبة العلاقات الدولية من خلال الأزمة السورية**

**المطلب الثاني: سيناريوهات الأزمة السورية في ظل تشابك المصالح الإستراتيجية: الثابت**

**والمتغير .**

**خاتمة**

## مقدمة

كانت ولا تزال منطقة الشرق الأوسط محطّ إهتمام العديد من القوى الكبرى، لما لها من أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الجيوبوليتيكية و الإستراتيجية و الإقتصادية إلى درجة يمكن إعتبارها مفتاح السيطرة على العالم.

فإحتلت الموارد الطبيعية الإستراتيجية حيزًا هامًا ضمن الدعائم الفكرية التي قام عليها البنيان الفكري للدراسات الإستراتيجية، وإستحوذت على إهتمام القادة العسكريين والمخططين الإستراتيجيين، بسبب تشابكها مع الدوافع الكامنة وراء مختلف أشكال النزاعات والحروب، ولا تزال الموارد ذات الطابع الإستراتيجي هي التي تحرك العلاقات الدولية وتؤثر في أشكال التفاعلات و في أنماط العلاقات بين الفواعل الدولية.

فأصبحت الطاقة في الوقت الراهن عاملاً محددًا و حاسماً في تشكيل معالم البيئة الأمنية والسياسية والإقتصادية العالمية، حيث أصبحت الدول الأكثر إستهلاكاً للطاقة، أكثر إرتباطاً بصميم المصالح النفطية، حال الدول الأوروبية التي يعيش أمنها الطاقوي في منحنى غير مستقر تتحكم فيه جميع الأزمات الدولية وخاصة منها المتوسطة و ذلك ما فرضته الجغرافيا و الأرض على البشرية ، لتأتي الأزمة السورية وتضع بضلالها على مجال العلاقات الدولية حملاً ثقيلاً و أشد تعقيداً، لما سوقت هذه الأزمة في بدايتها ضمن أحداث الربيع العربي تحت غطاء الحرية و الديمقراطية بطابع سياسياً وفي بعض الأحيان بنكهة دينية عقائدية، سوريا موقعها الجيوإستراتيجي أخط الكثير من الأوراق في السياسة الدولية، فتصادمت فيها المصالح والأهداف الإستراتيجية وبالتالي إتخذتها بعض القوى الكبرى كبداية إستراتيجية جديدة على غرار روسيا والصين في نفس الوقت أجبرت قوى كبرى أخرى على مراجعة إستراتيجياتها.

## 1. التعريف بالدراسة وأهميتها:

تهتم دراستنا المتواضعة بمحاولة تحليل وتشريح الوضع السوري الذي يتسم بالتعقيد من خلال التوقف عند معرفة خلفيات الأزمة السورية و محطاتها الكبرى المتعلقة بالعوامل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى النظر في ردود الفعل الإقليمية والدولية من الأزمة السورية، إذ تحاول الدراسة خاصة في جزئها الثالث النظر في الإستراتيجية الروسية الجديدة في سوريا بعد الحرب الباردة، من خلال الغوص في التوجهات المتخذة منذ عهدت يلتسن الى مجيئ فلاديمير بوتين للسلطة , الذي احدث بدوره تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الروسية عامة وبراهن على الازمة السورية خاصة لحماية المكانة الجيوسياسية الروسية في منطقة تعد من الفضاءات التقليدية والحيوية لروسيا التي تسعى من خلال ذلك , كذلك من لحماية الإمدادات الطاقوية الأقرب إليها من التهديد الأوروبي والغربي الساعي إلى تضيق الخناق والسيطرة على طموحها المتزايد بعد الحرب الباردة، اكثر فاكثر في ظل سياسة بوتين الجديدة التي تجسد مرحلة الصعود الروسي, نجد اذن أنفسنا أمام معضلة كبيرة وحالة انسداد في الوضع السوري الذي تتنافس في اطاره عدة استراتيجيات إقليمية ودولية لأجل لعب الدور الأكبر جيوبوليتيكيًا والتحكم اقتصاديا وطاقويا وهو ما تبحث فيه الدراسة.

## 2. مبررات اختيار الموضوع:

تتمحور جملة الأسباب والدواعي لإختيار موضوع هذه الدراسة في أسباب موضوعية علمية و أخرى ذاتية, لفك جل الإشكالات الجزئية و العامة الواردة تحت عنوان هذا البحث.

## - مبررات موضوعية وعلمية:

إن هذا الموضوع يمثل محاولة جادة من أجل فهم و تفسير أسباب الأزمة السورية وإرتباطها بشكل أو بآخر بالأمن الطاقوي الأوروبي, في ظل تصادم المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى.

لقد جاءت الأزمة السورية تحت غطاء الربيع العربي، فالخروج من هذه الأزمة يعتبر من الناحية العلمية تحدياً داخلياً و أيضاً خارجياً، فالدارس والمتعمق في الرهانات المستقبلية التي سوف تفصل في مصير الأزمة السورية منذ بدايتها إلى يومنا هذا و هو ليس بالأمر الهين , و ذلك لتداخل تأثيرات الأوضاع الداخلية والخارجية لاسيما منها تصادم المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى , و تداعيات هذه الأزمة على جيوبوليتيك الطاقة العالمية على العموم و الأوروبية على الخصوص، فالأمر يدفع فعلاً إلى الكشف و بطرق أكاديمية عن تلك الرهانات و السيناريوهات التي تنتظر الأزمة السورية، ومن خلالها سوف تتضح ملامح لخارطة السياسة الجديدة للعلاقات الدولية في ظل المتغير الثابت أنا و هو الطاقة كتحدي ورهان، وهذا بهدف الخروج بإستنتاجات علمية مقيدة من الناحية البحثية الأكاديمية و كذلك من الناحية العلمية بالنسبة لمجال العلاقات الدولية.

## - مبررات ذاتية:

الرغبة في الإطلاع على الحقائق العلمية والموضوعية المتعلقة بالأزمة السورية وتأثيراتها على جيوبوليتيك الطاقة الأوروبية، وهذه الضرورة العلمية إقتضاها تخصصنا الأكاديمي.

كما جاءت دراستنا هذه من ميول شخصي وشغف معرفي متأصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا السياسة الدولية المحورية و في مقدمتها إستراتيجية القوى الدولية الكبرى وعلاقتها بالأزمات المصيرية، إذ أن هذه المواضيع تعد أكثر إرتباطاً و تأثيراً في الواقع الدولي الذي نحن جزء منه، لذلك لا يمكننا أن نتأثر به، خصوصاً في عالم أصبح مجرد قرية كونية. كما أنّ إنتمائنا لمنطقة جنوب المتوسط يحتم علينا وبشدة الإهتمام بقضاياها وهمومه ومحاولة

الخروج ببحوث وإستنتاجات كلها تساعد في إثراء المجال المعرفي والبحثي ، و مساعدة صناع القرار في صياغة إستراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات والرهانات التي قد تعصف بأمن واستقرار المنطقة المتوسطة الجنوبية.

### 3. الدراسات السابقة:

تعرف عموما الدراسات المتعلقة بالتوازنات الجيوسياسية المتوسطة إهتماما كبيرا لدى الباحثين والدارسين، ولعل من بين المواضيع التي زاد الاهتمام بها مؤخرا ما يتعلق بملف الأوضاع في سوريا وكذا علاقاتها الحيوية والإستراتيجية ، وكذا تداعيات ارتباطاتها على المستوى الإقليمي والدولي، وما يتعلق بقضية معركة النفوذ التي تخوضها روسيا والغرب عامة في سوريا لأجل السيطرة الجيوسياسية والطاقوية، ولعل من أبرز الدراسات التي تمكنا الإطلاع عليها لحد الآن تلك الواردة والمتعلقة بدراسة جمال واكيم، الموسومة **صراع القوى الكبرى على سوريا** والتي صدرت له في 2012، كذلك دراسة أحمد علو حول روسيا قلب العالم تخفض من جديد، التي صدرت له في **مجلة الجيش اللبناني**، في أبريل 2007، ودراسة ديفيد وكارول تحلة حول **مأزق الطاقة والحلول البديلة** والتي ترجمها أمين الأيوبي في 2008، وكذا بحث عبد الرزاق البوزيدي حول **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية (2010-2014)**، الذي أنجزه في إطار شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ودراسات إستراتيجية بجامعة محمد حيزر بسكرة في السنة الجامعية: 2014-2015. ضف الى ذلك دراسة Catherine

**L'UE: aiguillon des stratégies de Gazprom k.** الموسومة Locatelli

**أما ما قد يميز دراستنا:**

أنها تسعى إلى التركيز على الخلفية الطاقوية في الأزمة السورية التي تعد عاملا أساسيا وسببا غير مباشر في فهم تداعياتها والتنافس الحاد للاستراتيجيات حول لعب الدور الأهم في السيطرة على الأوضاع

**4. إشكالية الدراسة:**

ما مدى ارتباط الازمة السورية بالأمن الطاقوي الأوروبي ؟ و ما تفسير الدفاع الروسي في ظل تراجع الدور الامريكي ؟.

تدرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التي تفرض نفسها، أبرزها:

- ✓ ما هي طبيعة الأزمة السورية ؟ ما هي خلفياتها ؟
- ✓ ما علاقة الأزمة السورية بالأمن الطاقوي الأوروبي؟
- ✓ ما هي أبرز ردود الأفعال الدولية والاقليمية المرتبطة بالوضع السوري؟
- ✓ ما تفسيرات الدفاع الروسي و تراجع الدور الأمريكي ؟

**5. فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة لا بد من صياغة جملة من الفرضيات وذلك على النحو التالي:

1. كلما كانت للمنطقة أهمية طاقوية كلما زاد التنافس عليها.
2. هناك علاقة بين الموقع الحيوي والجيوستراتيجي لسوريا والإستراتيجية الأوروبية خاصة والغربية المنتهجة عامة نحوها.
3. هناك صلة وثيقة بين الدفاع الروسي عن مصالحه الحيوية والإستراتيجية، وتصديه للغرب في سوريا.

**6. نطاقات الدراسة:**

ارتأينا أن نؤكد في نطاقات الدراسة على بعدين أساسيين المتعلقين بالتالي:

## - المجال المكاني:

إن موقع سوريا قلب منطقة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup> مطلة على البحر المتوسط ولبنان غرباً فلسطين إلى الجنوب الغربي، والأردن إلى الجنوب والعراق إلى الشرق، وتركيا إلى الشمال. هذا وحده يعكس أهمية الموقع وأهمية الدراسة بحد ذاتها، ضف إلى ذلك ما تعكسه دراسة الأزمة السورية على الصعيدين الإقليمي والدولي وتداعيتها على منطقة الشرق الأوسط والمتوسط ككل.

لابد من الإشارة إلى أن النطاق المكاني للدراسات التي تحمل بعد جيوسياسيا، أنها تحتاج إلى تجاوز حدود المجال الجغرافي المحدد إلى فهم الامتدادات الحيوية والتأثيرات المترتبة على المحيط القريب والبعيد كما هو الحال بالنسبة للأزمة في سوريا التي تلقي بضلالها على عدة دوائر إستراتيجية .

## - المجال الزمني:

يمتد المجال الزمني للدراسة ليشمل فترة جد حساسة في تاريخ سوريا الحديثة والعالم العربي عامة الذي عرف تداعيات وتغيرات جذرية جراء ما يتفق البعض على تسميته بالربيع العربي، إذ عرفت هذه الفترة على المستوى الإقليمي محاولة إعادة ترتيبات جديدة وتنافس جديد على الأدوار الأمنية والإستراتيجية، مما يؤشر لموجه جديدة من التنافس الحاد على الهيمنة على الفضاء المتوسطي جنوبه وشرقه، لما تكتسيه هذه المنطقة من أهمية لا تغيب عن العام والخاص.

بذلك ارتأينا التركيز في دراستنا على الفترة الزمنية الممتدة بين بداية الأزمة سنة 2011 في إطار الربيع العربي مروراً بعدة محطات تاريخية إلى غاية يومنا هذا النصف

(1) يرجع مفهوم الشرق الأوسط إلى رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس إدوارد جوردن (1832 . Thomas Edward Gordon (1914 الذي كان أيضا مديرا للبنك الإمبراطوري الفارسي في مقالة كتبها عام 1900، ينبه فيها الحكومة البريطانية إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند، خاصة من خلال تقدمها في بلاد فارس، إيران حاليا.

الأول من سنة 2017، وأما عن اختيار هذه الفترة الزمنية فهو مرتبط بمحاولة تفكيك حيثيات الأزمة وفهم خلفياتها وتداعياتها.

## 7. الإطار المفاهيمي:

لعل أهم الخطوات الرامية إلى فهم وتحليل موضوع الدراسة هو الانطلاق من ضرورة تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع المبحوث فيه، وذلك عن طريق تبيان الفرق بينها وبين المفاهيم المجاورة والمتداولة.

- **الجيوسياسية:** هي علاقة الدولة بمحيطها الخارجي وسياستها الخارجية وتصورها عن ذاتها و محيطها و تأثيرها و تأثرها بالعالم الخارجي وكيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها أكبر العوائد و تجنبها المخاطر.

و لقد تعددت التعاريف لعلم الجيوسياسية منذ القديم.

بداية من آراء أرسطو في السياسة ووظائف الدولة وطبيعة الحدود وتتاسب قوة الدولة مع عدد سكانها و توزيع الثروات فيها.

ويعد المفكر الفرنسي مونتسكيو من وضع الإشكالية الأساسية لهذا العلم عندما ربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية وعلى رأسها المناخ والطبوغرافيا مع النقل من مكانة العوامل الإقتصادية والسكانية.

و في حقيقة الأمر فإن الإنطلاقة الحقيقية لهذا العالم لمنهجيته و محدداته الأساسية تعود إلى الألماني " فردريك راتزل " " 1844-1904 " الذي يرجع له الفضل في كتابة أول مؤلف في الجيوسياسية يحمل عنوان " الجغرافيا السياسية " في عام 1897.

و قد شهد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تطوراً كبيراً لهذا العلم سواء على المستوى النظري، أو على مستوى تأثيره في صياغة التوجهات الإستراتيجية الكبرى للدول، و قد لا يكون من المتيسر على الباحثين في التاريخ الحديث فهم الرؤي الإستراتيجية التي وجهت المواقف و التحولات الكبرى في الحرب العالمية الثانية بدون العودة

إلى مقولات الجيوسياسة، خاصة بالنسبة لدولة كألمانيا في العهد النازي حيث تحولت مقولات الجيوسياسة الألمانية إلى مقولات مقدسة يتحدد لها الموقف من الحرب و السلام.

- **الأزمة:** مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي - نقطة تحوّل بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض و هي تطلق بالدلالة على حدوث تغيير جوهري و مفاجئ في جسم الإنسان.

ففي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية و تم إقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر إستخدامها للدلالة على ظهور مشكلة خطيرة أو لحظات تحوّل فاصلة في تطوّر العلاقات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

وفي سنة 1937 عرفت جميع معارف العلوم الإجتماعية الأزمة بأنها حدوث خلل خطير و مفاجئ في العلاقة بين العرض و الطلب في السلع و الخدمات و رؤوس الأموال. وقد إستعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية و بات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء وهي النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم لإيجاد حل مشكلة ما أو إنفجاره<sup>(1)</sup>.

كما تعرّف الأزمة على أنها تهديدا خطيرا غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية إتخاذ القرار.

- **النفوذ:** هو بحد ذاته يعد ميدان خصبا للبحث في إطار علم لإجتماع السياسي ما دعى الكثير من العلماء في هذا الميدان لطرح نظريات خاصة بمجال النفوذ، بإعتباره

(1) عبد المجيد (صادق)، أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي، جامعة القاهرة، مصر، 1976، ص 7.

مفهوما رئيسيا يرتبط بالعديد من المفاهيم والأفكار الأخرى التي تتدرج جميعها تحت مجال علم الاجتماع السياسي، وذلك مثل السلطة والنفوذ والعنف وغيرها مما يحتاج للكثير من المعالجات النظرية، وفي هذا الإطار، يحدد بوبومور "علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يعني بدراسة النفوذ الاجتماعي، ويقصد بالنفوذ قدرة أحد الأفراد أو الجماعات على ممارسة فعل معين من أجل إتخاذ وتنفيذ القرارات، وذلك بشكل أوسع، ويعتبر "ماكس فيبر" النفوذ نوع من ممارسة القهر والإجبار بواسطة أحد الأفراد على الآخرين، ويعرف "بكلي" النفوذ بأنه الرقابة أو التأثير الذي يمارسه شخص ما أو جماعة، على أفعال الآخرين لتحقيق هدف معين دون موافقتهم وقد يكون هذا الهدف ضد إرادتهم أو فهمهم، وتستخدم في ذلك ميكانيزمات عديدة منها، العنف أو إصدار الأوامر، أو الإشارة إلى الجزاءات، أما النفوذ السياسي فهو مصطلح يشير إلى السلطة السياسية، أي القوة القانونية للدولة، بمعنى شرعية القوة والقوة المشرعة، وهي تتضمن إعتقاد الأفراد بأن من واجبهم طاعة الدولة، ومن حق الدولة أن تمارس القوة والنفوذ عليهم، لذلك بعض الباحثين يعد السياسة بأنها دراسة علاقات القوة بين الناس، إن القوة السياسية من مدى تأثير نسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها المتبادلة<sup>(1)</sup>.

وهي بذلك أوسع نطاقا من العنف بأشكاله المادية والعسكرية، أي أنها الناتج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة جهة غيرها من الدول وهذا ما كان يؤكد الإتجاه الذي كان سائدا خلال القرن السادس عشر عند نيكولوميكيا فيلي على وجه الخصوص ، ويؤكد هذا الإتجاه على أن السياسة هي القوة وبهذا المعنى تكون دراسة السياسة كما أسلف هي دراسة علاقات النفوذ بين الناس من حيث صورها وأشكالها والنظم التي تكون معبرة بنائيا ووصيفيا عن هذه الصور والأشكال.

(1) جون (بيلس)، عولمة السياسة العالمية، ترو للنشر، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص

أما فيما يخدم موضوعنا نستند الى مقولة كين بوث Both.k الذي يؤكد بأن السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقق ثلاثة وظائف عسكرية ودبلوماسية وسياسية، فالوظيفة العسكرية تتحقق عن طريق تحكم الأساطيل البحرية العسكرية في مداخل البحر الأبيض المتوسط عن طريق الردع و الدفاع في أعالي البحار، أما الوظيفة الدبلوماسية فتتمثل في تمكين الدولة من التفاوض من مركز قوة و استخدام المناورة، أما الوظيفة السياسية فتتمثل في حماية السواحل وبناء الأمة و تحقيق توازن النظام الدولي عن طريق توازن القوى<sup>(1)</sup>.

- **الأمن الطاقوي** : هو إمكانية توفير الطاقة بكميات كافية و بأسعار مقبولة في كافة الأوقات، و ترى عدة قيود على هذا التعريف لأن كل متدخل في معادلة الطاقة له منظور خاص، إزاء محدد أمنه الطاقوي، و هذا حسب موقعه في معادلة الطاقة.

كما أن موضوع أمن الطاقة يجمع بين العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية والجيولوجية ويثير العديد من التحديات الجيوستراتيجية ضمن عدة مستويات محلية إقليمية و دولية، في وجود عدة متدخلين على طول سلسلة إمدادات الطاقة من مناطق الإنتاج في الأسواق الإستهلاكية (دول منتجة، دول عبور، دول مستهلكة، منظمات دولية للطاقة AIE, OPEC، منظمات غير حكومية بيئية، شركات طاقوية متعددة الجنسيات).

## 8. الإطار النظري:

ارتائنا في دراسة موضوعنا التركيز على مدخلين نراهما أساسيان لفهم واقع الأزمة السورية ويتمثلان في:

(1) خير الدين العايب، المنافسة الأمريكية الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها الإستراتيجية على مستقبل الأمن الإقليمي العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، دون سنة، ص ص. 40،41.

## 1- النظرية الواقعية التقليدية والجديدة :

لأجل الإجابة عن المشكلة البحثية المتعلقة بالدراسة واختبار الفرضيات المطروحة، إرتأينا الإستعانة بالنظرية الواقعية بشقيها التقليدية و الجديدة.

من منطلق تصادم المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى و بقاء الأمن القومي السوري رهينة هذه التجاذبات المعقدة، و محاولة روسيا ترسيخ إستراتيجيتها الجديدة من خلال دفاعها اللامتاهي عن المنطقة لحماية مصالحها من جهة و جهة أخرى إستعمال الملف السوري للضغط على بعض الأطراف التي تشكل تهديد لطموحات روسيا بوتين ابتداءً من أوروبا إلى غاية المحيط الأطلسي<sup>(1)</sup>.

## 2- النظريات الجيوسياسية :

وتكمن هذه النظريات في التعرف على أهمية المنطقة المتوسطة من الناحية الجيوسياسية لفهم أسباب الإضطرابات التي تعصف بالمنطقة منذ القديم، و بروز بوادر تشير إلى وجود رغبة في تغيير النظام الدولي من أحادي القطبي إلى متعدد الأقطاب، وهذا انطلاقاً من الأزمة السورية و تعاضم الدور الروسي من خلال إستراتيجية الجديدة و بروز قوى دولية جديدة على غرار الصين، الهند، إيران التي تعتبر حلف روسيا و بالمقابل تراجع الدور الغربي في المنطقة الشرق متوسطة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

## 9. منهجية الدراسة:

لتحقيق النتائج المنتظرة من هذه الدراسة، وللاجابة على اشكالياتها الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، سيتم الاستعانة بالمقاربة المنهجية الوصفية التحليلية، التي نعتمدها في

(1) شكلاط ويسام، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، السنة الجامعية: 2015/2016، بدون صفحة.

تحليل خلفية وجوهر الوضع السوري ومعرفة ماهيته، وتوصيف محاورها الأساسية، وأهم دوافع نشأتها ومدى مساهماتها في القضايا المشتركة.

كما نستعين من خلالها بجملة من المناهج، ولعل أبرزها مايلي:

#### - المنهج التاريخي :

هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة و تقويمها و من ثم تصحيحها و أخيراً تأليفها ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها و في تأليفها، و حتى يتم التواصل إلى إستنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة وهوايتها يصف ويسجل ما مضى من الواقع و احداث الماضي و يدرسها و يفسرها و يحللها في أسس علمية، منهجية و دقيقة بقصد التوصل إلى حقائق و تعميمات تساعدنا على فهم الحاضر على ضوء الماضي و التنبؤ بالمستقبل .

هذا المنهج بمحطاته تاريخية يحاكي تسلسل الأحداث السياسية والإقتصادية والإجتماعية من أبعادها الإستراتيجية وتأثيرها على تطورات الأزمة السورية ، من خلال تصادم المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى في العالم ، و بزور بؤادر نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تعتبر الطاقة العصب الرئيسي في السياسة الدولية و ذلك من خلال الأزمة السورية التي تعتبر نموذج حي في المنطقة المتوسطة.

#### - منهج دراسة الحالة :

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواءً كانت فرداً، مؤسسة أو نظام إجتماعياً و هو يقوم على أساس التعمق و دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع الحالات التي مرت بها، و ذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متكلفة بالوحدة المدروسة، ويعيرها من الوحدات المتشابهة

و سنقوم بالإعتماد على هذا المنهج من الناحية التطبيقية في دراستنا، حيث سيتم إسقاط الأزمة السورية و تداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي و على المنطقة المتوسطة

التي شهدت تغيرات جيوسراتيجية بالخصوص في مرحلة الربيع العربي، و كيفية تعامل القوى الكبرى في تسيير هذا الملف الذي يهدد مصالحها الإستراتيجية ويزيدها تعقيدا.

## 10. صعوبة البحث:

لا يخلو أي بحث من الصعوبات التي قد تواجه الباحث او العملية البحثية، لعل من ابرز الصعوبات التي واجهنا في اطار إعداد هذه الدراسة ما يتعلق بالجزء الراهن من الأزمة السورية التي تعرف تضاربا معلوماتيا وإعلاميا كبيرا في مقابل استراتيجيا على الميدان، اذ تتعدد القراءات والدراسات المعبرة عن وجهات نظر مختلفة متقاربة أحيانا ومتخالفة أحيانا أخرى، مما يستوجب على الباحث في الموضوع جهدا اكبر والتركيز أكثر لتفادي السقوط في القراءات السطحية أو الإعلامية الصحفية.

## الفصل الأول

### الإطار النظري للأمن الطاقوي الأوروبي

## المبحث الأول : المقاربات النظرية المفسرة للأمن الطاقوي الأوروبي

### المطلب الأول : الأمن الطاقوي الأوروبي من منظور نظريات العلاقات الدولية

#### 1- المنظر الواقعي:

يرى أن الدولة هي المرجعية الأساسية في التحليل وتحصر الأمن في البعد العسكري فقط، وهي لا تصنف العامل الإقتصادي ضمن السياسات العليا، إلا أن الأمر بالنسبة للنظرة كان دائماً مغايراً و مختلفاً، حيث نجد بعض المفكرين الواقعيين أمثال " ريتشارد دبولمان " و " جسيكا ماتيسوس " إهتموا بالأبعاد السياسية والإقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن، فقد لاحظوا أن البعد السياسي سجل وجوده أيضاً حتى خلال الحرب الباردة، وذلك في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الإقتصادي و التبعية النفطية بالأمن القومي مطلع السبعينات من القرن العشرين، وإعتبر الكثير من الدراسيين أن التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي مطلع السبعينات من القرن العشرين، وإعتبر الكثيرين من المنظر الواقعي التقليدي أنه يربط البعد الإقتصادي للأمن الذي يتمثل في القوة العسكرية للدولة، والتي تساعد في سباق التسلح، وهو ما يستدعي ضرورة إنسجام تطلعات الدولة مع القدرات والإمكانات المتاحة لها، كما يمكن تحويل قوة عمل القدرات الإنتاجية من المجال المدني إلى أغراض الإنتاج العسكري.

#### 2-المنظر الليبرالي :

نجد ضمن تياراته نظرية الإعتماد المتبادل في تفسير العلاقات الدولية التي تركز على البعد الإقتصادي، فقد جسدت الثورة الصناعية فكرة الإعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى دولة أخرى لتوفير مستلزماتها و تسويق منتجاتها السلعية، وهذا الإعتماد المتبادل وضع الأمن الإقتصادي، و من خلال فكرة الإعتماد المتبادل المركب التي طرحها "روبرت" و "جوزيف ناي" التي برزت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ما زاد من العلاقات التعاونية، و "كبرهان" و توزيع الإمكانيات والموارد المتاحة بين الوحدات

الدولية و بدأ نجد أن للأمن الطاقوي برز في هذا الشق حيث أن الإعتماد المتبادل من تقاسم الموارد المتاحة، من شأنه أن يخلق علاقات سلمية بين الدول بذلك نجد أن العلاقة بين الدولة المنتجة والمستورد للمصادر الطاقوية هي علاقة وطيدة بحكم الحاجة المتبادلة بين الطرفين فالدول المنتجة تحتاج لتصدير مواردها، أما الدول المستهلكة فإن نشاطها الإقتصادي مربوط بتلك الموارد خاصة<sup>(1)</sup>.

و نظراً لكون معظم الدول الصناعية الكبرى، غير قادرة على تحقيق تأمين حاجياتها النفطية، فإن سياستها الأمنية الأمر الذي يجعل كل الموارد الطاقوية ستنتجه إلى تحقيق أو ضمان تدفق النفط من المناطق النفطية بشتى الوسائل طرف مرتبط بالآخرة و يحرص على عدم نزع هذه العلاقات، ولعل أهم طرف كذلك هي دول العبور التي قد تشكل تهديداً للطرفين السابقين لكن في حال إشراك هذه الأخيرة في العلاقة من خلال ربطها بمصالح أخرى من خلال منتجات و سلع ما. فإن ذلك سيجعلها تسعى بدورها لضمان إستمرارية تلك العلاقات من خلال وجود الحساسية كمحرك لهذه العلاقات، التي تشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الإستمالة لا الإكراه.

أمّا فكرة القوة الناعمة فنجد أنّ دولة ما إذا كان لها القدرة على تفعيل إمكانياتها (خاصة لمصادر الطاقوية) لتبلغ أهدافها، يبرز ذلك جلياً في محددات السياسة الخارجية للدول التي تمتلك تلك الموارد الطاقوية وتقوم بتوظيفها.

### 3- المنظور النقدي :

تعتبر أن البعد الإقتصادي للأمن مرتبط بالنية الإقتصادية، و أنّ الأمن الإقتصادي هو ضمان رخاء الفرد و تحريره من الحرمان و ضمان الرفاهية و الإزدهار له و ذلك يكون بتوفير الحاجيات الأساسية التي يأتي في مقدمتها الموارد الطاقوية بغرض تحقيق التقدم والإزدهار في المجالات الأخرى، كما أن ربط النقديون الأمن بعناصر متعددة لتوسيع

(1) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الآداب و الفنون، 1982)، ص 22.

مفهومه نجد من بين هذه العناصر مسألة زيادة الإعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي، سيجعل هذه المسارات كما هو حال بعض الدول التي تعتمد بشكل كبير في إنتاجها على التزود بمصادر الطاقة التي تقوم بإستيرادها(1).

### المطلب الثاني : الأمن الطاقوي الأوربي من منظور الجيوبوليتيك

يبدو أنه من الضروري تفسير ما يحدث من تفاعلات بين القوى الكبرى في العالم أن نعود إلى العديد من المقاربات الجيوبوليتيكية التي كانت تطبق في زمن مضى خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و إبان الحرب الباردة.

فحسب البروفيسور سانتورو - رئيس معهد الدراسات السياسية العالمية في ميلانو - لا يزال يحمل الطابع الثابت للحرب الباردة و التي يبقى منطقتها الجيوبوليتيكي مسيطراً في تفسير ظاهرة الأمن الطاقوي. لهذا كان من الضروري إعطاء لمحة عامة عن جوهر أهم النظريات الجيوبوليتيكا قبل إسقاط هذه التصورات النظرية على الأمن الطاقوي الأوربي.

#### أ- نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان (1840-1914) :

تتلخص نظرية ماهان حول القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية، و قد أكد ماهان على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول، كما أكد أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي التي تمتلكها بقدر ما يكمن في طول السواحل و الموانئ التي تسيطر عليها.

يؤكد ماهان من خلال العديد من كتاباته أنّ الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر، فلقد كان مقتنعا بأن القوة البحرية في المحيطات لها اليد العليا في ترجيح الصراع

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا الحلف الأطلسي، (الجزائر : المكتبة العصرية للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة 9، 2005)، ص 23.

في أي مشكلة عالمية وهذا هو حال التحديات التي تواجهها أوروبا من أجل تأمين أمنها الطاقوي في ظل الإضطرابات التي تعصف و تهدد مصادر تزويدها بالطاقة.

- قدم ماهان العديد من العوامل التي إعتقد بأنها تحدد القوة البحرية و ذلك لتوفير هامش من الأمن والإستقرار في تأمين الحاجيات(1).

- **الموقع الجغرافي:** متمثلا في وجود واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة " Open seas " أو التحكم في طرق التجارة الهامة عن طريق القنوات الملاحية أو الإشراف على المضائق, كما أنّ الموقع الجزري يعتبر ذا قيمة عظيمة بالنسبة له.

- **الشكل الطبيعي للدولة :** يقصد بها شكل الخطوط الساحلية للدولة و على حد قوله "الأراضي الساحلية المطلة على البحر هي حدود الدولة و كلما كان هناك سهولة في الوصول من هذه الحدود إلى البحر كلما زادت رغبة الأفراد في الإتصال بباقي العالم عبر البحر".

- **الإمتداد المساحي للدولة :** يقصد ماهان بذلك طول الشريط الساحلي للدولة و قدرتها الدفاعية ضد العدو.

- **حجم السكان:** حيث أنّ الدولة ذات الحجم السكاني الكبير تستطيع بناء طاقم الأسطول و توفيره(2).

- **توجه السكان البحري :** و يقصد به مدى إستعداد الأفراد للإبحار والتجارة ,فإذا لم يكن للأفراد نية الحصول على الغذاء من البحر و إقامة معاملات تجارية مع العالم الخارجي فلن يستطيعوا بناء قوة بحرية.

---

(1) صبري فارس هيتي، دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك، (الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000)، ص ص 186-208.

(2) صبري فارس هيتي، المرجع نفسه، ص 208.

- **توجه الحكومة البحري** : يرى ماهان أن الحكومات ذات الإرادة القوية والتي تتمتع ببعدها النظر تلك التي تعطي إهتماماً للبحار المشرفة عليها بنفس قدر اهتمامها بامتدادها على اليابس , لأن البحر يمثل مصدر رخاء و إستقرار و دفاع أمن الدولة.

هذا ما تفسره هذه النظرية بالنسبة لأوروبا التي هي مُجْبَرَةٌ على تأمين حاجياتها الطاقوية إنطلاقاً من موقعها الجغرافي وإمكانياتها العسكرية والإقتصادية, ومدى تأثيرها على السياسة العالمية لا بتأثرها بالصدمات و الأزمات الدولية المتتالية, وسعيها إلى تنويع مواردها الطاقوية من أنواع الطاقة المختلفة كالمتجددة منها<sup>(1)</sup>.

- **نظرية قلب العالم لها لفورد ماكندر (1861-1947):**<sup>2</sup> تعد نظرية قلب العالم Heart-land التي جاء بها ماكندر أول نظرية عامة في الإستراتيجية العالمية، كما أنها إحدى النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية، و قد جاء بهذه النظرية في مقال له تحت عنوان " محور الإرتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ " The geographical pivot of " history ."

من خلال هذه النظرية، نظر ماكندر إلى العالم ككل نظرة كوكبية، حيث وجد أن قارات العالم القديم الثلاث يسكنها نحو 90 % من سكان العالم بينما لا يسكن القارات الأخرى سوى 10 % من سكان العالم.

أطلق ماكندر على قارات العالم الثلاث إسم جزيرة العالم Word Island و يرى أن من يستطيع أن يسيطر على جزيرة العالم فإنه سيقود العالم.<sup>3</sup> تتخلص نظرية قلب العالم لماكندر في الجمل التالية :

(1) صبري فارس هيتي، نفس المرجع السابق، ص 208.

<sup>2</sup> **ماكندر Mckinder**، أحد مؤسسي (الجيوبوليتيك)، وهو العلم الذي يفسر العلاقات الدولية على أساس المواقع الجغرافية لمختلف البلدان، وقد ظهر أول بحث له في هذا الموضوع في 1904

<sup>3</sup> ألكسندر دوقاي، **الجغرافية السياسية (جيوبوليتيك)**، (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط 2007، 1)، ص.19.

- \* من يحكم شرق أوروبا يسيطر على العالم.
- \* من يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم.
- \* من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم بأسره.

من خلال هذه النظرية نرى أن الأمن الطاقوي الأوربي مرهون بإستقرار مناطق حيوية في العالم, بدورها هذه المناطق تمثل شرايين الحياة لأوروبا لما تلبيه من حاجيات طاقوية من أجل مواصلة بناء قوتها الإقتصادية والسياسية و العسكرية, ولكن الموقع الجغرافي لأهم الدول التي تعتبر مصدر إمداد طاقوي لأوروبا كروسيا والشرق الأوسط وجنوب المتوسط, كلها تدخل ضمن مناطق تنافس القوى الكبرى في العال ,و بالتالي فهي غير مستقرة وهذا ما يتطلب على أوروبا بإنتهاج سياسة الإحتواء المسبق لمصالحها الخارجية و تأمينها من خلال قوتها الإقتصادية و العسكرية بناءً على موقعها الجغرافي.(1) ويرى ألفريد ماهان ان: " الظروف الدولية للبحر الأبيض المتوسط جعلته يلعب دورا تجاريا و عسكريا في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته ، فقد سعت كل أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمر"2.

---

(1) عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، (الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004)، ص ص 46،47

2 علي الحاج، سياسات دور الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص. 97.

## المبحث الثاني : الرهانات الطاقوية الأوروبية

### المطلب الأول : مكانة و دور الطاقة بالنسبة لأوروبا

يحتل قطاع الطاقة مكانة بارزة في التفاعلات بين مختلف القوى الكبرى، ذلك أن أكثر هذه القوى لم تصل بعد إلى تحقيق إكتفاء ذاتي في مجال الطاقة يسمح لها بالتخلص من "التبعية للخارج" طاقوياً، وفي المقابل هناك قوى أخرى تمتلك مصادر كبيرة من الطاقة و تعتمد إقتصاداتها بشكل كبير على مداخل الموارد الطاقوية. غير أن التغيرات الكبيرة التي عرفتها سوق الطاقة الدولية في السنوات الأخيرة، دفعت هذه القوى إلى إعادة النظر في سياستها الطاقوية القديمة، و تبني إستراتيجيات طاقوية جديدة تركز على المديين المتوسط والبعيد. وتأخذ بعين الإعتبار مختلف المعطيات التي أفرزتها التحولات في جيوبوليتيكية الطاقة، ذلك من أجل تحقيق هدف "الأمن الطاقوي" بما يحمله هذا المفهوم من أهمية ومضامين لهذه القوى.

فأوروبا تعتبر أكبر مستورد عالمي للمواد الطاقوية التقليدية، حيث تستهلك دول الأوروبية خمس الطاقة المنتجة في العالم.

فرغم وجود بترول في بحر شمال النرويج، مناجم الفحم في بولونيا، محطات نووية في فرنسا، آبار غاز في الدانمارك و هولندا، إلا أن إستغلال هذه الثروات لم يكن كافياً لكي يحقق لأوروبا إكتفاءً ذاتياً في مجال الطاقة، حيث أن الإحتياجات الطاقوية - رغم قلتها هي في تناقص مستمر و سريع.

- لا تنتج أوروبا سوى 1411.000 برميل يومياً من النفط، وتستهلك في المقابل 12527000 برميل يومياً.

كذلك الأمر فيما يخص مادة الغاز الطبيعي إذ تنتج أوروبا حوالي: 132,2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وتستهلك 386,9 مليار متر مكعب.

إضافة إلى ذلك من المرشح أن يتزايد الطلب الأوربي وكذلك العالمي للموارد الطاقوية التقليدية، فالطلب على الغاز وحده مرشح أي يزيد ب42 % من 2005 إلى 2025.

هذا ما جعل أوروبا تستورد أغلب طاقتها من دول خارج أوروبا وبشكل أساسي من روسيا والجزائر وقطر في مادة الغاز الطبيعي، ومن روسيا و المملكة العربية السعودية ، و ليبياو إيران في مادة النفط.

وهذا ما أدى بأوروبا بإنتهاج سياسة طاقوية مشتركة ,رغم أنه ولسنوات طويلة كانت لكل دول الإتحاد الأوربي سياستها الطاقوية الخاصة بها, فكل ألمانيا من المملكة المتحدة و فرنسا كانت لها إستراتيجياتها الخاصة في ما يخص مسألة الطاقة لكن هذا تراجع بشكل كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد تسوية أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا عامي 2006 و 2009، حيث اصبح من الصعب فهم السياسة الطاقوية لألمانيا مثلا دون فهم السياسة الطاقوية لباقي الدول الأوروبية.

تبنت معظم الدول الأوروبية عام 2009 إستراتيجية طاقوية ذات ثلاثة محاور:

**1. أمن التموين :** ضمان حصص كافية من الطاقة لأوروبا، ورفع معدلات إنتاج الطاقة داخل أوروبا.

**2. التنافسية :** بناء سوق داخلي للطاقة قائم على المنافسة مع الحرص على الحفاظ على البيئة.

**3. الديمومة:** محاولة توفير أسعار ثابتة ومناسبة للجميع ,وجاء في المادة 194 من إتفاقية لشبونة (الإتفاقية حول طريقة عمل الإتحاد) التي دخلت حيز التنفيذ في 01 ديسمبر

2009 رسمياً تبني " سياسة طاقوية موحدة" (1).

### أهم أهداف هذه السياسة:

- إقامة شراكات إستراتيجية مع الدول الطاقوية.
- المساعدة على تحسين الهياكل القاعدية في الدول المنتجة ودول عبور الطاقة.
- تنويع واردات كل مصدر من مصادر الطاقة ليشمل عدة دول من أجل تحقيق هذه الأهداف الأساسية تم تبني خطة عمل تركز على ما يلي:

### على المستوى الثنائي:

- العمل من أجل تحقيق إندماج بين السوق الروسية والسوق الأوروبية.
- مواصلة تحسين الشراكة الطاقوية الإستراتيجية مع الجزائر.
- مساعدة تركيا على أن تصبح دولة عبور كبرى للطاقة.
- ترقية الحوار والتعاون الثنائي مع الدول المستهلكة الكبرى للطاقة.

### على مستوى متعدد الأطراف:

- العمل على الدفاع عن المصالح الأوروبية في تجمع مجموعة 5+8 الذي يضم الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة معاً، وعلى مستوى الوكالة الدولية للطاقة كذلك.

---

(1) كامبلا برونسكي، الطاقة و الأمن و الأبعاد الإقليمية و العالمية، التسلح و نزع السلاح الدولي، الكتاب السنوي 2007، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي سيبيري، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، نوفمبر 2007)، ص

- ولقد تراجع بشكل كبير إستهلاك الغاز والنفط معا، والطاقة عموما في الإتحاد الأوربي، لتحقق لحد ما الأهداف التي وضعها الإتحاد سابقا عند تبنيها للسياسة الطاقوية المشتركة وهي:

- تخفيض الإستهلاك العام للطاقة ب 20% من 1990 إلى 2020 جديدة للطاقة الإجمالية أفاق 2020 و 27% في أفاق 2030 وفعلا إنتقل نصيبها من 8,5 % إلى 14,1 % بين عامي 2005 و2012<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني : التغير الجيوبوليتيكي الطاقوي الأوربي:

تواجه أوروبا جملة من التحديات المرتبطة بالجغرافيا السياسية لإمدادات الطاقة في مناطق الإنتاج الأساسية ,وعبر أهم مناطق العبور حيث يغذي هذه التحديات ذلك التباين في العلاقات بين أطراف معادلة الطاقة، على إمتداد سلسلة إمدادات الطاقة وعلى عدة محاور، وضمن مثلثين إستراتيجيين هما:

- المثلث الأوروآسيوي الذي يتشكل من النرويج وروسيا ومنطقة حوض القزوين وروسيا الوسطى.

- المثلث العربي الإفريقي: الذي يشمل منطقة الخليج العربي والدول النفطية في شمال إفريقيا ودول وسط غرب إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن جملة هذه التحديات كان لها الدور الفعال في التغير الجيوبوليتيكي للطاقة الأوربية مع مرور الزمن، وإرتباطه بثلاثة تحديات جيوسياسية وجيوأمنية وجيوإقتصادية للأمن الطاقوي الأوربي.

---

(1) كامبلا برونسكي، المرجع السابق، ص 14.

## أ- التغيرات الجيوسياسية للأمن الطاقوي الأوربي :

أ-1- التغير الجيوسياسي لمناطق الإنتاج الأساسية لموارد الطاقة في المثلث الجيوستراتيجي الأورو-آسيوي ترتبط السوق الأوروبية الطاقوية ضمن المثلث الإستراتيجي الأورو-آسيوي بثلاث محاور أساسية لإمدادات الطاقة.

○ محور إتجاه روسيا يثير مخاوف لأوروبيين حول مستقبل أمنهم الطاقوي.

○ محور إتجاه النرويج تنظر إليه أوروبا إلى أنه صمام أمان لإمدادات النفط والغاز الطبيعي.

○ محور إتجاه حوض قزوين وآسيا الوسطى، تتطلع فيه أوروبا إلى لعب دورها في المنطقة، ضمن إستراتيجية تنويع مصادر إمداداتهم الطاقوية وتخفيف التبعية الطاقوية من المورد الروسي.

بالنسبة لمحور روسيا فإنها إستعادة قوتها مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة منذ مطلع 2000، هذا الأخير الذي أعلن أن روسيا لا يمكنها إستعادة مكانتها كقوة عظمى، ولا الحفاظ على إستقلالية قراراتها الداخلية والخارجية مادامت تعتمد على ما تتلقاه من مساعدات خارجية وأن روسية غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمته الإقتصادية إعتقاداً على مواردها الذاتية وبالفعل قد نهض الإقتصاد الروسي على عاملين إستراتيجيين هما صادرات للطاقة والسلاح<sup>(1)</sup>.

إعتمدت روسيا على العلاقات الروسية الأوروبية كجوهر في مسألة الطاقة، فهي عملاق غازي ونفطي يطرح بديلاً مهماً لنفط الشرق الأوسط بالنسبة إلى أوروبا وهي دولة أورواسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوربي وتربطها مصالح حيوية وإستراتيجية مع باقي الدول الأوروبية، فهي تسعى جاهداً إلى توطيد علاقاتها بالدول الأوروبية و دول جوار وبعد إستراتيجي تحت عنوان يريح الطرفين.

(1) أحمد مدحت إسلام، الطاقة و مصادرها المختلفة، ( مصر، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1988)، ص 18.

ويعتبر التعاون في مجال النفط والغاز أحد أهم محاور هذا التعاون، وبالمقابل أثار استعادة روسيا قوتها الإقتصادية و تلويحها بإستخدام سلاح الطاقة، هاجسا بأن يشكل تهديدا ويثير مخاوف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من عودة روسيا إلى اللعبة على مسرح الصراع في الأوراسيا، وإحداث تغييرا جيوبوليتيكي في مجال الطاقة ولعبها دورا جيواستراتيجيا كبيرا على المسرح العالمي.

إن إمتلاك روسيا حوالي 27 % من الإحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي وحوالي 6 % من الإحتياطيات العالمية من البترول، وحوالي 20 % من الإحتياطيات العالمية من الفحم وحوالي 14 % من الإحتياطيات العالمية من الخامات اليورانيوم مع وجود مؤشرات حول إكتشافات واعدة في المستقبل لإحتياطيات جديدة من النفط والغاز وحسب المعطيات الروسية حول حجم التبادلات بين الطرفين الروسي والأوروبي في مجال الطاقة، فإن الصادرات الروسية نحو أوروبا تمثل حوالي 45% من إجمالي صادراته نحو الخارج، ويمثل البترول حوالي 80 % منها، والغاز الطبيعي حوالي 36 % منها وبالمقابل تشير المعطيات الأوروبية إلى أن حوالي 30 % من واردات البترول وحوالي 25 % من واردات الغاز الطبيعي تأتي من روسيا.

تدل مؤشرات العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا على شدة تبعية أسواق إنتاج و إستهلاك مصادر الطاقة بين الطرفين، فإن أوروبا شديدة التبعية للغاز الروسي، إلا أنه تسعى جاهدة أوروبا إلى تنويع منافذ ومصادر إمداداتها، كما أن روسيا مرتبطة بالأسواق الأوروبية إلا أنها تسعى إلى تنويع زبائننا شرقا نحو الصين وكوريا الجنوبية واليابان لتقليل تبعية صادراتها نحو أوروبا.

حدث خلال الأعوام الماضية تحول ملفات في علاقات الجوار الروسية النرويجية، على خلاف ما كانت عليه العلاقة بين البلدين قبل إنهيار الإتحاد السوفياتي، أين إعتبرت منطقة شمال أوروبا خط المواجهة المحتمل بين القوتين العظمتين في فترة الحرب الباردة، أم

اليوم فهي منطقة مشاريع الطاقة الواعدة، التي يتم إنجازها في إطار التعاون بين دول المنطقة، إلا أن مكون الطاقة يحتل قلب العلاقات الروسية النرويجية حول كيفية تأثير بعد الطاقة على طبيعة العلاقات الثنائية، من حيث الميل نحو التعاون أو التنافس، وأبعاد ذلك على أمن الطاقة الأوروبية، رغم أن النرويج ليست عضو في الإتحاد الأوربي بعد أن رفضت الإنضمام في 1994، فبقي إعتماها على الإتحاد الأوربي محدود في مسائل الأمن والدفاع<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة إلى حوض قزوين وآسيا الوسطى فقد جلب إنهيار الإتحاد السوفياتي سنة 1991 الإستقلال لجمهورياته الجنوبية السابقة الواقعة بين القوقاز والحدود الصينية، وتشكل هذه الجمهوريات التي يشار إليها بآسيا الوسطى من كازاخستان، قرغيزستان " قرغيزشان" طاجستان، تركمنستان، أوزباكستان، أما عن الجناح الغربي لآسيا الوسطى فيقع بحر قزوين حيث تشكل الدول القوقازية وهي أذربيجان، أرمينيا، وجورجيا الجسر الذي يربط آسيا الوسطى بتركيا حليفة الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الناتو، أما على الشاطئ الجنوبي لبحر قزوين، فهناك يقع إيران البلد الوحيد في المنطقة العضو في منطقة الأوبك والتي تمتد جنوبا في إتجاه الخليج وبحر العرب وعلى الجناح الشرقي لمنطقة آسيا الوسطى تقع أفغانستان التي مزقتها الصراعات، ورسمت لها وطبيعة محتملة كمنطقة هامة لعبور أنابيب النفط من آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي.

وحسب وكالة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها بشأن إحتياجات الكامنة من النفط في بحر قزوين بحوالي 218 مليار برميل غير مؤكدة.

نظرا إلى هذه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة قزوين وآسيا الوسطى جعل من أوروبا تنتهج إستراتيجية تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية إلى إعطاء أهمية بالغة للمنطقة في

---

(1) أحمد علو، روسيا قلب العالم تخفض من جديد، مجلة الجيش اللبناني، لبنان، د.د.ن، ع، 262، (أفريل 2007)، ص30.

الآجل المتوسط والطويل، هذا دون أن ننسى الدور الروسي كوسيط في هذه العلاقات الثنائية بحكم الموقع الجغرافي<sup>(1)</sup>.

أ-2- التغير الجيوسياسي لمناطق الأساسية لموارد الطاقة في المثلث الجيوستراتيجي العربي الإفريقي.

يرتبط سوق الطاقة لأوروبا ضمن المثلث الجيوستراتيجي العربي الإفريقي بثلاثة محاور أساسية لإمدادات الطاقة وهي :

- إمدادات الطاقة عبر محور أوروبا الشرق الأوسط.
- إمدادات الطاقة عبر محور أوروبا و الضفة الجنوبية لغرب المتوسط.
- إمدادات الطاقة عبر محور أوروبا-وسط عبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

#### أولاً : إمدادات الطاقة عبر محور أوروبا - الشرق الأوسط

يرتبط الشرق الأوسط ارتباط كبيراً بموضوع الطاقة، فهو في قلب جيوسياسة الطاقة العالمية و من هنا ركزت أوروبا على المنطقة كمحور لإمدادها بالطاقة، حيث أن إحتياجات مصادر الطاقة في المنطقة تجعلها فريدة من نوعها.

يؤدي الشرق الأوسط والدول المنتجة فيه لاسيما المملكة العربية السعودية دوراً محورياً في الإمدادات العالمية من النفط و الغاز، بسبب تدني تكاليف إنتاج النفط على نحو مذهل ناهيك عن إحتياجات المنطقة الكبيرة من النفط و الغاز، حيث تملك حوالي 62% من الإحتياجات العالمية المؤكدة من النفط و التي من المتوقع أن تدوم قرابة 80 عاماً، و حوالي 40% من الإحتياجات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي و تستحوذ قطر على إحتياجات ضخمة منه، و هي رائدة في صناعة الغاز المسال، لقد تغير المشهد الدولي جذرياً، و لعبت

---

<sup>(1)</sup> Jokub M.Godzimirski, **grands en jeux dans le grand nord : les relations Russie-Norvège et leurs implications pour l'UE**, (Paris IFRI, Décembre 2007)P.5.

أسعار النفط المرتفعة، و موجة الخوف التي طالت العواصم الأوروبية من مدى قدرتها على الإستمرار في الإعتماد على إمدادات الغاز الروسية، حيث يشهد الطلب العالمي على الغاز المسال من طرف الدول المستهلكة للطاقة، تزايداً كبيراً لملء الفجوة في إحتياجاتها لاسيما في أوقات الذروة أو الأزمات، علما أن الغاز المميع يمثل حوالي 5% من واردات أوروبا الغربية، و يمكن أن يصل حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى 25% بحلول عام 2020<sup>(1)</sup>.

### ثانيا : إمدادات الطاقة عبر محور أوروبا-الضفة الجنوبية لغرب المتوسط.

يشمل هذا المحور الضفة الشمالية لحوض المتوسط دول صناعية متقدمة، و لكنها تقتصر إلى مصادر الطاقة، وعلى الضفة الجنوبية تقع دول نامية متعثرة منها ما يمتلك إحتياجات هامة من مصادر الطاقة، و تمثل أطراف معادلة الطاقة بين ضفتي غرب المتوسط في :

- الضفة الشمالية لغرب المتوسط : دول رئيسية مستوردة للطاقة و هي : إسبانيا و البرتغال و فرنسا و إيطاليا و تستورد مجتمعة حوالي 10% من النفط العالمي، و حوالي 14% من الغاز الطبيعي و حوالي 10% من الغاز الطبيعي المسال، و تقدر نسبة الواردات الإيطالية من الغاز الطبيعي بحوالي 9,7% من إجمالي الواردات العالمية، أما بالنسبة للواردات الإسبانية من الغاز الطبيعي المسيل، فتقدر بحوالي 8,5% من إجمالي الواردات العالمية.

- الضفة الجنوبية لغرب المتوسط تقع الجزائر و ليبيا، و هما عضوان في منظمة الدول المصدرة للنفط، و تحتلان على التوالي المرتبتين الـ 14 و 15 من حيث الإنتاج

---

(1) جان شرّو، الحرب الأفغانية حلقة في سلسلة الصراع الدولي على البترول في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع اللبناني، ع، 41، ( جويلية 2007)، د.ص.25.

العالمي للنفط، و لكل منهما حصة 4,5% من الإنتاج العالمي للنفط، و لهما وزنهما النسبي في معادلة أمن الطاقة لأوروبا على محورها الجنوبي.

و يعكس التباين بين صفتي غرب المتوسط طابعاً مميزاً في العلاقات الأورومتوسطية في مضمونها الطاقوي، إذ تمتص الدول الأوروبية ثلاثة أرباع (3/4) إنتاج الضفة الجنوبية لحوض المتوسط من النفط و الغاز الطبيعي، لتلبية جزء من احتياجاتها الطاقوية المتنامية، و بالمقابل تحصل الدول النفطية للضفة الجنوبية على عائدات مالية هامة مرتبطة عموماً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

و نظراً للقرب الجغرافي بين أوروبا و دول جنوب المتوسط تجلت عدة حيازات لنقل الغاز عن طريق شبكة خطوط أنابيب تمتد بين صفتي المتوسط، أو بواسطة ناقلات الغاز المسال العملاقة، و تعد الجزائر في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي إذ بلغت صادراتها منذ عام 2007، حوالي 46% من إجمالي صادرات الغاز من شمال إفريقيا إلى أوروبا، و مصر بحوالي (21%) من إجمالي تلك الصادرات، و ليبيا حوالي (3%) منها<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً : إمدادات الطاقة عبر محور أوروبا وسط غرب إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

من المتوقع أن تساهم إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى في زيادة الإنتاج العالمي من النفط في الأعوام القادمة، فقد أصبحت أنغولا مثلاً في العام 2004 تنتج مليون برميل من النفط يومياً، وهي عضو في الأوبك منذ سنة 2006، في حين يتوقع أن يرفع المنتجون الآخرون الذين يملكون حقولاً مغمورة في غرب إفريقيا إنتاجهم إلى ما يصل إلى 1,1 مليون برميل من النفط يومياً بحلول عام 2030، ويحظى إنتاج النفط الإفريقي بمكانة هامة كبديل لمواجهة التذبذبات الحادة لإمدادات النفط في مناطق الإنتاج الأساسية نحو أسواق إستهلاك الطاقة الأساسية لا سيما الأوروبية منها.

(1) Aurélie Manéestrada, *sécurité énergétique entre Méditerranée accidentelle : Nouveaux facteurs, nouvelles politique, un regard espagnol*, (Paris : IFRI, Octobre 2008).

وتعد إفريقيا أحد المصادر الواعدة لإمدادات الطاقة في العالم ، حيث تأخذ حوالي (95 %) من صادراتها النفطية وجهتها نحو أسواق الطاقة الغربية خاصة الأوروبية منها ويشكل النفط الإفريقي مصدرا بديلا إحتياطيا للأسواق الطاقوية الأوروبية، في حال حدوث أزمات وتوترات حادة من شأنها أن تعيدا أمن إمدادات الطاقة من مناطق الإنتاج الأساسية في الشرق الأوسط وخليج المكسيك وحوض قزوين.

وتحتل إفريقيا المرتبة الثالثة ضمن مناطق الإنتاج العالمية، حيث تنتج حوالي 9,3 مليون برميل يوميا من النفط، وهو ما يمثل 11,4 % من الإنتاج العالمي للنفط، كما تنتج حوالي 163 مليار متر مكعب من الغاز سنويا<sup>(1)</sup>.

### ب- التغيرات الجيو-أمنية للمناطق الأساسية لموارد الطاقة الأوروبية

بالنظر إلى تنامي بعض أشكال التهديدات التي إنخرطت فيها فواعل من غير الدول والتي قد تطال سلسلة البنية التحتية الأساسية لقطاع الطاقة في مناطق الإنتاج والعبور للدول المستهلكة أو تعرقل الملاحة البحرية عبر أهم المضائق البحرية ، ظهرت إلزامية بلورة البعد العسكري في حماية إمدادات الطاقة لأوروبا والذي يظهر من خلال المضائق والممرات البحرية والأزمة الأوكرانية ومحاولات حلها من طرف الدول الأوروبية.

### ب-1- التغير الجيوامني لمناطق الأساسية لمواد الطاقة في حماية المضائق

والممرات البحرية الرئيسية لإمدادات الطاقة نحو أوروبا:

تعتبر المضائق البحرية من أهم النقاط الإستراتيجية لعبور النفط الخام والغاز الطبيعي، من مراكز الإنتاج إلى الأسواق الإستهلاكية، وفي حالة تعرض هذه الممرات البحرية إلى أي

---

(1) كولن كامبيل و آخرون، نهاية عصر البترول...التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة عدنان عباس علي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الآداب و الفنون، 2004)، ص 35.

إختناقات أو إغلاق، فإن الأسواق النفطية ستصاب بأزمة إمدادات حادة، ستؤثر حتما على أسعار البترول والغاز<sup>(1)</sup>.

وتمر ناقلات النفط والغاز العملاقة نحو الأسواق الإستهلاكية وبالأخص نحو أوروبا عبر أهم المضائق البحرية، لاسيما هي من باب المنذب وقناة السويس، وعبر خطوط الملاحة البحرية الرئيسية، من الخليج العربي والفرسي، إلى خليج عدن، فالمحيط الهندي، ومن سواحل القرن الإفريقي إلى البحر الأحمر، فحوض البحر الأبيض المتوسط وعبر مضيق جبل طارق.

- **مضيق هرمز** : يعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، و أكثرها حركة للسفن، إذ يمر عبره حوالي (3020) ناقلة نفط يوميا (بمعدل ناقلة نفط كل 6 دقائق في ساعات الذروة) محملة بأكثر من 17 مليون برميل من النفط يوميا، و هو ما يمثل 40 % من سوق التداول العالمي للنفط , كما يشكل المضيق المدخل الوحيد لثلاثة عشر مرفأ تجاريا و عسكرياً يمر من خلالها أكثر من 55% من واردات الخليج التجارية و ترى الدول الأوروبية أن سلامة المضيق أمر في غاية الأهمية للوصول إلى منابع النفط، و أنه الطريق الأهم لإمدادات النفط، فأى محاولة لإغلاق المضيق، ستكون لها عواقب وخيمة على الدولة المنفذة للإغلاق من الناحية الجيوسياسية.

- **مضيق باب المنذب**: يمتد مضيق باب المنذب إلى المياه الإقليمية لثلاث دول، هي اليمن و جيبوتي و إريتريا و تفصل قارة آسيا عن قارة إفريقيا، و تصل المسافة بين ضفتي المضيق إلى حوالي 30 كلم تقريبا، من رأس منهالي في الساحل الآسيوي إلى رأس سيان على الساحل الأفريقي، ويستمد أهميته من أنه المنفذ الوحيد المتحكم تماما في البحر الأحمر، من الناحيتين العسكرية و التجارية، خاصة مرور ناقلات النفط و باب المنذب هو

(1) Jos Van Gennip, la sécurité énergétique, rapport générale 170 Esc 06 F, NATO, 2006, (<http://www.nato.int>)

المعبر الرئيسي لنفط الخليج العربي إلى أوروبا، و يتحكم في مضيق باب المندب قاعدة عدن، على الساحل الآسيوي، و ميناء جيبوتي، على الساحل الأفريقي و مفاتيح باب المندب موزعة على عدد من الجزر، و تعد جزيرة بريم اليمنية أهمها جميعاً، و هي تشطر الممر المائي إلى قسمين : أحدهما شرقي، و لا يستخدم، غالباً، للملاحة و الآخر غربي، و هو الممر الرئيسي للملاحة البحرية.

- **خليج السويس:** يعتبر خليج السويس ممراً ملاحياً مهماً. و هو الإمتداد الطبيعي لقناة السويس من الجنوب و حلقة الإتصال بين البحر الاحمر و القناة و البحر المتوسط، و بذلك يتحكم في الطرق البحرية المؤدية إلى القناة، و تعتبر السيطرة على الملاحة فيه، سيطرة على قناة السويس نفسها. و تقع في خليج السويس معظم حقول و آبار النفط المصرية، و إذ يوجد فيه أكثر من 20 حقلاً للنفط تشكل 90% من إنتاج النفط في مصر ويشكل خليج السويس أهمية عسكرية خاصة<sup>(1)</sup>.

- **مضيق البوسفور :** هو مضيق يصل بين البحر الأسود بحر مرمرة، و يعتبر مع مضيق الدردنيل الحدود الجنوبية بين قارة آسيا و أوروبا، و يبلغ طوله حوالي 30كلم، و يتراوح عرضه بين (550 متر أو 3000 متر)، مياه مضيق البوسفور مصنفة ضمن مجال الملاحة الدولية، و يعتبر حركة السفن بالمضيق واحدة من أهم نقاط الملاحة البحرية في العالم، بعدما تسارعت وتيرة الملاحة البحرية في البحر الأسود، منذ فتح إستغلال الموارد الطاقوية لحوض بحر قزوين، الذي تزامن مع إنهيار الإتحاد السوفياتي، و يشكل عبور المضائق البحرية بين البحر الأسود و بحر إيجة تحدي حقيقي لناقلات النفط (في سنة 2004 تم تسجيل عبور حوالي 3,1 مليون برميل نفط يوميا عبر مضيق الدردنيل والبوسفور، بمعدل عبور 6 ناقلات عملاقة لمضيق البوسفور يوميا).

(1) كولن كامبيل و آخرون، مرجع سابق، ص 36.

- مضيق جبل طارق : يقع هذا المضيق البحري بين المغرب و إسبانيا و مستعمرة جبل طارق البريطانية، و يفصل بين المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط، تبلغ أقل مسافة بين ضفتيه 14 كيلومترا، و هو منفذ مهم لعبور السفن العملاقة التي تنقل النفط من آسيا و إفريقيا و إلى أوروبا و أمريكا(1).

## ب-2- أزمة أوكرانيا :

إن العلاقات الروسية في مضمونها الطاقوي مع جيرانها و دول العبور، قائمة أساسا على بعدين أحدهما جيو إقتصادي و الآخر جيو سياسي، و أي تأزم في هذه العلاقات سيلقي بضلاله على أمن الطاقة الأوروبي، و مما يعمق مخاوف الأوروبيين هو توسع فجوة الخلافات الروسية الأوكرانية في ظل غياب طرق بديلة لنقل الغاز الروسي بعيداً عن أراضي روسيا البيضاء و أوكرانيا، لاسيما و أن كل منهما قام في مناسبات عديدة بإقتطاع جزء من حصة الغاز و النفط الموجهة نحو أوروبا، كرد فعل عن تقليص روسيا لحصتها من إمدادات الغاز و النفط إليها.

بعد أن أصبحت كل من أوكرانيا و روسيا البيضاء والأجزاء السابقة من الإتحاد السوفياتي دولا مستقلة ذات سيادة، كان من المرتقب أن تتخلى روسيا عن منظومة دعم الأسعار التي أعتمدها السوفيات في السابق، و تبدأ برفع أسعار صادراتها من الوقود لتصل إلى مستويات السوق، و كانت الأزمة الأوكرانية جزء من سلسلة طويلة من النقاشات المتعلقة بإمدادات الغاز بين روسيا و جيرانها(2).

في عام 2005، صوت مجلس الدوما الروسي بالإجماع على قرار يوجب على الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي (جورجيا، مولدوفيا، أوكرانيا، أستونيا ولاتفيا

(1) ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة، الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول، ترجمة مازن جندلي، (لبنان - بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 28.

(2) Jérôme Guillet : *Gazprom partenaire prévisible : relire les crises énergétiques, Russie-Ukraine et Russie-Belarus*.IFRI, (Paris, Novembre 2008).

و ليتوانيا) تسديد ثمن الغاز وفقا لأسعار السوق العالمية (أي سلة الأسعار الأوروبية للغاز)<sup>(1)</sup>.

لقد كانت روسيا على قناعة أنه لا يمكن التأثير على إمدادات الغاز نحو أوكرانيا دون أن يتأثر سوق الطاقة في أوروبا بتلك القرارات فكلما حاولت روسيا عبر شركة " غاز بروم" الضغط على أوكرانيا لإجبارها على تسديد مستحققاتها و التلويح بقطع إمدادات الغاز عليها كما حدث عن عدة مناسبات (منذ أكتوبر 1992، فيفري 1993، نوفمبر 1993...) كلما تحملت أوروبا التداعيات وفقا للمنطق السائد آنذاك " أوكرانيا بدون غاز روسي، يعني أوروبا بدون غاز"، حيث تعتمد أوكرانيا إلى إقتطاع احتياجاتها من حصة الغاز الموجهة نحو أوروبا.

تعد أوكرانيا منطقة تجاذب و إستقطاب بين روسيا و الو.م.أ من جهة أخرى في إطار إستراتيجية توسع حلف " الناتو"، و كذلك الإتحاد الأوروبي الذي يربط استخدام أدوات التأثير التي هي بحوزته على أوكرانيا، بمحددات سياسته اتجاه روسيا، إذ لا يمكن تصور سياسة أوروبية تجاه أوكرانيا تكون مناقضة في الوقت نفسه لسياسته مع روسيا، مما يؤكد وجود رابط بين مسائل الطاقة و الملفات الإستراتيجية الكبرى المطروحة في المنطقة.

إستمرت الأزمة الأوكرانية أيام فحسب، نتج عن ثلاثة منها حدوث نقص في الواردات الأوروبية، غير أن الصدمات التي هزت أسواق النفط في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي إستمرت عدة شهور، و ظهرت موجة من الإرتفاع السريع في أسعار النفط تلاها الإعلان عن زيادات كبيرة في أسعار بيع الغاز بالتجزئة.

حيث ترى أوكرانيا الهدف من هذا الإتفاق هو إضعاف الشركة الأوكرانية « Naftogaz » بحرمانها من مورد هام من مداخل حقوق العبور ( حوالي 2,2 مليار

(1) ديفيد و كارول تحلة، مأزق الطاقة والحلول البديلة، ترجمة أمين الأيوبي، (د.م.ن: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 173.

أورو سنة 2005)، و فتح المجال أمام هيمنة العملاق الروسي "غاز بروم" مستقبلاً لأحكام رقابته على شركة خطوط أنابيب نقل الغاز عبر الأراضي الأكرانية<sup>(1)</sup>.

## ج- التغيرات الجيو اقتصادية للأمن الطاقوي الأوربي

### ج-1- عولمة شركة " غاز بروم" الروسية :

تشير معظم الدراسات الإستراتيجية إلى أنه في آفاق 2020 سيتحول العملاق الروسي للغاز شركة "غازبروم" إلى أداة محورية للقوة الجيواقتصادية الروسية، و سيخلق مجالاً واسعاً من العلاقات الإقتصادية والتجارية التي ستهيمن فيه المصالح الروسية بناءً على الإستراتيجية الطاقوية الروسية في آفاق 2020، وذلك بفضل تحكم العملاق الروسي " غاز بروم" في شبكة واسعة من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي وعبر إستحواذه التدريجي على الأسواق الإستهلاكية للطاقة للدول الأوروبية.

يعود تأسيس شركة "غاز بروم" الفيدرالية روسيا (تملك الدولة 51% من الأسهم) إلى سنة 1993، أثناء التحول الجذري الذي شهدته روسيا بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، ويمثل نشاطها 20% من الإنتاج العالمي للغاز، وممتلكة في سنة 2006، حوالي 60% من إحتياجات الغاز الروسية كما تحتكر حوالي 150.000 كلومتراً من طول شبكة الغاز الروسية، و تساهم بنسبة 8% من الدخل الوطني الخام الروسي، وتمثل 20% من دخل إيرادات الميزانية الفيدرالية، و تشغل حوالي 300.000 عامل. و تعد مسألة إحتكار "غاز بروم" وللغاز الطبيعي الروسي خطاً أحمرًا في الإستراتيجية الروسية وغير قابل للتفاوض حتى في شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة<sup>(2)</sup>.

(1) ديفيد و كارول تحلة، مرجع سابق، ص 173.

(2) Catherine Locatelli: L'UE: aiguillon des stratégies de Gazprom k. (Paris: IFRI, Février 2008). P 8.

تقوم إستراتيجية شركة "غاز بروم" الروسية على احتكار أسواق الغاز الأوروبية حيث قدرت الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي نحو أوروبا بإستثناء دول البلطيق سنة 2006 بحوالي 161,5 مليار متر مكعب، منها 137,1 مليار متر مكعب، سلكت وجهتها نحو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وتتفاوت شدة تبعية الدول الأوروبية تجاه صادرات الغاز الروسية من التبعية المطلقة إلى عدمها. و بحكم الموقع الإستراتيجي الذي تتميز به "غاز بروم" من الأطلسي إلى الهادي، فإن الشركة حاضرة في الأسواق الأوروبية.

لقد قامت هذه الأخيرة بالتوقيع على عدة إتفاقيات شراكة ثنائية مع أهم مستوردي و موزعي الغاز للمستهلكين النهائيين الأوروبيين قصد التغلغل أكثر داخل الأسواق الإستهلاكية للغاز في أوروبا.

كانت شركة "غاز بروم" تتبع إستراتيجية قائمة على منطق التعاون مع شركائها التقليديين الأوروبيين، لاسيما الشركات الأوروبية الكبرى المستوردة للغاز الطبيعي الروسي، إلا أنه بعد تحرير سوق الغاز في أوروبا، بدأ التنافس يحتدم تدريجيا بين شركة "غاز بروم" و الشركات المستوردة والموزعة للغاز في الأسواق الداخلية في أوروبا و أصبح هدفها الحصول على المستهلك النهائي للطاقة لإسترجاع هوامش الأرباح التي يحصل عليها الموزع النهائي للغاز. و من الجدير بالذكر هو أهم ما توصلت إليه "غاز بروم" من خلال سياستها التوسعية في أوروبا :

- إستحوذت شركة "غاز بروم" كليا على سبعة شركات للغاز تعمل في بلغاريا وألمانيا و هولندا والمملكة المتحدة<sup>(1)</sup>.

- تملك شركة "غاز بروم" مساهمات تتراوح بين (13% و 50%) في 34 شركة أخرى للغاز ضمن 19 دولة أوروبية.

<sup>(1)</sup> Catherine Locatelli : **ibid**, P 11.

- أسست الحكومة الرومانية شركة مختلطة مع شركة "غاز بروم" لإستيراد الغاز الروسي و تقليص فاتورة و إيراداتها من الطاقة.

- تسعى شركة "غاز بروم" إلى مراقبة (10%) من سوق الغاز للملكة المتحدة، ليست فقط من خلال زيادة حصة صادراتها نحوها، بل بالتوزيع المباشر للغاز على المستهلكين.

- أعلنت "غاز بروم" عن نيتها في المساهمة بـ(34%) في شركة "VNG" (أكبر شركة لتوزيع الغاز في سوق ألمانيا) مما يفتح فرصة إضافة لـ"غاز بروم" لدخول الأسواق الداخلية الأوروبية و بيع الغاز مباشرة للمستهلك الأوربي.

- في سنة 2006 تم توقيع إتفاق بين شركة "غاز بروم" و الشركة الإيطالية للغاز "ENI" يضمن لإيطاليا إمدادات بالغاز في حدود 26 مليار متر مكعب في العام إلى غاية سنة 2035.

- يعد السوق الفرنسي سوقا واحدة لشركة "غاز بروم"، الذي يعد ثاني ممون للسوق الفرنسية بالغاز بعد النرويج، حيث أبرمت فرنسا في 19 ديسمبر 2006، إتفاقا إستراتيجيا لضمان إمدادات الغاز إلى غاية سنة 2030<sup>(1)</sup>.

## ج-2- التحدي الاوربي لشركة "غاز بروم" الروسية.

لقد أصبحت روسيا من خلال نشاط شركة "غاز بروم" تساهم في تلبية أكثر من 50% من حاجيات الأوروبيين من الغاز، وحسب التصريحات الروسية حول قضايا الطاقة، و من منطلق الموقف الروسي حيال ميثاق الطاقة الأوربي، الذي ينتقد إحتكار شركة "غاز بروم" لشبكة خطوط أنابيب نقل الغاز أمام الدول الأخرى، فإن المقارنة الأوروبية مليئة بالأخطاء، من خلال الإشارة إلى أن إستخدام خطوط أنابيب "غاز بروم" ينبغي أن يفتح أمام المزداد، مما يعني أن الطريق سيكون مفتوحا أمام الدول الغربية الغنية بالمال والمالكة للتكنولوجيا

(1) idem, PP 13-24

للاستحواذ على قدرة روسيا الطاقوية، و تصبح روسيا مجرد ممر لعبور الغاز، و إذا سمحت روسيا بدخول موردين أجانب في منظومتها الطاقوية فإنه يجب أن يوفر و بالمقابل لشركة "غاز بروم" إمكانية الوصول إلى أسواق الغاز و الزبائن الأوربيين عبر نظم التوزيع و منافذ التوزيع بالتجزئة.

من هنا ظهر تخوف جدي للأوربيين، حول مدى قدرة الشركة الروسية "غاز بروم" على القيام بالإستثمارات اللازمة في قطاع الطاقة، و التي ستسمح لها بتنفيذ تعهداتها وتلبية إحتياجات زبائنها من الغاز الطبيعي.

إن عدم تحقيق هذه الإستثمارات يعني حدوث تراجع حاد و غير متوقع في إنتاج الغاز الروسي، وبالتالي حدوث تذبذب حاد في إمدادات الغاز نحو أوروبا و على نطاق واسع، وهو ما يعني بالضرورة حدوث تهديد للأمن الطاقوي الأوربي<sup>(1)</sup>.

والنقطة الثانية التي ركز عليها الأوربيين في تفسير مخاوفهم حيال غاز بروم هي تطور الإستهلاك الداخلي الروسي للغاز الطبيعي مما يعني إقتطاعا متزايدا لقصص الغاز الموجه للتصدير لتلبية حاجيات السوق الداخلية الروسية، وهو ما يؤثر في حصة إمدادات الغاز نحو أوروبا ولذلك صدرت عدة دعوات ملحة لترشيد إستهلاك الغاز داخل روسيا.

لقد قامت الدول الأوروبية بدعوة روسيا إلى تبني ميثاق الطاقة الأوربي، الذي يقضي صراحة بحرية الوصول إلى الإحتياجات الطاقوية الروسية، وإلى فتح مجال الإستثمار في البنية التحتية للطاقة في إطار المنافسة الحرة، وهذا قصد السماح للشركات الأجنبية التي تملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال للقيام بمشاريع إستثمارية في التنقيب والإنتاج والنقل، وبالمقابل يبدو أن التوجيهات الأحادية لكل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا، كل على حدى بما يضمن أمنه الطاقوي، ومصالح شركاته المستثمرة في قطاع الطاقة، يشنت الجهود الأوروبية

---

<sup>(1)</sup> Catherine Locatelli : **ibid**, P 12.

في صياغة سياسة محور جديد للطاقة، ويسمح لروسيا بالتغلغل تدريجيا إلى أسواق الطاقة الداخلية للدول الأعضاء وهذا ما يوضح مدى هشاشة التنسيق في المسائل الطاقوية بين الدول الأوروبية هذا الأخير الذي ما فتى ينادي بوحدة الخطاب في التعامل مع مسائل الطاقة لاسيما مع روسيا(1).

#### د - شبكة أنابيب الغاز:

#### د-1 خط الغاز القطري التركي

تكمل قطر التي تملك ثالث أكبر إحتياطي للغاز في العالم وهو ما يمثل 14 % من الإحتياطي العالمي، لتصدير غازها إلى الدول الأوروبية، عبر تسييله وتنقله عب البحر، إلا أن قدرتها على إيصال الغاز إلى أوروبا تبقى محدودة قياسا بخطوط الأنابيب الروسية لذلك كان السعي القطري لمد خط أنابيب عبر السعودية وسوريا إلى تركيا ومنه إلى أوروبا وبالتالي لكسر إحتكار روسيا لتصدير الغاز إلى أوروبا ولتعزيز من مكانتها لدى الدول الأوروبية.

تركيا بدورها ستحصل على إمتيازات إقتصادية وسياسية كبيرة من المشروع كونها ستصبح المعبر الأساسي لإيصال الغاز إلى أوروبا خاصة وأن خط أنابيب نابوكو الذي من المقرر أن ينقل الغاز من بحر قزوين إلى أوروبا عبر أذربيجان، سيمر أيضا من تركيا، وبالتالي ستمكن تركيا من لعب ورقة الغاز لممارسة ضغوط على أوروبا مما يسهل عليها مهمة الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي.

---

(1) Ibidem

## د-2- خط الغاز الإيراني السوري

بعد أن أعربت كل من سوريا والعراق ولبنان عن حاجتهم للغاز الإيراني والذي يمثل ثاني أكبر إحتياطي في العالم بعد روسيا.

تم طرح مشروع خط الغاز الإيراني العراقي السوري والذي سيكون بمقدوره تصدير 20 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، وسيعود خط الأنابيب هنا على سوريا بكثير من الفائدة والنفع نتيجة ما ستحصله فضلا عن تأمين إحتياجاتها من الغاز الطبيعي، وتطوير الصناعة البتروكيمياوية عبر إنشاء محطات تسييل الغاز، وسيقضي هذا المشروع على آمال قطر والسعودية لإستخدام ورقة الغاز لتحصيل نفوذ في دائرة القرار الأوربي، ومن ناحية أخرى سيؤدي إلى إنهاء طموحات تركيا من كونها المعبر الأول للإنتقال الغاز إلى أوروبا.

وتعزيز مكانة إيران على حساب كل من السعودية وقطر<sup>(1)</sup>.

## د-3 خط غاز " مدغاز " لنقل الغاز الجزائري نحو إسبانيا

إنطلق إنجاز المشروع من مدغاز سنة 2007 ، و لقد دخل الخدمة نهاية سنة 2009 لقد جاء هذا المشروع لتعزيز إمدادات الطاقة نحو الضفة الشمالية لغرب المتوسط (أوروبا) عبر إقامة أنبوب لنقل الغاز الطبيعي بين الجزائر وإسبانيا على مسافة 210 كيلومتر إنطلاقا من حقول الغاز " بحاسي الرمل" في الجزائر، وبطاقة تصدير تصل إلى 8 مليار متر مكعب سنويا.

(1) دافيد كارول نخلة، مرجع سابق، ص 174.

#### د-4- خط الغاز العابر للصحراء الكبرى لنقل الغاز من نيجريا عبر الجزائر ونحو

أوروبا:

سيقوم هذا الأنبوب بنقل الغاز من نيجريا عبر النيجر ثم الجزائر إلى أوروبا عبر ضفتي المتوسط هذا الخط الذي سيزيد طوله على 4 آلاف كيلومتر، حيث قدرة تكلفته بنحو 10 مليارات دولار والذي تقدر طاقته بين 20 إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى أوروبا خاصة إلى إسبانيا وإيطاليا وذلك ما يفسر الإستراتيجية الأوروبية للبحث عن إمدادات أخرى لسد إحتياجات الأوروبيين من الطاقة المتزايد (1).

#### خاتمة الفصل

خلال هذه الدراسة تطرقنا الى أهمية الطاقة بالنسبة الى لأوروبا و مدى إسهامها في بناء الإستراتيجية الأوروبية في ظل عالم يشهد تغير في خريطته السياسية ويعيش نوع من الاستقرار، إن أهمية الطاقة في بناء الإقتصاديات العالمية من جهة و من جهة أخرى نقص هذه الموارد الطاقوية بالنسبة لأوروبا مما جعلها تبحث عن موارد طاقوية بديلة و آمنة تحررها من الهيمنة الروسية خاصة في مجال واردات الغاز، و هذا أجبرها على التفكير و التوجه إلى المنطقة الشرق أوسطية التي تحتوي على إمكانيات طاقوية كبيرة على غرار قطر و العراق و السعودية، لكن هناك عدة أزمات متوسطة عصفت بهذا التوجه الجديد لأوروبا في إطار سياسة طاقوية جديدة لتظهر الأزمة السورية و تخطط الأوراق في مجال السياسة الدولية.

---

(1) المرجع نفسه، ص 175.

## الفصل الثاني

### تأثيرات الأزمة السورية على الأمن الطاقوي الأوربي

## المبحث الأول : خلفيات الأزمة السورية

شهد تاريخ سوريا المعاصر منذ شهر مارس 2011 تحدياً خطيراً و منعرج حاسماً قد يهدد كيان الدولة الوطنية السورية، لقد تبلور في شكل أزمة اجتماعية و سياسية عميقة إلى أبعد الحدود ما نجم عنه تصاعداً كبيراً إلى أن وصل إلى نزاع داخلي مسلح تعددت العوامل المؤثر في هذه الأزمة من داخلية وخارجية ، وزادت حدة مع مرور الوقت خاصة بعد تدخل قوى خارجية تنافست في دعم أطراف النزاع.

## المطلب الأول : العوامل المؤسسية و الإقتصادية للأزمة السورية

إن استقلال سوريا بإنهاء الإنتداب الفرنسي في أبريل 1946 نجم عنه نظام حكم قائم على مؤسسات دستورية و برلمان منتخب و تعددية حزبية إقتداءً بالنموذج الفرنسي، فالذين قادوا العمل الوطني في البلاد خلال فترة الإستعمار من كبار ملاك الأراضي و المزارعين و الإقتصاديين هم من أتيحت لهم الفرصة لقيادة المؤسسات الرسمية في الدولة رغم عدم الإستقرار السياسي للبلاد من خلال عمليات الإقلاب العسكرية ، خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1946-1970 إلى أن وصل عددها إلى تسعة (09) إقلابا عسكريا.

لقد كان دور النخبة الثقافية في البلاد لا يملك أي تأثير أو مشروعية لأنها دولة خرجت من المخاض العسير لإتفاقية سايس بيكو، فلا يمكن في نظر هذه النخب مواصلة الطريق و بناء مشروع الوحدة العربية والدولة الإشتراكية و هذا ما كان محور الجدل الواقع بين الأحزاب الإقطاعية و الأحزاب الإشتراكية، حتى جاءت ثورة 03 مارس 1963 بقيادة حزب البعث العربي الإشتراكي ووصله إلى مقاليد الحكم و هيمنة على السلطة و مؤسسات الدولة وتواصلت هذه الهيمنة إلى غاية التعديل الدستوري بإلغاء المادة الثامنة في الدستور

الجديد سنة 2011 وهذا نتيجة الحراك الإجتماعي و تداعيات الربيع العربي على النظام السياسي السوري<sup>(1)</sup>.

فحتمًا أن صعود النخبة العسكرية و تغلغلها داخل حزب البعث الحاكم في البلاد تأثيراً كبيراً في مدة سيرورة المؤسسات السياسية , و هذا ما تجسد في محطة التاريخية المعروفة في التاريخ السياسي السوري من خلال الحركة التصحيحية في نوفمبر 1979 التي قادها حافظ الأسد بإستولاء على الحكم سنة 1971، وهذا التاريخ كان بداية الإصلاحات السياسية التي بدأها حافظ الأسد بهيكله النظام السياسي من خلال إنشاء مجلس الشعب (البرلمان) من نفس السنة (1971)، و أيضاً تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية سنة 1972 والتي ضمن جعلتها جميع الأطياف السياسية المتحالفة مع الحزب الحاكم حزب البعث، إلى أن إنبثق دستوراً جديداً سنة 1973 وهذا هو تاريخ الهيمنة والسيطرة الحقيقية لحزب البعث الحاكم بقيادة حافظ الأسد وبشار الأسد فيما بعد لما أعطى من صلاحيات كبيرة لكلاهما في واقع سياسي و إداري مهيمن هيمنة شبه مطلق في سوريا<sup>(2)</sup>.

لقد تميز دستور 1973 من انبثاقه على ترسيخ قيادة الحزب للدولة و المجتمع (أي حزب البعث العربي الاشتراكي) على أنه هو الحزب الذي يقود القاطرة السياسية في سوريا و ذلك من خلال إنشاء الجبهة الوطنية التقدمية تضم جميع القوى السياسية المتحالفة مع الحزب القائد (حزب البعث العربي الإشتراكي)، وبالتالي حدّد العمل السياسي على مستوى شريحة الجيش و الطلاب بحزب البعث وحده على أساس هو الحزب الحاكم في البلاد و هو صانع القرار، و هذا ما يوضح عدم الفصل بين السلطات و لكن التفريق بين سلطة القرار

---

(1) نصر ربيع و آخرون، الأزمة السورية الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية، (دمشق: المركز

السوري للبحوث و السياسات في الجمعية السورية للثقافة و المعرفة 82)، ص 13.

(2) المرجع نفسه.

السياسي الموحدة في الدولة و إدارة الدولة التي تسعى السلطات كما هو معمول بها في بعض النماذج النظم السياسية في أوروبا الشرقية سابقاً.

فهنا حسب هذا الدستور تبقى مركزية القرار السياسي هي التي يعمل بها كمرجعية ديمقراطية , وبالتالي هذا ما يفسر تدخل الحزب البعث في جميع القرارات السياسية وربطها بقرارات الحزب و مؤتمرات العامة.

كما هو واضح و ما جاء به دستور 1973 أنه طبيعة نظام الحكم هو نظام جمهوري رئاسي يتمشى و مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية التي يمثل كل من رئيس الجمهورية و مجلس الوزراء.

و لكن قد حدد في دستور 2012 شروط الترشح كما جاءت في دستور 1973.

و لكن عام 2000 تمددت ولاية رئيس الجمهورية سبع سنوات قابلة للتجديد مدة واحدة و هذا عقب وفاة الرئيس حافظ الأسد و هذا بإقتراح من حزب البعث.

و هذا ما تكرر أيضاً في حقبة الرئيس بشار الأسد الذي هو الأمين العام للحزب<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة لمجلس الشعب الذي يمثل البرلمان إكتفى بالمصادقة على القوانين المطروحة من قبل الحكومة، فهو لم يشهد له أي دور في الحياة السياسية و الدليل على ذلك هو عدم إستكمال صلاحياته على سبيل المثال في سحب الثقة من أي حكومة من الحكومات أو رفض مشاريع القوانين الحكومية , و هذا ما جعل نسبة المشاركة في الإنتخابات التشريعية جدّ ضعيف، ففي سنة 2003 كأول إنتخابات تشريعية في عهد الرئيس بشار الأسد، إكتسح حزب الشعب 137 مقعد بالأغلبية و تحصلت باقي الأحزاب المستقلة على 83 مقعد، أما في الإنتخابات التشريعية 2007، تحصل حزب الشعب على 170 مقعد

---

(1) جاد عبد الكريم الجباعي، طريق الديمقراطية، (لبنان، دار الكتب و النشر، 2010)، ص 10.

بمقابل 50 مقعد للأحزاب الأخرى المستقلة. وبالتالي حرص النظام السوري الحفاظ على الدور الشكلي لمجلس الشعب في أداء مهامه الدستورية.

لقد إتسمت السلطة القضائية في النظام السوري بمحدودية الصلاحيات و الإمكانيات التقنية و البشرية , و هذا ما أثر سلباً على سيرورة المجلس القضائي حسب ما جاء الدستور في إستقلالية القضاء و ذلك في نص المادة 131 من دستور 1973 التي تقول " السلطة القضائية مستقلة و يضمن رئيس الجمهورية في الإستقلال و يعاونه في ذلك المجلس القضائي الأعلى"، إلا أن رئيس الجمهورية وضع أيضاً في قبضته زمام الأمور فيما يخص تمثيله شخصياً لرئيس مجلس القضاء الأعلى للدولة. و بالتالي ظل الجهاز القضائي في سوريا يدخره الفساد و تكريس المصالح الشخصية في أداء المهام الدستورية.

أما بالنسبة للمؤسسات الغير رسمية في سوريا فجاء حسب منظمة هيومان رايتس بأن سوريا تحتل المرتبة 154 دولياً , من حيث احترام حقوق الإنسان من خلال الرقابة الصعبة على المنشورات السياسية وإنشاء الأحزاب السياسية و الأنترنيت و مختلف وسائل الإتصال.

أما فيما يخص الإعلام و الإتصال في أغلبها تابعة للدولة, فحسب المؤشرات الصادرة عن مؤسسة فريد وهاوس لسنة 2010 فإن حرية الصحافة في سوريا أخذت العلامة التصنيفية بقيمة 83 من أصل 100 أي في المراتب الأخيرة، فهذا التصنيف يعكس واقع قطاع الصحافة و الإتصال في سوريا و مردوديته المتدنية.

لقد لعبت المؤسسة العسكرية السورية دوراً فعالاً داخلياً بإحكام قبضتها على الحياة السياسية, و قمع المعارضة و هذا حسب اللامن الذي رافق النظام السوري منذ الإستقلال، وهو ما تكرر في الكثير من المحطات التاريخية في الإنقلابات العسكرية التي قادتها النخب العسكرية التي تعتبر ناجحة منها انقلاب 1949 و إنقلاب 1961 ثم ثورة مارس 1963 و

التي فتحت الباب على مصرعيه و أتاحت الفرصة للجيش لكي يمارس بشكل منتظم السياسة، و يصنع القرار بكل حرية.

من بين النقاط السوداء التي تحسب على المؤسسة العسكرية التصفية الطائفية في مدينة حماه سنة 1982 التي كانت مركزا لأعضاء حزب الإخوان المسلمين حيث وصل عدد القتلى آنذاك 5000 قتيل<sup>(1)</sup>.

لقد عكس بعض الأداء المؤسساتاتي في سوريا حقيقة النظام السياسي فيها , مما أدى إلى تعكر الحياة السياسية , إنتهت هيمنة الرئيس على مؤسسات الدولة و تغلب المؤسسة الأمنية على باقي مؤسسات الجمهورية و سيطرتها على الوضع القائم.

أما فيما يتعلق بالجانب الإقتصادي لسوريا مرّ بعدة مراحل خاصة في الأوائل الستينات من القرن الماضي إلى غاية بداية الثمنينات فهو كباقي إقتصاديات الدول التي إنتهجت النظام الإشتراكي، حيث أخذ القطاع العام دوراً كبيراً في عملية بناء الإقتصاد و تحسين الوضعية الإجتماعية، و لكن مع مرور الوقت أخذت سوريا في تغيير سياستها الإقتصادية متجهة بذلك إلى نظرية " التعددية الإقتصادية" بين القطاعات الإقتصادية العامة و الخاصة و المشتركة خلال الفترة (1979-2003)، و لكن بعد هذه الفترة تأثر الإقتصاد السوري بالنظام الإقتصادي العالمي وبإقتصاد دول الجوار حيث إتخذ من السياسية التشاركية أو نظرية الشراكة بين الدول و القطاعات الخاصة عن طريق المجتمع.

نلخص هذا التوجه الجديد للإقتصاد السوري نحو نظرية الشراكة إلى ظهور طبقة جديدة يمثلها رجال الأعمال الذين إستفادوا بشكل كبير من الناتج المحلي السوري و هذا عن طريق علاقاتهم المتينة مع رجالات الأجهزة الأمنية.

---

(1) جاد عبد الكريم الجباعي، مرجع سابق، ص 14.

ما شجع سياسة الإستيراد على حساب الصناعات المتوسطة و الحرفية مما أدى إلى تقوية الطبقة البورجوازية التي أغرقت السوق المحلية بالسلع و البضائع الأجنبية و إلى إفلاس المؤسسات المتوسطة و الصغيرة المحلية، و عليه تأثرت القدرة المعيشية للطبقة المتوسطة و الفقيرة.

ناهيك عن دخول رأس المال الخليجي الذي سيطر على سوق العقارات الذي أدى إلى تضخيم الأسعار، إضافة إلى ظاهرة النزوح الداخلي الذي يخص سكان الريف إلى المدينة و النزوح الخارجي الخاص بدول الجوار، فكل هذه العوامل بطريقة أو بأخرى أنعشت الفساد إلى حد تصنيف سوريا في المرتبة 51 عالمياً في سلم إنتشار الفساد.

لقد أدت السياسة الإنفتاحية للإقتصاد السوري السريعة التي أقرها الرئيس بشار الأسد إلى سيطرة شبه مطلقة للطبقة النخبوية على جميع مجالات الإقتصاد العامة و الخاصة ، واحتكار جميع الإمتيازات و فرص الإستثمار ما غيّب الشفافية و العدالة عن فرص الإستثمار<sup>(1)</sup>.

لقد أدى تجنيد المواطن السوري بشكل كبير في عملية الإنتاج مما اضطرت الدولة للجوء إلى التوظيف في القطاع الإداري للدولة ، و بالتالي تضخمت نسبة البطالة متبوعة بالفساد لأن جميع الموظفين يسعون إلى تحسين مستوى معيشتهم و ذلك بالبحث عن موارد بديلة للرفع من مرتباتهم الضئيلة .

تلقى الإقتصاد السوري صدمات واضطرابات عشية الأزمة بفعل الأزمة المالية العالمية كالكثير من الدول العالم ، و لكن بشكل كبير نتيجة السياسة الإقتصادية الكارثية التي رهنت الإقتصاد السوري في يد حفنة من رجالات الدولة الفاسدة التي سيطرت على جميع منافذ

---

(1) نصر ربيع و آخرون، مرجع سابق، ص 15.

الإستثمار والمؤسسات المالية و البنكية , هذا ما ألهب الجبهة الداخلية التي عانت التهميش واللاعدل واللامساواة والبيروقراطية في توزيع الدخل العام، متبوعة بذلك آثار موسم الجفاف وتداعياته على المجال الفلاحي والزراعي و هذا ما أدى إلى توسع الفجوة على مستوى الإختلال في التنمية المناطقية.

أما حالة القطاعات الإنتاجية شهدت توجهات نمو متباينة - معدل نمو الصناعات التحويلية 1,7 % خلال العقد الماضي , فمعظم المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام أثرت و بشكل كبير على النمو الإقتصادي خصوصاً الصناعات الإستخراجية كالنفط الذي شهد مستويات رديئة في الإنتاج حيث حوّل سوريا من دولة مصدرة إلى دول مستوردة لحوامل الطاقة منذ سنة 2006، بعدما كان النفط أحد الموارد الرئيسية في الموازنات الحكومية لسوريا.

أيضا القطاع الزراعي لا يختلف عن القطاعات الأخرى في تدني المستوى، لقد أدت موجة الجفاف التي ضربت سوريا في العشرية الأخيرة إضافة إلى سوء التسيير الموارد المائية و التأخر في إنجاز المشاريع الحيوية، كتقنيات الري الحديثة كل هذا نجم عنه إنكماش زراعي هدد الأمن الغذائي للأمة السورية , و كان أحد الأسباب الجوهرية للأزمة السورية(1).

يؤكد الكاتب "ميشيل خوس ديفيسكي" في مقاله المعنون " سوريا من يقف وراء حركة الإحتجاج" أن الأزمة السورية ترجع إلى سببين رئيسيين:

أ- تزايد مستوى البطالة في السنوات الأخيرة.

ب- تدهور الظروف والأوضاع الإجتماعية.

---

(1) مرجع نفسه

حدث هذين السببين حسب الأستاذ "ميشيل" يعود بشكل أساسي إلى قيام دمشق بإتباع وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بسوريا في عام 2006، وهي الوصفة التي فرضت على سوريا القيام بإنتهاج سياسات إقتصادية تقشفية ، و إعادة هيكلة المؤسسات المالية والتجارية، هذه السياسات أثرت بشكل مباشر على الطبقة الوسطى في المجتمع وخاصة سكان الأرياف والذين عانوا في الفترة الأخيرة من موجة جفاف قاسية أثرت على مستوى معيشة الأفراد ، مما جعلهم يهجرون قراهم نحو المدن ما أدى إلى إرتفاع مستوى البطالة والفقير في المدن.

استناداً إلى بيانات الدخل ونفقات الأسرة السورية حسب المركز السوري لبحوث السياسات، فإننا نجد أن غالبية الأسر السورية عانت من تراجع في إنفاقاتها في السنوات الأخيرة خاصة ما بين 2004 و 2009.

#### لعدة أسباب منها :

الإرتفاع الكبير في الأسعار وتآكل القوة الشرائية ، إضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة تناقضاً كبيراً بين مختلف المحافظات بالنسبة للمعدل المتوسطي لإنفاق الأسرة و قد عكس هذا التناقض التنمية غير المتوازنة بين المحافظات السورية و غالبية السكان في سوريا، و إنخفاض هام في معدلات المشاركة في قوة العمل<sup>(1)</sup>.

---

(1) عبد الرزاق البوزيدي، (التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ودراسات إستراتيجية، جامعة محمد حيزر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية: 2014-2015، د. ص

## المطلب الثاني : العوامل الإجتماعية والبشرية للأزمة السورية

التركيبية البشرية للمجتمع السوري متشكلة من تعدد المناصب و الأديان والقوميات، حيث أضحي النسيج الإجتماعي يتحكم بشكل كبير في البنية التركيبية للنظام السوري.

لعب العنصر الطائفي و العشائري و العائلي دور كبيراً في رسم الخريطة السياسية للنظام السوري في عهد الرئيس بشار الأسد , معتمداً في ذلك على قاعدة التوازنات في سرايا النظام خاصة المؤسسة العسكرية , ما نجم عنه بناء عقدا اجتماعي غير متوازن و هذا من خلال إحتكار السلطة من قبل فئة معينة مبررة ذلك بالإرث التاريخي و المعتقد الديني، لقد تشكلت معظم الأجهزة الأمنية و القيادات العليا للجيش من عائلة الأسد والطائفة العلوية وهذا ما أحدث إختلالاً في باقي المناصب الإقتصادية و الإجتماعية في البلاد، إن الإعتقاد المفرط على النمط العائلي و العشائري، والطائفي في تسيير أنظمة الحكم و الإدارة من قبل حافظ الأسد ووريثه بشار الأسد أنتج طبقة واللاعدل والامساواة داخل المجتمع، بالرغم من أن حزب البعث كان ينبذ و يحارب الرجوع إلى إرث المجتمع الإقطاعي.

مع مرور الزمن استمر النظام السياسي السوري في سياسته الطائفية وهذا ما حدث في دواليب السلطة السورية عندما باشر بتطهير أجهزة الأمن و الجيش من الطائفة السنية و إحلال العلويين مكانهم و ذلك منذ الأحداث الدامية التي شهدتها سوريا في ثمانينات القرن الماضي.

فظاهرة اللأمن التي رافقت النظام السياسي السوري منذ الإنقلاب الذي قام به حافظ الأسد، جعل من السلطة متخوفة من حدوث أي إنقلاب، بخلفيات عقائدية و دينية و عرقية، خاصة في ظل الإستمرار بعد الإعتراف بالطائفة الكردية ومنعها من إكتساب الجنسية السورية وتمكينهم منها بدأ من أحداث مارس 2011.

لقد إرتفعت معدلات التوتر والثاقفة بين مكونات المجتمع السوري الذي وضع في قوقعت منعتة من التحول إلى مجتمع سياسي وذلك بحكم التركيبة المميزة للدولة السورية وإعتمادها الكبير على الجانب المذهبي والطائفي وإن كان ذلك خفيا، مما أدى إلى نشوء ذهنية سياسية مركبة ومعقدة، حيث كان للفئة العلوية التي تشكل الأقلية في المجتمع السوري مقارنة بالطائفة السنية إلا أن هذا جعل العلويين أكثر حضا في تقلد المناصب العليا في الدولة والمشاركة في صناعة القرار السوري، وهذا ما لم يدرج ضمن الدستور السوري بشكل علني.

إن ظاهرة الفقر كانت عاملا رئيسيا في الأزمة السورية حيث وصل معدل الفقر أكثر من 33 % نتيجة سياسات الحكومة الفاشلة في معالجة هذا الملف، إن التفاوت بين مناطق الجمهورية بالفقر يرتكز بشكل أكبر الشرقية والشمالية بالخصوص المناطق الريفية فالإقصاء الإقتصادي داخل المجتمع السوري فاقم من ظاهرة الفقر والفروق الإقليمية.

لقد شكل تحدي التعليم بالنسبة للنظام السوري هاجسا لا طالما رافق المنظومة التربوية منذ عقود، فمعدلات التسرب المدرسي خاصة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي تعد جد مرتفعة، والتحدي الأكبر والأهم هو إرتفاع معدلات الأمية التي بلغت 15,6 % للأفراد الذين يزيد أعمارهم عن 15 عام في عام 2010<sup>(1)</sup>.

فبرغم من إرتفاع نفقات التعليم من إجمالي الموازنة العامة للدولة والتي وصلت إلى

19 % في 2010 ، إلا أن هذا الإنفاق تراجع من الناتج المحلي الإجمالي من

5,6 % إلى 5,2 % ما بين عامي 2006 و 2010 وهذه النسبة تعتبر أقل من متوسط العام وحتى دول المنطقة، كل هذا لم يجعل من التعليم عاملا مباشرا في الأزمة

---

(1) محمد جمال باروت و مجموعة باحثون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة سوريا، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010) ، ص ص 291،292.

السورية، إلا أنه كان عاملا مساهما في ضمها وتعميق آثارها وهذا من خلال مساهمته في صنع البطالة ونقص المستوى التعليمي الذي يتحكم في الكفاءة المهنية وغيرها من النتائج.

إن تدهور القطاع الصحي بدوره ساهم في الأزمة، بطريقة غير مباشرة حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الرعاية الصحية لا تتجاوز 2 % من ناتج إجمالي المحلي.

ولقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2009 تدهورا كبيرا في نوعية الخدمات والرعاية الصحية، أما بالنسبة للحياة المرضية المكلفة والتي يصعب إكتشافها ومعالجتها كالأمراض المزمنة جد مرتفعة حيث بلغت حوالي 10 % وهذا ما يعكس واقع الصحة في سوريا.

لقد تأثر قطاع السكن في سوريا نتيجة الزيادات الجد مرتفعة في أسعار العقارات وهذا راجع إلى دخول رؤوس أموال دول الخليج وتحكميها في السوق العقارية وتضخيم أسعارها، زيادة على ذلك الفوارق الإقليمية التي نجم عنها النزوح الريفي وهذا ما زاد من معدلات الفقر و التهميش بسبب الإكتضاض والنمو الديموغرافي في الكثير من مقاطعات الجمهورية(1).

---

(1) محمد جمال باروت و مجموعة باحثون، مرجع سابق، ص 292.

## المبحث الثاني: ردود الفعل الإقليمية والدولية من الأزمة السورية

### المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الأزمة السورية

#### 1- موقف دول الخليج:

لقد مر الموقف الخليجي من الأزمة السورية بثلاثة تحولات، تميز الأول بالدعوة إلى الإصلاح والحوار، ثم تقديم حل عربي، ثم نزع الشرعية عن الأسد ودعوته إلى التنحي، ثم المطالبة بالتدخل الدولي وتسليح المعارضة.

تفاوتت علاقات دول مجلس التعاون مع دمشق قوة وضعفا، فعلى سبيل المثال رغم إختلاف قراءة الطرفين لأحداث منطقة الشرق الأوسط خاصة فيما يخص العلاقات بإيران وحزب الله في لبنان، فقد حافظت دول الخليج على علاقات قوية مع دمشق في ظل حكم الرئيس السابق حافظ الأسد إنطلاقا من إدراكها أن سوريا إحدى الركائز التي يقوم عليها النظام الإقليمي العربي، ووصلت العلاقات بينهما إلى القمة أثناء أزمة إحتلال العراق للكويت سنة 1990 حين إنضمت سوريا إلى التحالف الدولي لتغزو الكويت، فكان من نتائج هذه المشاركة إيجاد صيغة التعاون والتنسيق السياسي والأمني بين سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار ما يسمى بإعلان دمشق، وهي الصيغة التي لم يكتب لها النجاح<sup>(1)</sup>.

وبعد وفاة حافظ الأسد سنة 2000 وتولي ابنه بشار الحكم تراجعت العلاقات بفعل زيادة توطيد بشار لعلاقته مع إيران على حساب علاقات ومصالح سوريا المشتركة مع دول الخليج المستهدفة مباشرة من إيران، وكذلك أيضا تراجعت بتدخل الأسد الواضح في لبنان ذي الأهمية الخاصة بالنسبة للسعودية، وذلك من خلال الدعم السوري العسكري والمعنوي

---

(1) عقيل سعيد محفوظ، سوريا و تركيا الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 107.

لحزب الله بالتدخل , كما حصل عام 2003 لفرض التمديد للرئيس اللبناني السابق إميل لحود، وعلى خلفية إغتيال رفيق الحريري في فبراير 2005 زاد التوتر بين دمشق والرياض وانعكس في أحد جوانبه على ضعف حجم الإستثمارات السعودية في سوريا، غير أن هذا لم يمنع من وجود إتصالات فاترة وتنسيق في بعض القضايا , وهو ما يتجسد في قيام بشار الأسد خلال العامين 2009 و 2010 بثلاث زيارات إلى الرياض في مقابل إستقبال دمشق للملك عبد الله مرتين خلال الفترة نفسها، وفي مقابل ذلك وضعت العلاقات بين قطر وسوريا بأنها علاقات تحالف إستراتيجي عكستها الزيارات العديدة وتبادل وجهات النظر حول كثير من القضايا بين القيادات والمسؤولين في البلدين , وبلغ حجم الإستثمارات القطرية في سوريا بحوالي 05 مليار دولار، كما كان لقطر جهودها في إنهاء عزلة دمشق بعد إتهامها بإغتيال رفيق الحريري، ومنها إقناع الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي بتحسين علاقات بلده مع سوريا.

**الإمارات :** كان هناك تميز في علاقتها الإقتصادية بحجم إستثمارات تتجاوز 10 مليار دولار يجعلها المستثمر الأول في سوريا و بوجود 1178 شركة سورية تعمل في الإمارات، علاوة على أن الإمارات ترتبط مع سوريا بعد إتفاقيات تغطي كافة مجالات التعاون الإقتصادي، فضلا عن اللجان المشتركة ومجلس الأعمال المشترك وكذلك الحال بالنسبة للكويت تعد ثاني أكبر مستثمر في سوريا بعد الإمارات بحجم 06 مليار دولار.

هذا التباين في حجم العلاقات وقوعها وضعفها وغلبة جانب على آخر (السياسي على الإقتصادي أو العكس)، لعب دورا محوريا في تشكيل طبيعة ورؤية كل دولة من دول مجلس التعاون تجاه الأزمة السورية , وتطوراتها وطريقة التعامل معها سواء على المستوى الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة) وعلى المستوى الفردي خلال ثلاثة محاور يركز الأول والثاني على تطور مواقف دول المجلس من

الأزمة (جماعيا وفرديا)، فيما يعرض الثالث لرؤية تقييمية لأداء دول المجلس في إدارتها للأزمة والسيناريوهات المتاحة أمام مجلس التعامل مستقبلا مع الأزمة السورية.

رغم أن مبدأ التعاون في جميع مجالاته مبني على المصالح والأهداف بدون شك في العلاقات الدولية، فلذلك فإن التعامل مع القضايا والأزمات الإقليمية يعد من أصعب المهام التي ترهق كاهل الدول والحكومات، نتيجة حساسية الموقف لأسباب جغرافية و حتى عقائدية ودينية وعرقية التي بدورها سوف تؤثر بشكل أو بآخر على السياسات العامة سلبا، قد يصل بها الأمر حتى الى تهديد كيان الدول، وهذا هو حال الأزمة السورية التي تعتبر معقدة أو أنها خرجت عن نطاق الإقليمي خاصة بعد التدخل الدولي من طرف القوى الكبرى في العالم، فهنا كل دول الخليج خاصة في السنتين الأخيرتين بقيت رهينة مواقفها المشرع إتجاه الأزمة السورية وبالتالي فقدت دورها كعامل إقليمي<sup>(1)</sup>.

### الموقف التركي:

لم تكن تركيا شديدة الإهتمام بما جرى في تونس أو مصر أو اليمن، وكانت متحفظة تجاه ما كان يجري ولكنها أعلنت أنها لا توافق على تدخل حلف شمال الأطلسي في حل الأزمة الليبية ، بما أنها عضوا مهما فيه وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن بهذا الشأن، الذي تحفّضت عليه أيضا.

أما بالنسبة للأزمة السورية فقد اختلف موقف الحكومة التركية كثيرا فمنذ اللحظة الأولى لخروج السوريين إلى الشوارع مطالبين بالحرية والكرامة والديمقراطية، كان الموقف التركي داعما لهم ومؤيدا لمطالبهم على خلاف ما هو متوقع.

من المعلوم أن الرئيس السوري بعدما إستقر الحكم له بدأ ينهج إتجاه تركيا نهجا مخالفا لنهج والده، وفتح لها بابا عريضا وعاليا إتجاه البلدان العربية عبر سورية، ليس فقط في

(1) عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 108.

المجال الثقافي بل في المجالين الإقتصادي والسياسي، مما أدى إلى القول بأن الأسد نجح بجذب تركيا لتقف إلى جانب الحقوق العربية وخصوصا إلى جانب القضية الفلسطينية، وقيل أيضا أنه نجح في موازنة علاقاته مع إيران وحزب الله، بتطوير علاقات شاملة مع تركيا.

إضافة إلى ذلك تطورت العلاقات الإقتصادية بين البلدين كثيرا حتى وصل حجم التبادل التجاري بينها إلى نحو: 3 ملايين دولار، عاد فتح الحدود بين البلدين ولا تقل أهمية عن ذلك مساهمة سورية في التعريف بالثقافة التركية من دلجة مسلسلاتها، ومن خلال تنشيط حركة السياحة بين البلدين، وفي المجال السياسي صارت تركيا وسيطا بين سورية وإسرائيل ورعت مفاوضات غير مباشرة بينهما وقيل في حينه أن العلاقات الشخصية بين الرئيس بشار الأسد والقادة الأتراك، خصوصا بينه وبين رجب طيب أردوغان صارت من القوة والإستقرار بحيث توصف بأنها علاقات إستراتيجية.

إن العلاقات السكانية المتداخلة والمعقدة بين البلدين هي التي تركت تركيا جد حذرت من إنتقال الصراعات السورية بإتجاهها، فيما نجحت سياسة حزب العدالة والتنمية في تحويل تركيا إلى قوة إقتصادية وسياسية وإقليمية يحسب لها حساب بعد أن كانت تابعة في كل شيء تقريبا للسياسات الأميركية و الأوروبية، فلم تعد تركيا تقبل أن تعامل كخلفية السياسات الأطلسية بل كجزء من الواجهة لها دورها الذي تؤديه، وما كان بإمكان تركيا أن تنجح في كل ذلك في لو لا تغيير وجهتها شرقا بإتجاه دول الجوار الإقليمي وفي مقدمتها سوريا<sup>(1)</sup>.

غير أن إستمرار وتعزيز هذه النجاحات يتطلب قبل كل شيء إستقرار دول الجوار وخصوصا تلك التي تتشارك معها أزمة الأقليات، ومن المعلوم أن تركيا تعالج أزمة مع الأكراد الأتراك الذين يخضون ضدها حرب العصابات منطلقين من سوريا والعراق، ففي عهد حافظ الأسد كانت سوريا قاعدة رئيسية لحزب العمال الكردستاني وكان زعيمه يقيم في سوريا

(1) عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 109.

برعاية شبه رسمية , بحيث أن تركيا ومن خلال ممارسة ضغوط عالية على النظام السوري وصل إلى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية ضده، ولقد نجحت في إرغامه على إخراج زعيم الحزب عبد الله أوجلان من سوريا، حيث تم إعتقاله ومحاكمته وسجنه في تركيا ,ولقد عادت الحدود السورية لتغلق في وجه مقاتلي هذا الحزب في عهد بشار الأسد، حيث شنت السلطات السورية جملة إعتقالات واسعة على قاداته ومقاتليه وسلمت البعض منهم إلى السلطات التركية.

ولقد راهنت تركيا على إمكانية إسقاط النظام السوري في فترة وجيزة بعد أن إنتفض الشعب السوري بصورة لم تكن متوقعة , غير أن مجريات الأحداث خلال الأزمة السورية نتجت عنها نتائج كانت تخشاها تركيا.

وكأول نتيجة أصبحت تهدد تركيا سيطرة حزب الإتحاد الديمقراطي وغيره من الأحزاب الكردية على مناطق واسعة من شمال وشمال شرقي سوريا، والتي تسكنها غالبية كردية حيث شرعوا في ترتيبات لإدارتها ذاتيا ومن هنا بدأت مخاوف السلطات التركية نظرا لتأثير ذلك على الأكراد الأتراك وإمكانية تحول شمال سوريا من جديد إلى قاعدة ومنطلق لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في حالة فشل الإتفاق معه لتسوية القضية الكردية في تركيا سلميا، و من جهة أخرى بدأ العلويين الأتراك والذين يشكلون كتلة سكانية كبيرة يهددون بأنهم لنا يقفوا بدون حراك في حال ما إذا تعرضت الأقلية العلوية في سوريا للتهميش لتركيا والذي كان السبب المباشر وراء المواقف التركية ضد النظام السوري.

ومن هنا بدأت تركيا بمراجعة سياستها تجاه سوريا، فحسنت من علاقاتها مع إيران الحليف الأقوى في المنطقة للنظام السوري، وأعلنت تأييدها لمؤتمر جنيف، وشرعت في الحد من دخول المقاتلين إلى سوريا، بل شرعت في بناء حاجز على إمتداد الحدود البرية السورية

التركية، كل هذه الإجراءات من جانب تركيا، تظهر بأن السياسة التركية تجاه سوريا سوف تأخذ منعطف جديد<sup>(1)</sup>.

### الموقف الإيراني:

تمثل سوريا قاعدة إستراتيجية بالغة الأهمية لإيران في الجوار العربي المشرقي، حيث توفر نافذة على المتوسط، وطريقا آمنا إلى لبنان وشريكا يعتمد عليه، يجعل من إيران طرفا في الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

كما أن التحالف الإيراني السوري ضامن حيوي للنفوذ الإيراني في العراق كما هو جلي منذ بداية الأزمة، فهي تبذل كل جهد ممكن لمنع سقوط نظام الحكم في سوريا على الرغم من محاولة بعض المسؤولين الإيرانيين بما في ذلك أحمد نجاد وضع مسافة بين طهران ودمشق، بفعل التصاعد المستمر في مستويات القمع الدموي الذي يمارسه النظام السوري ضد الحراك الجماهيري، كما أن إيران ترى حل الأزمة السورية من خلال إصلاح النظام حيث أن الإصلاح التي تقبل به إيران في سوريا يوافق تصور النظام السوري تقريبا بمعنى أن تنتقل سوريا لنظام سياسي أقل إنفتاحا، وبتعددية سياسية حذرة ومتحكم بها، تتعلق بتكليف الحكومة ورئيسها و الإطاحة بهما، ولا تمس رئيس الدولة وسلطاته الواسعة والأجهزة المرتبطة به.

فإن إيران تقدم دعما سياسيا وعسكريا واسعا للنظام السوري بما يمكنه من الصمود أكثر ومن الناحية العملية مجابهة الضغوط الداخلية والخارجية، ومستمر في طريق الحل الأمني لقمع الإنتفاضة السورية.

(1) عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 109.

(2) ميشيل كيلو و مجموعة باحثين، رياح التغيير في الوطن العربي، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 109.

## الموقف الإسرائيلي :

لا طالما أرادت إسرائيل أن توضح موقفها تجاه الأزمات الإقليمية بأنها لن تستفيد من الدخول في سلسلة الصراعات الإثنية والطائفية التي يشهدها الشرق الأوسط، ويجب ألا تحسب نفسها بشكل علني مع أي طرف من أطراف الصراعات في المنطقة، والأكثر من هنا هو الاستفادة من دروس الماضي.

في الإشارة إن التدخل الإسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية وفي الواقع فإن الحقيقة تنطلق من الهدف الإستراتيجي لإسرائيل مما يحدث في سوريا، التي يتمثل في ألا تشكك سوريا بصرف النظر إلى ما سوف تؤول إليه الأوضاع أي خطر حالي أو محتمل على إسرائيل وبصفة خاصة الأوضاع القائمة في هضبة الجولان، بما أن ما يعد في سوريا عبر السنوات الستة الماضية يحقق ذلك الهدف، فيصبح من المنطقي أن لا تتدخل إسرائيل بشكل مباشر وخشن باستخدام القوة المسلحة مثلا، وإن كان ذلك لا يمنع بل يفرض على إسرائيل متابعة تطورات الموقف على الأرض وتوجيه بعض الصراعات والأهداف الإستراتيجية تخدم الهدف الإسرائيلي من آن إلى آخر على نحو ما حدث خلال السنوات الماضية، إضافة إلى محاولة تثبيت الأمر الواقع القائم في الجولان من خلال زيارة ناتنياهو للجولان في بداية أبريل 2016، ثم عقد إجتماع للحكومة الإسرائيلية بها في منتصف الشهر نفسه وإعلان ناتنياهو أن الجولان ستبقى إلى الأبد مع إسرائيل<sup>(1)</sup>.

علاوة على ذلك فإن إسرائيل ترى ضرورة ترك الملف السوري للقوى الكبرى المتصارعة أو المتنافسة والمتخوفة من تنامي الدور الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة وفي الأزمة السورية بصفة خاصة، كما أن هناك إعتبارات إستراتيجية أخرى تمنع أو يجب أن تمنع إسرائيل من التدخل في الأزمة السورية، لعل أهمها كما يؤكد البروفيسور " تاهود بلا نغا"

---

(1) مارينا أوتاوي و مجموعة باحثين، الشرق الأوسط الجديد، (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2008)، ص 42.

الباحث الزائر في مركز ديبان للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، إحتمالات أن يستغل الحلف الثلاثي المكون من روسيا وإيران وحزب الله التدخل الإسرائيلي لإشغال الجبهة الشمالية الإسرائيلية، ومع ذلك فإن تطورات الحرب الدائرة في سوريا ربما تفرض على إسرائيل تغييرا ما في سياستها التي قاربت من خلالها الأزمة السورية خلال السنوات الستة الماضية.

فما آلت إليه الأمور بشأن إنتصار النظام السوري مدعوما من روسيا وإيران وحزب الله في معركة حلب يمثل نقطة فارقة في مسار السياسة الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية وهذا ما يفسر الدعم الروسي اللامتناهي للنظام السوري.

وفي هذا السياق يقود المستشار الإسرائيلي " أيال زيسر " في مقال له في صحيفة إسرائيل اليوم في 21 ديسمبر 2016 هو أن إسرائيل من بين أحد الدروس المستخلصة من معركة حلب هو أن من يعتمد على الدعم الدولي ويраهن مستقبله بهذا الدعم سيعود بخيبة أمل كبيرة , فالعالم لا يعترف إلا بالأقوياء والمنتصرين وإن إسرائيل وإن كانت بعيدة عن حلب مئات الكيلومترات لكنها قد تدفع الثمن الباهض عن المأساة التي شهدتها المدينة السورية مما يتطلب من دوائر صنع القرار في تل أبيب التفكير جيدا في إمكانية تحقق هذا السيناريو و الإستعداد له.

فإن التضارب في التصريحات من قبل صناع القرار في إسرائيل إتجاه موقفها الحاسم من الأزمة السورية كما جاء في تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدو ولبرمان في 03 ديسمبر 2016 , أن تسوية الأزمة في سوريا تتطلب ترك الرئيس السوري في منصبه ومن جهة أخرى عاد ليصرح من أجل وضع الموقف غامض بعد نحو أسبوع أن إسرائيل ليست لها النية للتدخل في الحرب في سوريا.

وأخيرا فإنه على الرغم من أنه ما زال من المبكر معرفة ماهية التغييرات التي ستطال السياسة الإسرائيلية إتجاه الأزمة السورية فإنه لا بد من التأكيد على أن التغييرات التي من

المؤكد أنها ستطال الموقف الإسرائيلي من الملف السوري سيتم بالتنسيق الكامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، الذي يبدو حتى الآن مع خيار التسوية السياسية للأزمة السورية، ولكن موقف كل من روسيا وإيران ربما يعقد العلاقة بينه وبين ناتنياهو.

وفي كل الأحوال ستسعى إسرائيل إلى إبقاء على وضعها من الأزمة السورية كمستفيد مجاني قائماً إلى أطول فترة ممكنة<sup>(1)</sup>.

---

(1) مارينا أوتاوي، مرجع سابق، ص 42.

## المطلب الثاني : المواقف الدولية من الأزمة السورية

### 1- الموقف الروسي:

لقد كان الموقف الروسي واضحا من بداية الأزمة السورية وهذا ما تلخص بإصرارها على التأكيد الصريح للنظام السوري في تعامله مع الإنتفاضة وذلك رغم السلوك القمعي الدموي الذي إتسم به تعامل النظام مع شعبه، وما لقيه هذا السلوك من إدانة عربية وعالمية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب.

ففي كل مرة تعمل روسيا على تعطيل تنفيذ المبادرات العربية والأممية، التي كانت تهدف إلى حل الأزمة السورية وتحقيق بعض مطالب الشعب مع إدانة عنف النظام تجاه المتظاهرين، وأيضا ساهمت في إستصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي (حق الفيتو).

واعتبرت روسيا المعارضة سببا رئيسيا في تفاقم الأزمة السورية لأنها تشكل طرفا مسلحا.

ومن الناحية العملية تقوم روسيا بدعم النظام السوري بالأسلحة والمعدات العسكرية إنطلاقا من القاعدة الروسية في سوريا بميناء الطرطوس، كما إعترف الروس أنهم أرسلوا قوات مكافحة الإرهاب لمساندة الأجهزة الأمنية السورية ، وتكفلت أيضا بعمليات التدريب والتجهيز، وبهذا الشكل فلقد ساهمت روسيا بدرجة كبيرة في تشجيع النظام السوري على السير في طريق الحل الأمني، وذلك بتوفيره لشبكة الأمان من أجل حماية إستحقاقاته في إدارته للأزمة ، وهذا ما وفر الفرصة للمناورة السياسية لدى النظام السوري بعد أن إستقرت دبلوماسيته في الدفاع عنه بما يجعلها كطرف رئيسي في الأزمة.

إن السياسة الروسية باتت واضحة وموجهة خصوصا من خلال الأزمة السورية، فهنا جوهر سلوكياتها يعبر عن رغبتها في قيادة التحالفات السياسية الدولية التي تخدم

إستراتيجيتها، سواء تعلق بالعلاقة المتبينة مع إيران (الدعم المركزي للنظام السوري) أو العلاقة مع الغرب بموقفه الحالي من الأزمة السورية.

فمن حيث العلاقة الروسية وسوريا، ثمة مواقف وشواهد وأحداث تدل على تميز العلاقة بين روسيا وسوريا وتفسر ولو جزئياً لمساعدة السياسة الروسية للنظام السوري، فديبلوماسية كانت سوريا من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في داغستان والشيشان، فالقاعدة العسكرية البحرية في سوريا (طرطوس) هي القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971 وذلك مقابل إعفاء سوريا من الديون التي بلغت مليار دولار عام 9,8 مليار دولار عام 2006<sup>(1)</sup>.

كما أن سوريا تعد سوق للسلاح الروسي، إذ تبلغ المبيعات العسكرية المنجزة والمتفق عليها خلال الفترة حوالي 08 مليار دولار ما بين 2006-2013.

كما تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا نسبة 30 % من إجمالي التجارة العربية الروسية ، وبصورة متباينة رغم كل هذا فإن التصور الروسي يرى بأن العلاقات في القطاعات التجارية والعسكرية لا تشكل أهمية لذاتها بقدر ما هي نتائج لتصور الروسي للمكانة السورية ودورها في الإستراتيجية الروسية الدولية في نطاق إفشال التطبيق الأطلسي والغربي لروسيا في ما تبقى من مناطق نفوذها.

فتوسع حلف الأطلسي في دول الكتلة السوفياتية المنتهية من الطبيعي أن تقابله السياسة الروسية التي تسعى إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة ، من بينها غرب آسيا

---

(1) يوسف مكي ،صراع أمريكي روسي على سوريا،

في: <http://www.aleqt.com/2011/06/24/article-32227.htm>

التي تشكل فيها كل سوريا وإيران قواعد إرتكاز جوهرية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تقرب في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

فكل من إيران وسوريا تمثلان بعدا إستراتيجيا مهما بالنسبة لروسيا، في الصراع الدولي الذي يدور في منطقة الشرق الأوسط، فهما يمثلان أهمية بالغة من عدة نواحي، منها حماية البوابة الجنوبية ومساعدتها في المنافسة على المصادر البترولية وطرق نقل الطاقة في المنطقة ، وأيضا مراقبة المشروع النووي الإيراني ورعايته عن قرب من خلال القواعد العسكرية في المنطقة ، ويشكل آخر إقامة حواجز أمام الكثير من دول الشرق الأوسط في محاولة تزويد أوروبا بالغاز وبذلك المساس بالمصالح الإستراتيجية الدولية الروسية.

ومن زاوية أخرى فإن روسيا، وبصورة مشتركة مع الدول الغربية فهي لا تخفي مخاوفها من بروز الحركات الإسلامية كبؤرة " الربيع العربي" وتناميها، وما لذلك من انعكاساتها على أوضاعها الداخلية، لا سيما في الشيشان وداغستان وبقية الجمهوريات الروسية التي يوجد فيها أقليات إسلامية، إضافة إلى إحتمال إنتقال عدوى الربيع العربي للجمهوريات في آسيا الوسطى الذي يمثل الجوار القريب لروسيا، ولعل تعاونها الإيجابي مع الأطلسي وأمريكا فيما يتعلق بمواجهة الحركات الإسلامية بشكل عام دليل على ذلك، وهو ما نجد له نموذجا في أفغانستان حيث تقدم روسيا تسهيلات لقوات الأطلسي العاملة فيها لضرب حركة طالبان.

كل هذا يعبر عن صلابة الموقف الروسي ووضوحه إتجاه الأزمة السورية بأن مصالحه الإستراتيجية تمثل خطا أحمرنا إنطلاقا من سوريا(1).

---

(1) يوسف مكي، مرجع نفسه

## الموقف الصيني :

الموقف الصيني من الأزمة السورية والذي تجلى تبني الفيتو مرتين (مع روسيا) فهو لا يتعلق مبدئياً بالعلاقة السورية الصينية المباشرة التي لا يمكن إعتبارها بالإستراتيجية بالمقاييس التقليدية , بل إن مشكلات أخرى من غير الأزمة السورية تدور بين القوى الكبرى ومن بينها الصين إنعكست على المشهد السوري.

فالعلاقة بين الصين و روسيا تعتبر العامل الأبرز في الأزمة السورية فهي تأخذ بعداً إستراتيجياً مهما بالنسبة للصين, فإضافة إلى أن الدولتين تشتركان في حدود سياسة يصل طولها إلى 3483 كيلومتر، فأثر وحدة الموقف على تأمين مصالح الدولتين من هذه الناحية، فإن وجود مصالح إقتصادية مشتركة بينهما مهمة للدولتين يعزز أيضاً من فرص التنسيق على المسرح الدولي.

وإقليمياً فإن إيران حاضرة في إستراتيجية الصين الدولية، فإيران تعد ثاني أهم مورد للنفط الصيني، كما أنهما تشتركان معا في إستراتيجية إحياء طريق الحرير، إضافة إلى التعاون التجاري الكبير بين البلدين محاولة الصين ملأ الفراغ الذي أحدثه الإنسحاب العربي من الأسواق الإيرانية.

ومن زاوية أخرى علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية (غير الصديقة للنظام السوري)، فالموقف الصيني من الأزمة يمثل أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأميركي نحو تحول الإستراتيجية الأمريكية نحو منطقة المحيط الهادي الآسيوية ,وهي منطقة تنامي النفوذ الصيني وهذا ما يعني وجود توتر بين الطرفين، مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى، وقد شكلت الأزمة السورية فرصة للقيام بذلك.

أما حول الربيع العربي بشكل تام وكما هو حال روسيا، فإن هناك عدم ترحيب صيني بوصول الحركات الإسلامية إلى الحكم في دول الربيع العربي وما يمكن أن يؤدي إليه إنتقال

بدون الثورات إلى الأقليات المسلمة في الصين وخصوصا الأقلية المسلمة في سينك يونج، دعم وإستثمار الولايات المتحدة الأميركية في ذلك.

وفيما يتعلق بإحتمالات تغير الموقفين الروسي والصيني تبقى الصورة المستقبلية تعتمد على عدد كبير من المتغيرات المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

يلاحظ أن سلوك روسيا والصين على أنه سياسة وليس موقفا مبنيا على تقديرات وظروف تتغير خلال الأزمة فإن روسيا من الصعب أن تتخلى عن موقفها الجوهري في تأييد النظام السوري ، أما الصين فإنها تبدو في موقفها الجوهري في تأييد النظام السوري في موقف أقل رسوخا من الموقف الروسي سيبين طبيعة سياستها في المنطقة بشكل خاص أو على المستوى الدولي<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك حرصها على العلاقة مع إيران، بالإضافة إلى أن التغير في الموقف الصيني في ظل ثبوت الموقف الروسي، قد يخلف إرتباكا للعلاقات الصينية الروسية الإستراتيجية والتي تمثل الأهمية الكبرى بالنسبة للصين.

### الموقف الأمريكي:

ظهر الموقف الأمريكي من الأزمة السورية وبعد عام من بدايتها يتلخص في الحديث عن إمكانية الحل السياسي، والتهديد بإجراءات إضافية ما لم يشرع النظام في إصلاحات سياسية حقيقية ، و يستجيب للضغوطات الخارجية فهي لم تصل إلى درجة مطالبة الأسد بالرحيل كما حدث مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك وكذلك العقيد الليبي معمر القذافي.

---

(1) جمال وكيم، مرجع سابق، ص 181.

إن التصريحات الإدارية الأميركية التي جسدت عن طريق مشاريع متتالية قدمت إلى مجلس الأمن الدولي في كل من تتركز على إنهاء العنف وفتح ممرات للمساعدات الإنسانية، إضافة إلى الخيار العسكري المتعدد الأشكال بما فيه توجيه الضربات العسكرية، كل هذا يدل على أن أمريكا لها حسابات كثيرة لها علاقة بالموقف تجاه الإنتفاضة السورية عن الرغبة الأميركية المبدئية بإسقاط النظام السوري، فالخيارات الجيوسياسية التي تشغلها سوريا والتي لها علاقة بموقعها في المنطقة الحساسة ، ومن جهة ثانية لها علاقة بطريقة إدارة النظام للأزمة الذي نجح في جعلها أزمة إقليمية ودولية ، والجهة الثالثة أسباب لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعت بواشنطن إلى الإكتفاء على الداخل بهذا مفضلة القيادة من الصفوف الخلفية كما حدث في ليبيا(1).

كما أن كل عملية عسكرية غير مدروسة في المنطقة توضع إسرائيل وإستراتيجياتها لعواقب مجهولة تعتبر مغامرة بالنسبة لها ، فتعامل واشنطن مع الأزمة السورية بهذا الأسلوب لا يعني أنها تريد الإبقاء على النظام، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا، فهي تسعى لدفع النظام إلى الإنهيار من الداخل بإستراتيجية جديدة وذلك بالتصعيد التدريجي للعقوبات وزيادة الضغط الدبلوماسي والسياسي في المحافل الدولية والإقليمية وإعفاء دور كبير للدول الإقليمية ، لا سيما تركيا ودول الخليج العربي وكذلك جامعة الدول العربية والأهم دعم المعارضة السورية و التغاضي عن تسليحها.

حيث أن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاك النظام السوري أمنيا وعسكريا واقتصاديا، وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه إلى الإنهيار تبقى أقل في مقابل الخيارات غير الآمنة على المنطقة والعالم في اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام(2).

---

(1) يوسف مكي، المرجع نفسه

(2) جمال وكيم، مرجع سابق، ص 181.

إن الموقف الأميركي وحسب سلوكاته إزاء الأزمة السورية وفي ظل إنشغالات أمريكا الداخلية، لم يلجأ إلى إجراءات حاسمة تضع حداً للنهج التي يتبعه النظام السوري من جهة ومن جهة ثانية لا يطرح حلاً سياسياً ممكناً للأزمة، ومن جهة ثالثة يشجع على عسكرة الإنتفاضة الداخلية، فيزداد المشهد السوري دموية في كل الإتجاهات.

وهكذا يبقى الموقف الأميركي فيه نوع من التحفظ مادامت الأزمة باقية في نطاقها الداخلي، فسوريا لا توجد فيها مصالح حيوية أميركية فهي لا تمثل مشكلة حقيقية لها في حال طال عمر أو حتى بقاء النظام الحالي.

إن أولويات واشنطن في المنطقة الشرق الأوسط عبرت عنها وبوضوح من خلال الأزمة السورية ، أنها تريد أن تبقى على دورها السياسي في العالم وهذا لا يتحقق إن لم تواصل سيطرتها وتمكينها على جميع الموارد الطبيعية في المنطقة ومحاصرتها بجميع الطرق<sup>(1)</sup>.

### الموقف الأوروبي:

يمثل الموقف الأوروبي تجاه الأزمة السورية في ردود فعل متعددة منها إصدار بعض البيانات والتصريحات المدينة لعمليات النظام منذ بداية الأزمة، وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الإقتصادية على دمشق بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة ممنوعين من السفر إلى دول الإتحاد الأوروبي، حيث لجأ هذا الأخير إلى إصدار 13 رزمة من العقوبات منذ بدء الأزمة السورية بالإضافة إلى عشرات الشركات، إضافة إلى دعمها وتواصلها مع المجلس الوطني السوري والذي يضم أغلب مكونات المعارضة السورية، دون صدور موقف جماعي من كافة دول الإتحاد بهذا الشأن.

---

(1) مرجع نفسه

فالإتحاد الأوروبي الذي قاطع النظام السوري ديبلوماسيا منذ بداية الأزمة لا يبدو وأنه يشكل طرفا ضاغطا على هذا النظام من أجل تغيير ما، كما أنه لا يشكل قوة وضغطا حاسما بسياسة العقوبات، غير أن النظام السوري أجهض مشروع الغاز القطري منذ بدايته وهو الذي يعتبر من البدائل الطاقوية لدول الإتحاد من أجل تأمين مستقبلها في ظل التصاعد المستمر للدور الروسي في السياسة الدولية<sup>(1)</sup>.

### خاتمة الفصل

خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح خلفيات الازمة السورية و المواقف الاقليمية و الدولية منها، و تداعياتها على المنطقة و اخذها بعدا استراتيجيا تصادمت فيها مصالح القوى العظمى مما زادها تعقيدا و غموضا، فرغم محاولة الإعلام العالمي و في إطار الربيع العربي إعطاء صورة كاذبة عن واقع هذه الأزمة بوصفها بالأزمة السياسية والعقائدية في بعض الأحيان، لكن مع مرور الزمن ظهر جليا السبب الجوهري، و أيضا الأهداف الكامنة وراء هذه الأزمة خاصة في ظل تدخل قوى كبرى مباشرة في حيثياتها منذ بدايتها على غرار محور روسيا و إيران والصين، و إعطاء حق الفيتو و تدعيم النظام السوري وقرار اللجوء إلى الحل الأمني، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها، و التي حاولت و في العديد من المرات التخلص من هذه الأزمة و القضاء على النظام السوري الحالي و إستبداله بنظام جديد يخدم أجندتها الإستراتيجية، و التوجه إلى بسط السيطرة على السياسة الطاقوية العالمية كتحدي و رهان صعب المنال.

---

(1) عبد العظيم فالد، الصراع على النفوذ في أوراسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 2005، (د.س.ن)، ص 161.

## الفصل الثالث

### الإستراتيجية الروسية الجديدة في سوريا

## المبحث الأول : توجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة بعد الحرب الباردة.

### المطلب الأول : الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد يلتسينية

من أجل التعرف على طبيعة الإستراتيجية الجديدة لدولة روسيا الإتحادية بعد وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم وجب علينا بحكم الضرورة العلمية و المنهجية العودة إلى فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسين" أي أن تلك الفترة الحرجة من التاريخ الروسي. بهدف إستخلاص أهم تلك الأسباب التي دفعت القيادة الروسية الجديدة إلى ضرورة تبني إستراتيجية جديدة للنهوض بالأمة الروسية نحو الدور المرغوب في الساحة الدولية<sup>(1)</sup>.

لقد تزعزعت الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية بسبب الإصلاحات المتأخرة التي تبناها الرئيس السوفياتي الأسبق " ميخائيل غورباتشوف" أي "الغلاسنوست و البريسرويكا" نتيجة إنهيار الإتحاد السوفياتي، لا طالما رافقت الشكوكات معظم الجمهوريات المشكلة للإتحاد السوفياتي بأن السلطة المركزية بزعامة "غورباتشوف" واقعة تحت التأثير الغربي، وهذا يعد من أبرز الأسباب للإنهيار حسب التحليلات الإقتصادية و السياسة، و هذا ما دفع إلى عدم التطبيق الفعلي للبرنامج الإصلاحي، و أيضا أدى إحتفاظ السلطة المركزية بحقوقها رفقة الهياكل السلطوية العليا و ممثلي البيروقراطية و عدم تنازلها عن بعض الإمتيازات في سبيل إنجاح الإصلاحات، هذا ما أدى إلى إستقلال الجمهورية السوفياتية و ظهور القوى الغربية المضادة للإتحاد السوفياتي كسند و دعم من أجل تحقيق حل الإتحاد<sup>(2)</sup>.

و قد تم الإتفاق على إنهاء وجود الإتحاد السوفياتي كشخصية دولية و كواقع جيوبوليتيكي بموجب إتفاقية ألما آتا المنعقدة في 21 ديسمبر 1991 بكازاخستان، حيث زاد

<sup>(1)</sup> نبيهة الأصفهاني، " السياسة الخارجية الروسية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 136، مجلد 34، (1999)، ص 228.

<sup>(2)</sup> ساخروف، تاريخ روسيا، معهد تاريخ روسيا، الأكاديمية الروسية، موسكو، 2000، ص 10.

عدد الدول المستقلة في العالم بأربعة عشر دولة فضلاً عن روسيا الاتحادية، و تم الإتفاق كذلك على إنشاء كومنولث الدول المستقلة ليضم كل جمهوريات الإتحاد السوفياتي عدا دول البلطيق الثلاث، لتنظم إليه لاحقاً كل من أذربيجان و مولدافيا و أرمينيا و جورجيا.

ليصبح بعد ذلك "بوريس يلتسين" رئيساً لدولة روسيا الاتحادية بعد صراع مرير بينه و بين الرئيس السابق " ميخائيل غورباتشوف " حول سياساته المتبعة و حول مصير الشيوعية و بقاء الإتحاد السوفياتي على المستوى الدولي(1).

و بحكم أن روسيا الاتحادية تعتبر كبرى الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة و عدد السكان و الناتج القومي و القوة العسكرية ، هذا ما رشحها لتكون الوريث الشرعي للإتحاد السوفياتي و لتفوز أيضاً بمقعد الإتحاد السوفياتي السابق في مجلس الأمن الدولي بعد إتفاق قادة الدول المستقلة، أما من الناحية العسكرية فإن 90 % من الأسلحة الإستراتيجية للإتحاد السوفياتي أصبحت ملكاً لروسيا الاتحادية، كما أن الرئيس الروسي هو من يتحكم في شفرة إطلاق الأسلحة النووية و لكن بشرط ألا تستعمل إلا بموافقة الدول النووية و هي كازاخستان، بيلاروسيا و أوكرانيا بعد التشاور مع باقي الجمهوريات، إضافة إلى حصولها على 55 % من إجمالي القوى البرية و 85 % من الإمكانيات العسكرية البحرية.

رغم كل هذه الحظوظ التي كانت من نصيب روسيا الاتحادية و التي تسمى بعوامل القوة الإستراتيجية لم تقف أمام تراجع مكانتها الدولية تراجعاً رهيباً خاصة عندما تخلت عن 20 مليون ممن يتحدثون اللغة الروسية خارج أراضيها(2).

(1) نبيهة الأصفهاني، مرجع سابق، ص 229.

(2) ساخروف، تاريخ روسيا، مرجع سابق ، ص 10.

موت الإمبراطورية الشيوعية كما أسماه « Pirre Milga » يعتبر من أهم الأحداث المفصلية في تاريخ العلاقات الدولية بالنسبة للعالم عموماً و روسيا الإتحادية خصوصاً، فضعف أداء النظام السياسي وتركيزه الشديد في وضع جميع السلطات في يد الرئيس "غورباتشوف" ، و أيضاً الصعوبات الكبيرة في النمو الإقتصادي و السباق غير العقلاني نحو التسلح إضافة إلى النعرات القومية و الإثنية لدى الجمهوريات المكونة للإتحاد في آسيا الوسطى و القوقاز، و التدخل عن طريق القوات المسلحة من قبل السلطة المركزية بعد عدم تحكمها في زمام الأمور أدى إلى تفكك و تصدع الإتحاد السوفياتي و موت الإمبراطورية الشيوعية، الذي نجم عنه أيضاً إعلان دول البلطيق عن إستقلالها لتتبع بعد يد الدول الأخرى بما في ذلك جمهورية روسيا الإتحادية بزعامة " بوريس يلتسين " نتيجة تنامي التيارات الوطنية المطالبة بإسقاط الإتحاد.

أما من وجهة نظر جيوبوليتيكية فإن " إيف لكوست Yves Lacoste " يرى أن ما عجل من إنهيار الإمبراطورية السوفياتية و هو التجاذب في الأفكار و التصورات بين مختلف التيارات المتصارعة و ذلك على المستوى المركزي في موسكو.

كما يرى مستشار الأمن القومي الأمريكي " زيغنيو بريجنسكي " أن تداعي الدولة الأوسع مساحة في العالم أحدث ثقباً أسوداً في مركز الأوراسيا، وفقدت الخريطة العالمية فجأت منطقة القلب كما يحددها الجيوبوليتيكي و هذا ما أحدث إضطراباً هائلاً<sup>(1)</sup>.

و في حين غرّة إنكشفت حدود هذه الإمبراطورية عبر القارية حاملة الهوية السلافية إلى الموقع الذي كانت فيه في القوقاز و آسيا الوسطى في مطلع القرن التاسع عشر، فقد أحييت خسارة القوقاز المخاوف الإستراتيجية من إنبعاث النفوذ التركي، و ولدت خسارة آسيا الوسطى إحساساً بالحرمان الذي سيطل مصادر الطاقة والمعادن الهائلة في المنطقة، فضلاً

(1) نبية الأصفهاني، مرجع سابق، ص 230.

عن التحدي الإسلامي المحتمل و كل هذه التهديدات ستظل تلاحق الإدارة الجديدة للكرملين بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.

وجب مراجعة الفكر الإستراتيجي الروسي بما يتلائم و الوضع الجديد و يتوافق والمعطيات الدولية و الإقليمية, في ظل تفكك الإتحاد السوفياتي و تركه آثار عديدة على عدّة مستويات داخلية و إقليمية و دولية، و هذا ما تولد عنه إحساس الشعب الروسي بفقدان الهوية و الكرامة الدولتين, و ظل بطرح أسئلة في ظل الإضطراب التاريخي و الإستراتيجي لدولة روسيا ما بعد الإمبراطورية الأمر الذي قاد إلى قيام موجة هائلة من النقد الذاتي لروسيا في تلك المرحلة التاريخية، و قد كثرت النقاشات المكثفة على الصعيدين الخاص و العام حول قضايا لا تجد من يثيرها في معظم الدول الكبرى مثل : ما هي روسيا ؟ أين روسيا؟<sup>(1)</sup>

من بين ما تم الأخذ به إسقاط العديد من المحددات التي تحكمت في الفكر الإستراتيجي السوفياتي , على مر عقود طويلة و أبرزها كان الأيديولوجية، فقد لعبت الأفكار الماركسية واللينينية دوراً كبيراً في صياغة بنية الفكر الإستراتيجي للإتحاد السوفياتي , وعلى مدى زمني تجاوز سبعين عاماً من القرن العشرين لتحدد طبيعة التعامل ليس فقط مع دول المعسكر الرأسمالي، و إنما مع بقية دول العالم، و من هذا المنطلق الأيديولوجي تسلحت دول المعسكر الإشتراكي، كما تسلحت دول المعسكر الرأسمالي بترسانة ضخمة هائلة من الأسلحة النووية لضمان الانتصار في أي مواجهة عسكرية و ذلك عملاً بأهم ركيزة في الفكر الواقعي بالإعتماد على الذات « Self helps » و أصبحت بذلك الأيديولوجية مدخلاً في تفسير سلوك كلتا الدولتين العظيمتين<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> ساخروف، تاريخ روسيا، مرجع سابق ، ص 11.

<sup>(2)</sup> نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا العلاقات الروسية-العربية، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 13.

إن تعظيم دور الأيديولوجية أسهم في تبني إستراتيجيات و إستراتيجيات مضادة، كما أسهم في تسريع عملية السباق نحو التسلح بشقيه التقليدي و النووي ليصل إلى مستويات لم تعرفها عمليات سباق التسلح من قبل، و لكن عقد التسعينات شهد إنقلاباً عميقاً في الإستراتيجية الروسية التي كانت تدور في فلك التصورات الرئيس "يلتسين" و وزير خارجيته آنذاك "أندريه كوزيريف"، فضلا عن بعض المقربين الآخرين من الرئيس من جماعة القوى الديمقراطية ذات التوجهات الغربية الرأسمالية ، الأمر الذي أدى إلى التخلص النهائي من المبادئ الماركسية اللينينية التي كانت تحكم النظام السوفياتي في تحديد أولوياته الإستراتيجية ، إذ حرص المسؤولون الروس على إلغاء القسم الرابع من الدستور السوفياتي الذي كان ينص على المبادئ الأيديولوجية التي هيمنت على الإستراتيجية المتبعة، كضرورة العمل من أجل دعم الإشتراكية الدولية و نصرتها<sup>(1)</sup>.

إن تفاقم المشاكل المعقدة التي واجهتها روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي بزعامه الرئيس "يلتسين" الذي كان يحمل آمال كبيرة للشعب الروسي و للغرب كذلك في دعم عملية التحول السياسي في هذا البلد، إلا ما ميز فترة حكمه وجود العديد من المعضلات رغم سعي الإدارة الروسية إلى التعاون مع الدول الغربية منذ الإعتراف التاريخي الروسي بإختلال موازين القوى الذي حصل على المستوى الدولي لصالح الغرب . على أمل أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في إنقاذ إقتصادها المنهار و ذلك متنوع بالعديد من التنازلات منها :

- التخفيض من ترسانتها النووية و أوقفت التجارب النووية من جانب واحد.

رغم عدم توقيف التجارب النووية من طرف الغرب و عدم الوفاء من طرف هذا الأخير بوعوده المتعلقة بالمساعدات الإقتصادية بهذه المعطيات دخلت روسيا في خضم الصراعات الداخلية و فقدت الإتجاه بسبب غياب الإرادة السياسية لضاع القرار الروسي و هذا ما

(1) نبية الأصفهاني، مرجع سابق، ص 230.

إنعكس سلباً على رسم التوجهات الإستراتيجية لروسيا بعد الإنهيار المفاجئ للهياكل الداخلية و هياكل السياسة الخارجية الغير مستقرة، خصوصاً في ظل وجود إشكاليتين رئيسيتين تتمثلان في :

علاقة روسيا الإتحادية بالتاريخ أي سبعين عام من الشيوعية و الهوية القومية بل الإمبراطورية للمواطنين الروس، و كذا علاقتها بحدودها الجديدة و بـ 20 مليون روسي خارج الحدود، الأمر الذي عبّر عنه الكاتب رونالد سنيل (Ronaldo Steel) في مقاله المعنون : « A Neo Realism » الصادر عام 1997 بأن :

" روسيا دولة مصابة إصابة بليغة، و هي بحاجة إلى عدة عقود لكي تستعيد و لو ظاهرياً قدرتها السابقة، و سوف تظل و لزمّن طويل الرجل المريض على إمتداد الحدود الأوروبية أي إعتبارها مشكلة أكثر من كونها مصدراً للتهديد".

لقد إتخذت روسيا عدة خطوات تمثل تضحية هائلة من أجل كسر الحواجز التي تفضل بينها و بين الغرب بإعتبارها القائد التاريخي لكل التكتلات المعادية للغرب يعتبرها هذا الأخير رجلاً مريضاً لا يمكنه تهديد الأمن و الرفاهية الغربية، و يمثل بالنسبة إلى التصورات الروسية حكماً عقيم ينقص من المكانة التي تركت أثراً عاطفياً كبيراً عند الأمة الروسية لما لها من ذكريات تتعلق بكرامتهم وهيبتهم الدوليتين<sup>(1)</sup>.

و من زاوية أخرى تعد هذه الفكرة حجة أساسية للمتشائمين في الولايات المتحدة الأمريكية أين حذّروا من إنعكاساتها و توقعوا أن تتحوّل هذه الدولة التي تستجدي القروض من صندوق النقد الدولي إلى منافس كما كان الحال عليه في الماضي غير البعيد.

و من جهة الروسية ترى " ليليا شيفتسوا" « Lilia Shebtsova » المتخصصة في الشؤون الروسية أن تفكك الإتحاد السوفياتي كان الفرصة المثالية أمام روسيا لتحقيق التحول

(1) نورهان الشيخ، مرجع سابق ، ص 13.

السياسي المنشود ، و إسترجاع المكانة الدولية المفقودة، إلا أن وجود مجموعة من العوامل المعقدة للتحويل الروسي نحو الليبرالية الديمقراطية كالتاريخ، العادات، الثقافة، إضافة إلى التيار المعادي للغرب أدى إلى عدم إستكمال أربع ثورات كانت مطلوبة لإخراج روسيا من أزمتها :

- القضاء على الهوية الإمبريالية أو التوسعية للشعب الروسي.

- بناء دولة جديدة.

- ديمقراطية النظام السياسي.

- إنشاء السوق الحرّة.

حيث بدت بوادر فشل الليبرالية التي تم تبنيها كخيار و التي أثبتت عدم جدواها في خدمة مصالح الشعب الروسي و هو نتيجة ضعف تقييم النخبة السياسة الروسية للأوضاع الراهنة في عقد التسعينات التي لم تكن مهينة لذلك التحوّل بثرواته الأربع.

لقد أصبح النظام السياسي نموذجاً للسلطة الفردية أو ما يسمى في أدبيات السياسة بشخصنة السلطة، فحسب تقرير خلية الإستشراف في المفوضية الأوروبية « la cellule « de prospective de la commission européenne » الصادر سنة 1998 فإن :

" لمافيا كانت المؤسسة الوحيدة العملية و المنظمة، في الوقت الذي كانت فيه مؤسسات الدولة تشهد تفككا بسبب ضعف السلطات الرسمية و غياب دولة القانون، الأمر الذي أدى إلى إختراق المنظمات الإجرامية مختلف قطاعات الإقتصاد الروسي كونها تحالفت مع أوجه بارزة في السلطة، حيث سادت إعتقادات بأن المافيا كانت تسيطر و تراقب حوالي

80 بالمائة من القطاع التجاري في هذا البلد، و حوالي 40 بالمائة من إجمالي الإقتصاد الروسي، كما كانت تمتلك حصصاً كبيرة في البنوك التجارية الجديدة..."<sup>(1)</sup>

و في نفس السنة أي 1998 و نتيجة لفوضى الإضراب و المرض الذي مرّ به الرئيس "يلتسين" عاشت روسيا أسوأ أزمة إقتصادية و مالية فقد إنخفضت العملة الوطنية الروبل إلى رقم قياسي، و توقفت روسيا عن تسديد أقساط ديونها لصندوق النقد الدولي.

رغم تأسيس كومنولث الدول المستقلة الذي كان الهدف من وراءه محافظة روسيا على مكانتها الدولية ابتداءً من المستوى الإقليمي و الجوار القريب الذي يعد عمقا إستراتيجيا لروسيا، خصوصا في ظل حاجتها إلى الدول المكونة له كأسواق للمنتجات الروسية، إضافة إلى ما يمثله هذا العمق من أهمية عظمى من الناحية الأمنية و الإستراتيجية بالنسبة للأمن الوطني الروسي.

إن تقاوم المشاكل ذات الخلفية الدينية و العرقية و القومية و التوترات الإقليمية أدى إلى حالة من الإرتباك على الساحة الدولية و ما عاشته المنطقة من أزمات الحدود و غيرها كما هو حال الخلاف الروسي الأوكراني في البحر الأسود و على ملكية مناجم الحديد و الفحم إضافة للتوترات داخل دولة تشيكوسلوفاكيا أدت إلى تقسيمها إلى دولتين في كانون 1993، و كذلك يوغسلافيا التي إنشطرت إلى عدة دول مستقلة ولا ننسى أيضا الحرب في الشيشان التي زادت حدّة بسبب الخلفية الدينية والإستقلالية، الذي مهّد الطريق لعدم تحقيق الأهداف المرجوة إضافة إلى الأسباب الإقتصادية لعلّ أبرزها الضغوط الإقتصادية الهائلة التي تعرضت لها هذه الدول بعد التضخم الكبير الذي أصاب الإقتصاد الروسي<sup>(2)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> مجهول، العلاقات "الإيرانية - الروسية التحديات و الفرص"، في:

<http://studiers.alhazzira.net.reports/2013>.

<sup>(2)</sup> نبية الأصفهاني، مرجع سابق، ص 231.

لقد أعلن الرئيس يلتسين عشية توليه الرئاسة أن بلاده سوف تبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب بإعتبار روسيا جزءاً من أوروبا و يجب عليها الإلتحاق بالمعسكر الغربي المتطور للخروج من أزمته الداخلية و دخول مرحلة جديدة من التطور المشروط بضرورة الإندماج مع الغرب ، و عليه بشكل عام يمكن الخروج بخلاصة وصف التوجه الغالب للرئيس يلتسين والنخب التي إلتفت حوله طيلة النصف الأول من التسعينات، بتيار المهادنة و الذي لم يضم فقط بإنهاء التوتر و العداء مع الغرب و لكنه إنجرف في الكثير من الأحيان وراء الإيمان الساذج و التفاؤل المبالغ فيه بخلق إندماج "طبيعي" لروسيا في الجماعة الأورو أطلسية(1).

عام 1993 شرع الرئيس يلتسين في عملية إصلاح واسعة النطاق و هو الأمر الذي إنجرّ عنه أزمة سياسة بينه و بين البرلمان خاصة فيما تعلق تطبيق الخطط الإصلاحية، فلامح الصراع السياسي بدأ فتيلها من قبل التيارات المعارضة فيما يخص الطريقة المناسبة لتسيير لأوضاع الداخلية لروسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي و قد بذل يلتسين قصارى جهده لإقرار سياساته الإصلاحية أو ما عرف بسياسة العلاج بالصدمة التي تتضمن عملية الإنتقال السريع نحو النموذج الليبرالي الرأسمالي كآلية للخروج من حالة الإنهيار و التدهور التي عايشتها روسيا الإتحادية في بداية التسعينات ، ما لاق عدم القبول على مستوى تيارات الساحة السياسية الروسية خاصة القومية و الشيوعية التي ظلت تشك في صدق نوايا الغرب في التعامل مع روسيا الإتحادية كدولة تتمتع بإستقلاليتها و ليس كدولة يرغب في إخضاعها(2).

فجميع البرامج التي نجمت عن الإصلاحات السياسية و الإقتصادية ولاسيما السياسة الخارجية وجهت لها إنتقادات لازعة من طرف البرلمان و كان ينظر لها على أنها مذلة

(1) ساخروف، مرجع سابق ، ص 11.

(2) نورهان الشيخ، مرجع سابق ، ص 14.

ومخزية بالنسبة لدولة كانت حتى وقت قريب إحدى القوتين العظميتين حتى إنتهى الصراع بمواجهة عنيفة في الثالث و الرابع من أكتوبر 1993 مالت الكفة عندها لصالح الرئيس يلتسين بفعل تدخل الجيش الذي كان عاملاً حاسماً في إنهاء المواجهة، فتمخض عنه دستور جديد عرف بدستور 1993 الذي نال منه الرئيس صلاحيات واسعة للتصرف بكل حرية و إستقلالية في تنفيذ خطط إصلاحاته تحت قبة النظام الرئاسي القوي، فعملية رسم السياسة الخارجية من خلال عودة دبلوماسية قوية خاصة في ظروف إقليمية جدّ مضطربة في جميع الحدود إضافة إلى نوع من الاستقرار السياسي و الإقتصادي قد ينجرّ عنه مبالغة و تسرع من أجل إثبات الذات كما ظهر جلياً في التصرفات على مستوى السياسات الخارجية من خلال العهدة الرئاسية الثانية للرئيس يلتسين، و إرتكزت على التفسير القومي للمصالح الروسية كمحاولة منه لإعادة نوع من التوازن النسبي في سياسته الخارجية و إعادة هيكلة أولوياتها ضمن الإستراتيجية الشاملة<sup>(1)</sup>.

هذا التحول إرتبط إلى حد كبير بالتطورات السياسية داخل روسيا ذاتها، و بتغير موازين القوى لمصلحة التيارين القومي كمنطرف و الشيوعي، و تراجع التيار الإصلاحي الليبرالي على النمط الغربي الذي حاول فرض تصوراته أثناء وضع إستراتيجية الدولة الشاملة و لكنه لم ينجح في ذلك إلا خلال المدة القليلة فقط التي أعقبت الإتحاد السوفياتي من نهاية 1991 حتى عام 1993 لاسيما بعدما ظهرت وثيقة التدابير الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية لروسيا الإتحادية، و خلال هذه الفترة تزايدت الضغوط على الرئيس الروسي و حكومته و خاصة وزير خارجيته " أندريه كوزيريف" من أجل التخلي عن التوجه الغربي في السياسات المتبعة، و التركيز بدلاً من ذلك على إتباع السياسات التي تخدم مصالح روسيا و أهدافها كدولة يعتمد بها على الساحة الدولية.

(1) الأمانة لمي، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و إنكاساتها على المنطقة الغربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص 16.

لقد تجلّى فشل القادة الروس على تعريف لمصالح و أهداف الإستراتيجية الروسية، ففي حادثة فريدة من نوعها لدى لقاء الرئيس الأمريكي "نيكسون" بوزير الخارجية الروسي "أندريه كوزيريف" طلب الأول من الثاني كيفية رؤيته لمصالح روسيا الجديدة، فأجاب "كوزيريف" : إذا كانت لديكم أفكاراً معينة و إذا كنتم تستطيعون مساعدتنا على صياغة مصالحنا الوطنية، سأكون معترفاً بجميلك"<sup>(1)</sup>.

إن روسيا دولة أورو-آسياوية فإنها لن تكون بأي حال دولة غربية، هذا إلى جانب تجاهل بعض الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، و هو ما أثبت صدق إدّعاءات التيارات المعارضة بعدم تقديم الغرب إلى روسيا ما كانت تنتظره من مساعدات و إستثمارات وتكنولوجيا متقدمة تساعدها على تجاوز أزماتها المتعددة ، بل عدم الرغبة في دمج روسيا في " الحضارة الغربية"، كان في مقدماتها هو قضية توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً، و الذي رأته فيه الحكومة الروسية تهديداً لأمنها القومي.

فكل هذه العوامل وغيرها فرضت على القيادة الروسية بالنظر في إعادة هيكلة إستراتيجيتها و إنتهاج سياسة أكثر إستقلالية و توازناً، وتجسد ذلك عندما قامت الحكومة الروسية عام 1993 بالإعلان عن أنها ستتبع سياسة جديدة و متزنة و صارمة إتجاه كل من لا يحترم أهدافها و أو يتعارض مع سياساتها و مصالحها، و هذا ما جاء في تصريح الرئيس "يلتسين" الذي قال فيه :

" إن روسيا تريد أن تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التكافؤ و ذلك بوصفهما دولتين عظيمتين...فالتنازلات تهين مشاعرنا الوطنية".

و قوله أيضا :

---

(1) الأمانة لمي، مرجع سابق، ص 16.

" إن روسيا ليست الدولة التي يمكن الإحتفاظ بها في غرفة الإنتظار، و إنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط"(1).

و قام بإجراءات لإثبات صحة هذه الأقوال بعزل وزير خارجيته " أندريه كوزيريف" المعروف بميوله و إتجاهاته الغربية، ليخلفه في هذا المنصب " يفجيني بريماكوف Evgueni Primakov " في جانفي 1996، فأصبح تصور تنويع البدائل أمام روسيا الإتحادية بإتجاه شرقا و دعم الدور الروسي في القارة الآسيوية و خصوصا في المنطقة العربية من خلال تدارك الفرص الإقتصادية المتاحة لروسيا في هذه المناطق، إن ضعف هذا الأخير إستغله الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الوقوف دون العودة إلى الساحة الدولية لأطول وقت ممكن لكونها دولة عظمى.

لقد شهد عام 1999 شهر ديسمبر منه تخلي الرئيس "يلتسن" عن السلطة و تسليم زمام أمورها و خاصة الإقتصادية منها إلى أعضاء أسرته و محيطه الذين بدورهم إستغلوا هذه الفرصة لخدمة مصالحهم الشخصية ، و هذا لعدّة أسباب لعل أبرزها حالته الصحية المتردية خصوصا في المرحلة الثانية من ولايته، تاركاً السلطة لخلفه "فلاديمير بوتن" رجل المخابرات السابق و رئيس الوزراء و في 26 ديسمبر 2000 أنتخب هذا الأخير رئيس لروسيا الإتحادية.

شهد عهد الرئيس يلتسن " تراجع كبير عن ساحة الفعل الدولية و كذلك تحطم المؤسسات الإقتصادية فيها في ظلّ نظام توجه صوب الليبرالية الإقتصادية دون وجود أدنى تخطيط إستراتيجي الذي أسفر عنه وضع كارثي، فكان من حظ الرئيس "فلاديمير بوتن" أن يرث أوضاع سياسية غير مستقرة، لقد كان وصول هذا الأخير إلى هرم السلطة كنتيجة توافقات حصلت بين يلتسن ومن كان يحيط به من رجال الأعمال والإعلام والمال و النفط

---

(1) الأمانة لمي، مرجع سابق، ص 17.

بهدف ضمان مستقبل هؤلاء بعد إنتهاء ولاية يلتسين و حصوله على حصانة بواسطة مرسوم أصدره بوتين في اليوم الأول من عام 2000<sup>(1)</sup>.

بعد إنتخاب الرئيس "بوتين" سعى إلى اتخاذ سياسة صارمة لحماية و ضمان الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الإتحادية لكي يسترجع هيبة و مكانة دولته، بإعادة ترتيب النظر في المصالح الوطنية.

إنّ جل التصورات للوفد الجديد للكرملين تصب حول كيفية حماية الأمن القومي الروسي وفقاً لرؤية استراتيجية جديدة و مختلفة عن ما كانت عليه إبان الإتحاد السوفياتي.

### **المطلب الثاني : ملامح الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد " فلاديمير بوتين".**

لا طالما تشكل العامل الرئيسي في عملية التخطيط الإستراتيجي العام، عندما تقوم الدولة بتوضيح الغايات الوطنية الأساسية. هو شأن روسيا الإتحادية التي نشأت داخلها أنماط جديدة من التفكير الإستراتيجي تركز بشكل كبير عن الأمن القومي للدولة الروسية الجديدة التي وجدت الكثير من العواقب عندما يرونها كدولة ديمقراطية جديدة تعتمد على إقتصاد السوق.

من أهم الملامح الأساسية لهذه الإستراتيجية الجديدة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين :

#### **(أ) براغماتية القيادة الروسية برئاسة فلاديمير بوتين :**

لقد تخلّى القادة الروس كل من بوتين و ميديفيدوف عن الماضي الشيوعي و الأيديولوجية الماركسية-اللينينية التي طالما هيمنت على الإستراتيجية المتبعة، فعمل الرئيس "فلاديمير بوتين" على الحفاظ على هذا المحور من خلال التوجهات العامة، إذ أضحى يؤكد

(1) نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 14.

دوماً على أن روسيا تسعى إلى بناء إستراتيجية تركز على الثبات و التنبؤ و البراغماتية الإيجابية ذات المزايا المشتركة.

فبالرغم من إعتراف الرئيس "بوتين" أثناء مخاطبته للأمة بأن تفكك الإتحاد السوفياتي يعتبر أكبر كارثة جيوسياسية من القرن الماضي بالنسبة للأمة الروسية، إذ ذهب يعلل سبب تجريده و تمسكه بالنهج البراغماتي في قوله " إن روسيا يجب أن تتطور كدولة حرّة وديمقراطية" و تأكيده في أكثر من مرّة أنه " لكي يكون لك مكان تحت الشمس يجب أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع" و هنا يقصد بالشمس بالنظام الدولي، وهو ما نجم عنه القيام بعدة مبادرات كالدعوة للإنضمام إلى الحلف الأطلسي بالرغم من أنه عدوّ الأمس القريب، و كذا التعاون عسكرياً وأمنياً مع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بغض الطرف عن وجود قواعد عسكرية غربية في دول الإتحاد السوفياتي فضلاً عن طلب الإنضمام إلى رابطة العالم الإسلامي التي تحققت في عام 2012<sup>(1)</sup>.

و من زاوية أخرى و رغم كل هذه البراغماتية التي تميزت بها القيادة الروسية الجديدة يرى فيها أنها تعاني من غياب إرادة حقيقية لتوظيف عوامل القوة الروسية في إطار الإستراتيجية الشاملة و تحقيق دور سياسي و قومي يناشد بالزعامة، و الإستفادة من وجود قوة عسكرية للإرتقاء بالقوة الروسية بشكل كبير الذي يؤدي إلى إسترجاع الهيبة الضائعة، لكن يعود السبب الرئيسي وراء وجود هذه البراغماتية هو ضعف الإمكانيات التي تساعد هذا القائد من البروز والتحدي بالشكل الذي كان عليه الإتحاد السوفياتي سابقاً<sup>(2)</sup>.

**(ب) الواقعية :** إتسمت الإستراتيجية الروسية الجديدة بنوع من الواقعية و ذلك من خلال سعيها إلى تحقيق براغماتية إيجابية، و التخلي عن قناعة الحجج الأيديولوجية التي كانت

(1) السيد أمين شلبي، "بوتين و سياسة روسيا الخارجية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 175، المجلد 44، (يناير 2009)، ص 257.

(2) أمين شلبي، مرجع سابق، ص 257.

تتحكم في السياسة الأمنية و الدبلوماسية في الماضي القريب ليحل محلها مبررات سياسية و إقتصادية أكثر وضوحاً وتعبيراً عن وجود إرادة جديدة تسعى إلى بناء مستقبلاً نيراً، و ذلك منذ منتصف العهدة الثانية للرئيس "يلتسين" أين بدأ يتحقق النهج الواقعي أكثر بعد عام 1993 وتعزز أكثر مع وصول الرجل القوي فلاديمير بوتين إلى الحكم عام 2000.

يشير "يفعيني ساتانوفسكي" مدير معهد الشرق الأوسط في موسكو في إحدى التقارير الخاصة به هو أن التوجهات الروسية بخصوص مبيعات الأسلحة إلى سوريا و كذا التعاون النووي الروسي الإيراني التي تثير خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها التقليديين على غرار إسرائيل فهذه سياسة واقعية التي تجردت من السوق الأيديولوجي المهيمن<sup>(1)</sup>.

### **(ج) المرونة والديناميكية والفعالية المميزة للاستراتيجية الروسية الجديدة :**

إن تخلي القيادة الجديدة عن الأيديولوجية الشيوعية المتصارعة و ظهورها في صورة أكثر جدية. رسم الخارطة الإستراتيجية الجديدة بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، فالأمن القومي كان من الأولويات التي لا تتنافس من أجل حماية وحدة تراب الفيدرالية خاصة في ظل المتغيرات هذا العصر من العولمة و حرية الأسواق , معتمدة في ذلك على كل الوسائل حتى العسكرية منها في إطار حماية الأمن القومي و تفسير واضح لتبرير فعالية و مرونة هذه الإستراتيجية .

لقد عبّرت تصورات صناع القرار الروسي للأمن العالمي و الدولي و تجانسها مع المصالح الروسية منها، فخير كل الأزمات الدولية أيده روسيا الإتحادية بشكل كبير وساندة الإقتراح الذي يدعو إلى مشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي و الأطراف المعنية في الأزمة كتصور و إدراك من روسيا الإتحادية و كيفية مواجهة قوة و نفوذ الو.م.أ , وهذا

(1) ليليا شيفتوسوفا، روسيا بوتين، (ت، بسام شيخا)، (بيروت، الدار العربية، 2006)، ص 470.

بطريقة ذكية من أجل تطويق المصالح الإستراتيجية و الحيوية الروسية فمطلب عقد الإتفاقيات المتعددة الأطراف يعتبر من جهة مرن و من جهة أخرى تعبر عن عدم استسلام للهيمنة الأمريكية على المستوى الدولي.

فالتصريح الذي أدلى به أحد المسؤولين الروس و فيه تشديد على أن " روسيا تعمل مع الأطراف الدولية الأخرى من أجل عدم خلق صيحة تؤدي إلى عدم تأزم الوضع العالمي" و يذكر أيضا "بريماكوف" و قوف روسيا الإتحادية ضد استخدام القوة التي تمارس بقرار دولة واحدة أو مجموعة دول من أعمال مفروضة , و أن روسيا تبذل كل جهدها لتفادي تصعيدا في توتر " إننا ندرك مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ولكن هذا لا يعني إطلاقا بأن على روسيا تنفيذ الدور التابع لها".

تلخص وصول بوتين إلى الحكم كخليفة روسي معتمد ومعهم مقابل يلتسين آخر القياصرة الروس , لا شك أن رفاقه القدامى (الكي-جي-بي) وضعوا على مكتبه أربعة ملفات أولها يلخص للوضع الإستراتيجي الدولي وإحتمال تطوره وتانميه , و يحدد تصورات الدور الروسي الجديد في عالم ما بعد إنهيار الشيوعية وليس الإتحاد السوفياتي فقط، وثالثها يوضح معلومات ومصادر هذا الدور الروسي وحدوده، أما الرابع فيتعلق بصورة الرئيس الروسي المطلوب في هذه المرحلة<sup>(1)</sup>.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي وأوروبا وضعت بالمقابل رؤيتها للوضع الإستراتيجي الروسي الجديد، وكيفية حصار هذا الدور المستقبلي وتطويقه ، وبل كسبه أو ضمه ضمن إطار الإستراتيجية العربية في العالم كل حسب مصالحه حيث تتباين المصالح والرؤى الأمريكية والأوروبية في هذا الشأن.

---

(1) ليليا شيفتوسوفا، مرجع سابق، ص 470.

فإذا كان الحذر واجبا عند تقديم رؤية للوضع الإستراتيجي الروسي الراهن والمستقبلي بالنظر يهول تفكك وإنهيار الإتحاد السوفياتي ولأهمية عامل الوقت ودوره في تعيين إستراتيجية جديدة للدولة الروسية ، فإذا كان بالإمكان القول كقاعدة عامة أن الإستراتيجية الروسية في المرحلة الراهنة وفي وصفها المستقبلي تقوم من ناحية الجوهر على تحقيق مصالح الدولة القومية مثل الإستراتيجية السوفياتية القديمة، فالإتحاد السوفياتي كان قائما من ناحية الجوهر على هيمنة الروس وسيطرتهم وتحقيق المصالح القومية للروس<sup>(1)</sup>.

إذا كان هذا وذلك صحيحا فإنه يمكن القول أيضا أن الإستراتيجية الروسية في المرحلة الراهنة تقوم داخليا على تعزيز البناء الداخلي لروسيا وتحديثها وإشاعة أجواء الإستقرار ، وفي الخارج تتحدد في إقامة علاقات روسية أوروبية وأمريكية وعلاقة روسيا الآسيوية (الهند) على حساب النفوذ الأمريكي وفي كل ذلك لا تغيب عنها عن محاولة إستعادة شكل من أشكال السيطرة على الدول التي كانت تحت عباءة الإتحاد السوفياتي سابقا أو ما يسمى بملأ الفراغ الإستراتيجي حول روسيا الاتحادية والحد من المحاولات الأمريكية والأوروبيين لحصار روسيا في محيطها الحيوي.

وبالنظر إلى محيط تحرك هذه الإستراتيجية الروسية فإنه يمكن القول تلخيصا بأن الحالة الإستراتيجية لروسيا في عهد الرئيس بوتين هي إستراتيجية دولة إقليمية كبرى، بديلا لإستراتيجية الدولة العظمى السابقة ، هذا الوضع بغض النظر عن النوايا والرغبات أو الإستراتيجية الجديدة للطموحات الروسية في بعض مناطق العالم هو الوضع الحقيقي الجديد لروسيا وهو الأمر الذي يبدو أن البعض مصمم على عدم إدراكه أو الخلط بينه وبين فكرة ضعف أو إنهيار الإتحاد السوفياتي.

(1) عباس عالي، (الجنيفي)، نظريات السيطرة الإستراتيجية، صراع الحضارات، (الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004)، ص 209.

يكفي الإشارة إلى أن الناتج القومي الروسي يساوي حاليا 10 الناتج القومي الأمريكي ونصف الناتج القومي للهند وأقل من الناتج القومي للبرازيل وربع الناتج القومي للصين كدلالة على الوضع الحقيقي الراهن لروسيا<sup>(1)</sup>.

لقد تحددت الإستراتيجية الروسية الجديدة بقيادة فلا يمر بوتين ثلاث قضايا رئيسة يجب إدراكها كلها لفهم الوضع الدولي لروسيا والإستراتيجية الراهنة والمستقبلية.

● **القضية الأولى:** أن الانفجار الذي حدث للإتحاد السوفياتي السابق قد خلف قدرا هائلا من المشاكل التي يصعب تجاوزها عبر مدة قصيرة من الزمن من سوء إستيعاب مشكلاتها ومتغيراتها أو تغيير السلوك القديم والمؤسسات القديمة أو الإستقرار على البديل الجديد والعودة للإنتلاق مجددا.

واستعادة التوازن والحيوية، خاصة وأن هذا الانفجار قد أدى لتغيير في الجغرافيا والقوة العسكرية ومكوناتها الإستراتيجية ومؤسساتها ومصافها، وكذلك أن هذا الانفجار قد نتج عنه تغيير في الجوانب العقائدية، والمفاهيم السائدة في الدولة والمجتمع وليس في الأنظمة السياسية والإقتصادية فقط.

● **القضية الثانية:** إن هذا الانفجار لم يكن حدثا داخليا فقط بل جاء محدثا تغييرات دولية ليس في وضع الدولة الروسية فقط، بل في الوضع العالمي لما أطلق الولايات المتحدة الأمريكية على العالم كله وهي روسيا بشكل خاص ولما أحدثه من إنهاء جميع التحالفات الدولية القديمة لروسيا في جميع أنحاء العالم، حيث فقدت روسيا دفعة واحدة أذرعها في جميع دول العالم ممثلة في الأحزاب الشيوعية، كما فقدت علاقاتها السياسية مع جميع الدول قارتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما فقدت تغطية قوتها التحالفية على المستوى العسكري ممثلة في إنهاء منظومة ملف وارسو بشكل خاص، وهو ما بات فرض قيودا مشددة على قدرة الروس

---

(1) أمين شلبي، مرجع سابق ، ص 258.

على فرض أي قدر من الهيمنة الخارجية إرتكازا إلى القوة النووية دون خطر مدمر، خاصة في ظل حاجة روسيا الماسة للإستثمارات الأجنبية والقروض من الهيئات الغربية والمؤسسات الدولية الخاضعة لهيمنة القرار الأمريكي<sup>(1)</sup>.

● **القضية الثالثة:** أن الإنفجار الروسي قد ولد عاملا مواتيا رغم ذلك لدور الدولة القومية الروسية بالقدر نفسه الذي قضى فيه على العوامل المواتية لدور الدولة العظمى فقد أدى إنفجار روسيا السوفياتية إلى تحرر أوروبا من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية أو على الأقل تحرر أوروبا من النقطة التي إرتكزت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة عليها وهي الخوف من الإتحاد السوفياتي، كما أدى هذا الإنفجار إلى تكرر جوانب من الخلاف الروسي الصيني وظهور الصين في آسيا كدولة مزاحمة لأمريكا وصاحبة المصلحة في الدور الروسي الإقليمي لمواجهة الدور الأمريكي الساعي للهيمنة والسيطرة على آسيا، وقد تزامن ذلك مع الظهور الإقتصادي والإستراتيجي للهند مما عزز من طموحها الإقليمي وكذلك الظهور الإستراتيجي لإيران خاصة بعد الحرب الأمريكية والغربية ضده.

عودة إلى الملفات الأربعة التي قدمت إلى بوتين، فلا شك أن ملخص الثلاثة الأولى منها هو أن الإستراتيجية الروسية ليس أمامها سوى الإنتقال إلى إستراتيجية إقليمية و أن روسيا تحتاج حاجة ماسة لتحديد الصراعات الخارجية إلا ما يرتبط منها بعوامل بقاء القطب الأوحد في العالم بشرط عدم الإنغماس الروسي فيها وأن المطلوب هو تضמיד الجراح الداخلية وبناء أسس الدولة القومية وإصلاح الوضع الإقتصادي وأن الدور الروسي الجديد الذي تسمح به القدرات الإستراتيجية للبلاد هو في حدود المحيط الإقليمي والآسيوي والأوروبي ، وأن أهم عوامل تغيير في الإستراتيجية الروسية هو في تركيزها على المحيط ونسيان الوجود والصراع في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأن بناء الدولة القومية الروسية يتطلب المحافظة على قدر هامش من أشكال الحرب الباردة ، وأن إختلاف شكلها وأدواتها وطرق

(1) لمى مضر جريء الأمانة، مرجع سابق، ص 45.

معالجتها بهدف تحقيق مصالح الدولة القومية الروسية وليس الصراع والطموح الدولي، إن أحد أهم أساليب هذه الحرب الجديدة يتمثل في تعزيز النزاعات الإستقلالية لأوروبا والصين وغيرها وأن التحرر في الفراغ الإستراتيجي المحيط بروسيا وسط البلاد التي إستقلت من تحت عباءة الإتحاد السوفياتي يتطلب درجة من التماس مع تحالف أمريكا وأوروبا ضد الإسلام والمسلمين دون إهمال إستعداد لمرحلة ما بعد إنهيار المقدر أن الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ، ولقد إنعكست ملامح ضد التصور في تحركات روسيا، فقد شهدنا بوتين يبدأ حياته كرئيس بتوقيف العلاقات بين الصين والهند رغم تحالفها مع أمريكا، ويتوجه نحو أوروبا والحلف الأطلسي كما رأيناه يوصل دعمه لصربيا حليف روسيا الحضاري إلى درجة الصدام مع أمريكا وأوروبا وكذلك رغم المصالحة المالية والإقتصادية مع العراق وإيران فقد شهدناه يبدي بصفة دائمة رغبة في المساومة كما شهدناه لا يبدي معارضة صدام مع الوجود الأمريكي على حدوده في أفغانستان وفي دول الإسلامية المستقلة من تحت عباءة الإتحاد السوفياتي سابقاً(1).

أما الملف الرابع حول نمط الرئيس الذي تحتاجه روسيا فظهور رئيس شأن على عكس بريجنيف و لتسين وربما و على نمط بنكلنتن، ذكائه من نمط أندريوف الرئيس الأسبق لبوتين وحذره من خطر (أندري جريميثو) وزير الخارجية المخضرم في زمن الإتحاد السوفياتي.

يبدوا أن بوتين بدأ بالملف الأخير الأوهن والأسهل، فقد شهدناه رئيسا على نمط الأمريكي وأشد، يلعب الرياضة مع الفتيات ويرتدي ملابس رياضية وهو أمر غير مسبوق لحكام روسيا الذين قلدوا القياصرة هي وهم حكام المدعين، رأيناه يقدم معاملات غير مقصودة حينما سلما لرئيس خاتمي كتابة حول جوارا لحضارات مترجما تقديم منه، كما رأيناه يدخل معارك داخلية ضد اللوبي الصهيوني دون حد الصدام الكبير والصدام العقائدي مع

(1) لمى مضر جريء الأمانة، مرجع سابق، ص 45.

إمبراطورية مالية وإعلامية، ومثله فعل مع عصابات المافيا كما يبذل جهوداً<sup>(1)</sup> مركزة على إصلاح الدولة والإقتصاد الروسي وحماية الأمن القومي.

**المبحث الثاني: المصالح الجيولوجية الروسية وإستراتيجية التفاعل مع الأزمة السورية.**

**المطلب الأول: العودة الروسية القوية في لعبة العلاقات الدولية من خلال الأزمة السورية.**

لقد ظهر الدور الروسي إبتداءً من الأزمة السورية عام 2011 بشكل الوثاق من أداءه وتعامله مع الأزمة مما زاده ثقلاً في مجال العلاقات الدولية فكان موقفه واضحاً وصارماً منذ البداية، فالكثير يرى أن هذه الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية يومنا هذا مهددة لإطلاق الحلقة الثانية من الحرب الباردة بين روسيا وحلفائها والولايات المتحدة وحلفائها أيضاً حول سوريا، حيث أدرك الرئيس الروسي بوتين أن سوريا أهم وأخطر من أن تترك العناصر من طرفه تهيمن عليها وتتحكم في مصيرها ومصير العراق ولبنان والأردن، وربما أيضاً تركيا، وهو ما جعل السؤال الذي طرحه الروس منذ بداية الأزمة هو ماذا تتوخى الولايات المتحدة الأمريكية فعله في شأن المتطرفين الإسلاميين بعد سقوط نظام الأسد؟.

حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد المجتمع الدولي ضد روسيا والصين في الأمم المتحدة من أجل شن الحرب على سوريا , لكن هذا الصراع إمتد إلى داخل أروقة الجمعية العامة ومجلس الأمن وتم إحباط التصويت على شن حرب على النظام السوري من خلال الفيتو الروسي والصيني.

---

(1) سعاد محمود أبو ليلة، القوي المتوسطة : دور الدول المتوسطة التقليدية و الصاعدة في النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد 89، المجلد 47، (يوليو 2012)، ص 13.

تخرب العالم حول سوريا بين القطب الشرقي بقيادة روسيا الاتحادية والصين وإيران وبعض دول أمريكا اللاتينية في مواجهة القطب الغربي بقيادة أمريكا ودول الإتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية.

فرنسا تعد أن قضية سوريا هي أهم معركة في البحر المتوسط لأن بخروجها من هذه المياه فإنها تكون قد غادرت الشرق الأوسط كله بعد أن خرجت من ليبيا والعراق، ويثبت هذا تحرك الأساطيل والإستعراض بالقوة البحرية من خلال تواجد الأسطول الروسي أمام السواحل الليبية أمام الساحل السوري وتواجد الأسطول السادس الأمريكي وبعض سفن الأسطول الفرنسي و البريطاني في عرض المتوسط وأمام السواحل الليبية، فرغم الهدوء النسبي بعد الإتفاق بين القطبين على نزع السلاح الكيماوي الخاص بالأسد في لقاء جنيف لكن المعركة لم تنتهي في أروقة الدبلوماسية.

فكل هذه العوامل كسابقة تدفع إلى مزيد من التعاون والتقارب بين روسيا ودول المنطقة تبرز تحديات عدة للدور الروسي، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها دوليا وإقليميا وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر الناجم عن مقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسي بإعتباره يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة.

إن السياسة الروسية تنطلق من رؤية تقوم على التعاون وليس المواجهة والصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية كما كان الحال في ظل الإتحاد السوفياتي، ولا التبعية كما كان الحال في فترة الرئيس الأسبق " يوريس يلتسين"، فلم يعد هناك شرقا أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا، التي تربطها علاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى، ورغم تأكيد روسيا الدائم لمعارضتها للنظام الأحادي القطبية وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة وإحترام القانون الدولي والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، لقد أكد الرئيس بوتين ذلك في أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن " روسيا لا تتوي منازعة أحد، ولكنها

تملك أن تؤثر على عملية تشكيل النظام العالمي الجديد، لكي يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلي متوازن و " أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أكبر دولتين نوويتين في العالم، من هنا فإن كلا منهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي، ومنع إنتشار الأسلحة النووية، وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي، وبينهما علاقات إقتصادية كبيرة(1).

لم يتغير الدور الروسي في الأزمة السورية كثيرا، على الرغم من أن موسكو تولي أهمية خاصة لعلاقاتها مع النظام السوري.

وعن عدم سماحها لتكرار النموذج الليبي، مع أن روسيا تعلم تماما أن سوريا ليست ليبيا، بهذا الشكل لا تريد روسيا أن تخطأ مرة أخرى بالموافقة على التدخل العسكري الأجنبي كما حدث في ليبيا وإنعكس ذلك سلبا على مصالحها الإستراتيجية في الحوض المتوسطي.

إن العودة الروسية بهذه القوة والثبات في نفس الوقت في منطقة الشرق الأوسط هو تعبير عن قناعة صادرة عن القادة الروس بأن الأزمة السورية هي صراعا دوليا متعدد الأطراف.

فهم بهذا أردوا أن يظهروا مدى قوتهم وتأثيرهم في الأزمات الدولية، فأعلنوا عودة اللاعب الروسي من جديد مسرح العلاقات الدولية من باب الشرق الأوسط خصوصا بعد الثورة الليبية التي أحسوا من خلالها أن الغرب أبعدهم وتجاهلهم ويريدون من الدول الغربية أن تحسب حسابهم وتشركهم في حل الأزمات والقضايا الدولية.

---

(1) توماس شيلينغ، استراتيجية الصراع، ترجمة : نزهت طيب و أكرم حمدان، ( لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 13.

## المطلب الثاني: سيناريوهات الأزمة السورية في ظل تشابك المصالح الإستراتيجية الثابتة و المتغيرة.

بعد تحول سوريا إلى مسرح تجاذبت بين المصالح الإستراتيجية الكبرى خصوصا الأمريكية والروسية، أصبح الغموض يشوب المستقبل السوري في ظل الأزمة، وهذا بعد فشل المساعي السلمية لإيجاد حل دبلوماسي يرضي طرفي النزاع، مما زاد الوضع تعقدا في ظل تزايد الدعم الخارجي بكل الوسائل من التحقيق والمحافظة على مصالح إستراتيجية.

من خلال هذا المطلب سوف يتم عرض ثلاثة سيناريوهات بهدف إستشراف الأزمة السورية.

### سيناريو بقاء الوضع على حاله: إستمرار الأزمة السورية:

في حالة إستمرار الدعم الروسي والأمريكي لطرفي النزاع سياسيا وعسكريا وماليا من شأنه أن يطيل في عمر الأزمة وبالتالي يصعب التوصل إلى حل داخلي أو أممي في الوقت القريب، فإيرادة النظام واضحة وثابتة باللجوء إلى الحل الأمني وذلك بتدعيم روسي والمراهنة على بقاء الأسد في السلطة وفي المقابل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة المعارضة ودعمها والتغاضي عن تسليحها، وذلك يهدف لإضعاف النظام وتفكيكه تدريجيا من الداخل. فالمراهنة عن نصر كامل لأحد الطرفين المتصارعين مسألة غير ممكنة، فالمواجهة المسلحة بين النظام وحلفاءه ومقاتلي المعارضة هو العنوان الأبرز بالسيطرة على منطقة وخسارة أخرى في مشهد تزداد ضبابيته في المستقبل<sup>(1)</sup>.

إن عدم الإتفاق بين الأطراف الدولية المعنية بالصراع خاصة أمريكا وروسيا على ملامح نظام سياسي جديد يخدم المصالح الإستراتيجية لكلاهما، هو مؤشر على إستمرار

---

(1) جلال خشيب، "سوريا في مهب التحولات الدولية...دراسة جيوبوليتيكية نظرية"، مجلة الأمن في المتوسط، العدد 8، (جانفي 2014)، ص 33.

الوضع المتأزم في سوريا على ما هو عليه فترة أطول، فالمصلحة الروسية الأمريكية تواصل عملية التسليح كل من قوات النظام ومقاتلي المعارضة بحيث يظل الصراع مستمر وبشكل متوازن لمواجهة نظام سياسي جديد يعارض مصالحهم في المنطقة.

وفي تقرير لخبراء أمريكيين يؤكدون فيه تحقق هذا السيناريو أن الحرب في سوريا قد تستمر لمدة 10 سنوات إضافية منذ بداية الأزمة، وذلك في ظل استمرار الدعم الروسي الإيراني للنظام السوري وسيطرت مجموعات متطرفة على أرض المعركة.

ويضيف الخبير دفيد جارتشنشتاين أمام مجلس الشيوخ الأمريكي على مستوى لجنة الشؤون الخارجية " الآن أصبح واضحاً أن سقوط الأسد لم يعد حتمياً كما كان يعتقد الكثير من المحللين وأضاف أن السيناريو الأكثر احتمالاً هو الذي تتوقعه المخابرات الأمريكية حالياً هو استمرار الحرب في سوريا عشر سنوات إضافية.

فالمملك عبد الله الثاني وفي خطاب له في منتدى دافوس (جانفي 2013) بسويسرا إعتبر أن من يرى أن الأزمة السورية هي قريبة من النهاية فهو مخطأ فالحرب في سوريا مازلت متواصلة لأن النظام السوري له القدرة على الإستمرار والبقاء لفترة أكثر وهذا ما يعني أن الأزمة سوف تستمر من دون أي نصر حاسم لأي طرف من طرفي النزاع<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للأطراف الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، فإن تعقد القضايا وتشابك المصالح بينهما ليس فقط في سوريا بل في مناطق أخرى في العالم خاصة منها أوكرانيا، يدفعهما إلى الإبقاء على الوضع كما هو عليه، مع العمل على زيادة وتيرة اللقاءات والمفاوضات السرية والعلنية بينهما في محاولة إيجاد تسوية ترضي الجميع تحت قاعدة لا غالب ولا مغلوب.

(1) جلال خشيب، مرجع سابق، ص 34.

ما يعزز حدوث هذا السيناريو هو وجود دلائل حول إمكانية حدوث تفاهم في المستقبل القريب بين روسيا الاتحادية و الولايات المتحدة الأمريكية حول مستقبل سوريا , وطبيعة نظامها وذلك بسبب تضارب المصالح بين الدولتين وتوجهاتهما , ففي الوقت الذي ينبغي لروسيا إيجاد نظام في الشرق الأوسط يضمن إسترجاع أمجادها السوفياتية، تسعة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد نظام سوري حليف يحافظ على مصالحها في المنطقة ويضمن أمن إسرائيل القومي، وبذلك فإن إختلاف التوجهات بين القوتين العظمتين، وعدم وجود رغبة في التنازل شيوثر على الأوضاع في سوريا للإستمرار في حرب إستنزاف بين النظام والمعارضة.

### السيناريو التفاؤلي: إستمرارية النظام السوري:

إن إستمرار النظام السياسي السوري برئاسة الأسد يتطلب القضاء النهائي على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، فالولاء والدعم الروسي والإيراني المكثف يزيد من سبل تثبيت بشار الأسد على رأس سوريا وبالتالي سوف يكون ضربة قوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

- فالمؤشرات التي تؤكد إستمرار نظام الأسد في الحكم هي كالتالي:

- إستمرار صمود القوات المسلحة وولائها للنظام رغم الانشقاقات المتتالية.

- تماسك البنية الأساسية للنظام الذي يعتمد على الطائفة العلوية والتداخل والترابط

بين حزب البعث والجيش وأجهزة الأمن و الإستخبارات.

- تأثير الثورة على مصالح بعض القطاعات المهمة في المجتمع السوري والتي تشكل

منها النظام الحالي كرجال الأعمال وطبقة الموظفين...إلخ).

- التشتت الذي لازم المعارضة السورية منذ بداية الأزمة وعدم قدرتها على الخروج بأجندة عمل وطنية موحدة.

- إستمرار الدعم الإقليمي للنظام خاصة من جانب إيران وحزب الله.

- إستمرار الدعم الروسي اللامتناهي للنظام السوري ورفضها التدخل الأجنبي العسكري لإسقاط الأسد ونظامه هو تعبير عن العلاقة المتينة التي يحظى بها النظام السوري بحليفه القديمة حتى سنوات الإتحاد السوفياتي، فبعد تسوية سوريا لديونها تجاه روسيا زادت العلاقات قوة وترابط خاصة في السنوات الأخيرة عندما شرعت سوريا في تحديد قواتها المسلحة.

- إن حساسية الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الإرهاب الذي بدورها يهدد الأمن القومي الإسرائيلي في ظل ظهور و تحول التنظيمات الإسلامية المسلحة على رأسها تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي بات يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة ، وخوفا من وصول هذه التنظيمات المتشددة إلى شدة الحكم تفضل الولايات المتحدة وحلفائها بقاء نظام الأسد دون المجازف باللعبة لحساسية المنطقة<sup>(1)</sup>.

- الحصار والطق الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا ومحاولة محاصرتها لقواعد إرتكازها في مجالها الحيوي المتبقية خاصة بغرب آسيا وشرق المتوسط سيدفعها إلى المواجهة لحدّها الأقصى وعدم التخلي عن تأييد الموقف السوري ومساندة النظام السوري.

---

(1) جمال وكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية للأزمة 2011، (لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط2، 2012)، ص 181.

### السيناريو التفاوضي: سقوط النظام السوري:

يتضمن هذا السيناريو إلى نهاية نظام الأسد وذلك بتتحيته أو رحيله عبر التفاوض أو إلزامه بالقوة نتيجة إنتصار عسكري للمعارضة، أو الإنقلاب عليه داخليا وفق بعض المتغيرات:

1. توحيد صفوف المعارضة وإنفتاحها مع الإئتلاف السوري المعارض على مجموعة من المكونات والحساسيات السياسية لكسب ثقة الشعب السوري وبالتالي تجريد النظام من شرعيته.
2. زيادة التنظيم للمعارضة المسلحة في شكل كتلت أكبر لمواجهة قوات النظام بفعالية أكثر.
3. زيادة الدعم اللوجستيكي والإستخباراتي والتكفل لتدريب قوات المعارضة المعتدلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإصرارها على إسقاط النظام بشتى الوسائل.
4. مواصلة النظام السوري بتمسكه بالحل الأمني وهذا ما يزيد المعارضة تعنتا ويدفعها إلى العمل على حسم الصراع الدائر إلى صالحها.
5. تزايد الضغط الدولي نتيجة تفاقم العنف في سوريا مما يكسب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها شرعية دولية من أجل التدخل العسكري لحل الأزمة وبالتالي تجاوز روسيا وحلفاؤها في المنطقة.
6. تركيع النظام السوري تدريجيا من خلال فرض حزمة من العقوبات الإقتصادية والسياسية لإستنزاف قدراته وجره إلى التنازل عن السلطة وهذا يتطلب فترة طويلة.
7. اللجوء إلى خيار كوسوفو وإنهاء الأزمة عن طريق حملة جوية شرسة ومكثفة مما يدعم موقف المعارضة ويفتح المجال أمامها لبسط السيطرة والنفوذ.

حسب رأينا الشخصي حول السيناريو الأقرب للتحقق وهو السيناريو الأول الذي يرجح إستمرار الأزمة وهذا لعدة معطيات لعل أكبرها هو تمسك النظام السوري بالحل الأمني

والمساندة الروسية المتواصلة ضنناً منهم بأن بشار الأسد مازال قادراً على البقاء في السلطة، وفي نفس الوقت صعوبة حصول روسيا على مقابل من الولايات المتحدة الأمريكية في ما يخص الملفات الحيوية على غرار الملف الأوكراني والدرع الصاروخية وبالتالي تواصل واشنطن وحلفائها لدعم المعارضة وبالمقابل إضعاف النظام تدريجياً وجره إلى الإستسلام و الإنسحاب من السلطة يوفر لها إمكانية تغيير المواقف الروسية من دون أي مقابل<sup>(1)</sup>.

### خاتمة الفصل

خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى الإستراتيجية الروسية الجديدة إنطلاقاً من الأزمة السورية، وهذه الإستراتيجية أضحت محل الإهتمام الدولي في ظل التغيرات السياسية و الإقتصادية و الأمنية التي يشهدها العالم , خاصة بعد نهاية الحرب و تولي فلاديمير بوتين عام 2000 قيادة روسيا الإتحادية و التوجه الإستراتيجي الجديد في إطار سياسة براغماتية للتعايش مع الغرب و التخلص من الفكر الشيوعي الماركسي اللينيني القديم، و النهوض بالإقتصاد الروسي كبداية لتحدي و رهان و التفتح على العالم، إنطلاقاً من الإمكانيات الطاقوية في ظل عصر تقوده أطراف متعددة، و الطاقة كعامل و متغير إستراتيجي للولوج بقوة في الساحة الدولية .

---

(1) جمال وكيم، مرجع سابق، ص 199.

## الخاتمة

إن التحولات الجيوستراتيجية التي ألمت بالعالم نهاية القرن الماضي و بداية هذا القرن، تركت تداعيات وآثار سياسية كارثية على العالم بشكل عام و على المنطقة الشرق الأوسطية بشكل خاص، و لا طالما لعبت الجغرافيا العامل الأكثر تأثيراً في رسم السياسات الإستراتيجية و الإقتصادية للدول، و من خلاله تحديد موقع هذه الدول في الإستراتيجيات الإقليمية و العالمية، فكان لموقع سوريا الجيوستراتيجي كنقطة إلتقاء و عقدة طرق برية و بحرية و جوية تربط العالم كمنطقة مفصلية في الإستراتيجيتين الأوراسية الروسية والأوراسية الأمريكية، اللتين كانتا و لا تزالان محور حركة الصراع الكوني على العالم، و في إطار عصر العولمة و ثورة الإتصالات و المعلوماتية التي اختصرت الزمن والمسافات و جعلت العالم قرية كونية صغيرة مشرعة الأبواب و النوافذ أمام التدخل الخارجي، فالعالم اليوم يعيش زمن التكتلات ما فوق القومية و المحاور الإقليمية والدولية المتصارعة لرسم نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب مما فرض مفاهيم جديدة للسيادة و الأمن كالسيادة التساندية والأمن التعاوني المرتكز على قاعدة توازن المصالح بين الأحلاف بدل الأمن الإستراتيجي القائم على توازن القوى، فيما كان الإقتصاد و في ظل عصر العولمة هو السبب الأساسي للحروب التي عصفت بالعالم منذ القديم حتى الآن، فهو واقع الأزمة السورية يتجاوزها صراع عالمي على الطاقة بإمتياز منذ بداية القرن الماضي لما تحتويه المنطقة من إمكانيات إستراتيجية إلتقت فيها مصالح القوى العظمى متعددة الأطراف كل طرف يريد حسم اللعبة لصالحه و السيطرة على المنطقة و بالتالي السيطرة على العالم.

في ظل هذه الأزمة تعتبر أوروبا الحلقة الأضعف من ناحيته أمنها الطاقوي الذي أصبح رهينة الإستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط إنطلاقاً من الأزمة السورية، فروسيا هي المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة لأوروبا و روسيا تضع بثقلها وتريد حسم الصراع في سوريا لصالحها و بالتالي السيطرة على المصدر الطاقوي الثاني لأوروبا وتحطيم إستراتيجية الأنابيب ومحاور نقل الطاقة ليس في الشرق الأوسط بل في العالم ككل، أكيد هذه الإستراتيجية الروسية تضم في محورها قوى إقتصادية وسياسة إقليمية و دولية على غرار الصين و إيران و الهند.

عموما تعكس حالة الاستقرار الذي يعيشه العالم هو عنوان العلاقات الدولية على أن الثابت فيها أنها تتغير.

# قائمة المراجع

## I-الكتب

### باللغة العربية

1. إسلام أحمد مدحت، الطاقة و مصادرها المختلفة، (مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988).
2. الأمانة لمي، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و إنعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
3. أوتاوي مارينا ومجموعة باحثين، الشرق الأوسط الجديد، (بيروت، مؤسسة كاينغي للسلام الدولي، 2008).
4. باروت محمد جمال ومجموعة باحثين، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة سوريا، (بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010).
5. برونسكي كاميلا، الطاقة و الأمن و الأبعاد الإقليمية و العالمية التسلح و نزع السلاح الدولي، الكتاب السنوي 2007، معهد ستوكهولم للأبحاث السلام الدولي سيسبري، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية)، ط1، نوفمبر 2007.
6. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا الحلف الأطلسي، (الجزائر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة 2، 2005).

7. الجباعي جاد عبد الحميد، *الطريق إلى الديمقراطية*، (لبنان، رياض الريشة للكتب و النشر، 2010).
8. جون (بيلس)، *عولمة السياسة العالمية، ترو للنشر، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004*.
9. الحاج علي، *سياسات دور الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*, (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1, 2005).
10. الحذيفي عباس غالي، *نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات*، (الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004).
11. دوفاي الكسندر، *الجغرافية السياسية (جيوبوليتيك)*, (بيروت ، عويدات للنشر والطباعة ، ط1 2007).
12. ربيع نصر و آخرون، *الأزمة السورية الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية*، (دمشق، المركز السوري للبحوث و السياسات في الجمعية السورية للثقافة و المعرفة، 2013).
13. الرميحي محمد، *النقط و العلاقات الدولية*، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الآداب و الفنون، 1982).
14. ساخروف ، *تاريخ روسيا ، معهد تاريخ روسيا ، الأكاديمية الروسية ، موسكو، 2008* .

15. سعيد محفوظ عقيل، سوريا و تركيا الواقع الراهن و إحتتمالات المستقبل ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
16. الشيخ نورهان، صناعة القرار في روسيا العلاقات الروسية العربية ، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
17. شيلينغ توماس، إستراتيجية الصراع ، ترجمة طيب نزهة و حمدان أكرم ، (لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
18. عالي عباس (الحذيفي)، نظريات السيطرة الإستراتيجية، صراع الحضارات، (الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004).
19. عبد المجيد (صادق)، أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي، جامعة القاهرة، مصر، 1976.
20. كارول تحلة ديفيد، مازق الطاقة و الحلول البديلة، ترجمة الأيوبي أمين ، (الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
21. كاميل كولن و آخرون ، نهاية عصر البترول...التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل ، ترجمة عدنان عباس عالي ، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الآداب و الفنون، 2004).
22. كيلو ميشيل و مجموعة باحثين، رياح التغيير في الوطن العربي، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011).

23. ليستيفتسوبا ليليا ، روسيا بوتين ، (ت : شيخا بسام) ، (بيروت ، الدار العربية،  
(2006) .

24. هاينبرغ ريتشارد ، غروب الطاقة ، الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول،  
ترجمة مازن جندلي، (لبنان، بيروت الدار العربية للعلوم، 2005).

25. هيتي صبري فارس، دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك ، (الأردن،  
مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2000).

26. وكيم جمال ، صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011،  
(لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر) ط2، 2012.

#### باللغة الفرنسية:

1. Catherine Locatelli : **L'UE aiguillon des stratégies de gazprom**  
(Paris : IFRA, Février 2008).
2. Jérôme Guillet, **Gazprom partenaire prévisible** : relire les guises  
énergétique, hussie –Belarus –IFRA.Paris, Novembre 2008.
3. Maréestrada Aurélia, **Sécurité énergétique entre Méditerranée  
accidentelle : Nouveaux facteurs**, nouvelles politique, un regard  
espagnol, (Paris IFRI, Octobre 2008).
4. Vangennup Jos, la secrétaire énergétique **rapport, générale** 170 E  
Sco6F, Nato, 2006, [http:// www.hato.intt](http://www.hato.intt).

## \* المجلات العلمية

1. أبوليلة سعد محمود ، القوى المتوسطة ، دور الدول المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، السياسية الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 189 ، المجلد 47 (يوليو 2012).
2. الأصفهاني نبيه ، السياسة الخارجية الروسية ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 136 ، مجلد 34 (1999) .
3. خشيب جلال ، سوريا في مهب التحولات الدولية...دراسة جيوبوليتيكية نظرية ، مجلة الأمن في المتوسط ، العدد 8 ، (جانفي 2014) .
4. شروجان ، الحرب الأفغانية حلقة في سلسلة الصراع الدولي على البترول في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع اللبناني، لبنان: د.د.ن، ع 41، (جويلية 2007) .
5. شلبي أمين " بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 175، المجلد 44 ، (يناير 2009).
6. عبد العظيم خالد ، الصراع على النفوذ في أوراسيا مجلة السياسة الخارجية ، (القاهرة ، الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 161، (2005) .
7. علو أحمد ، روسيا قلب العالم تخفض من جديد، مجلة الجيش اللبناني، ع، 262 (أفريل 2007) .

## \* المذكرات العلمية

1. العايب خير الدين ، المنافسة الامريكية في منطقة البحر الابيض المتوسط وانعكاساتها الاستراتيجية على مستقبل الامن الاقليمي العربي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، دون سنة.
2. البوزيدي عبد الرزاق ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط ، دراسة حالة الأزمة السورية (2010-2014) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ودراسات إستراتيجية ، جامعة محمد خيصر كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة ، السنة الجامعية : 2014-2015.
3. شكلاط وسام، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة مولود معمري، السنة الجامعية: 2015/2016.

## \* المراجع الإلكترونية

1. العلاقات الإيرانية، الروسية التحديات والفرص، في:  
<http://studiersaldjazzira.reports/2013>
2. مكي يوسف، صراع أمريكي روسي على سوريا، في:  
<http://www.waleqt.com/2011/06/24/article.32227hhtm>

# الفهرس

- مقدمة.....13-1
- الفصل الأول : الإطار النظري للأمن الطاقوي الأوروبي.....14
- المبحث الأول : المقاربات النظرية المفسرة للأمن الطاقوي الأوروبي..... 15
- المطلب الأول : الأمن الطاقوي الأوروبي من منظور نظريات العلاقات الدولية...15-17
- المطلب الثاني : الأمن الطاقوي الأوروبي من منظور الجيوبوليتيك.....17-20
- المبحث الثاني : الرهانات الطاقوية الأوروبية..... 21
- المطلب الأول: مكانة و دور الطاقة بالنسبة لأوروبا.....21-24
- المطلب الثاني: التغير الجيوبوليتيكي الطاقوي بالنسبة لأوروبا..... 24-42
- خاتمة الفصل.....42
- الفصل الثاني : تأثيرات الأزمة السورية على الأمن الطاقوي الأوروبي.....43
- المبحث الأول : خلفيات الأزمة السورية.....44
- المطلب الأول : العوامل المؤسسية و الإقتصادية للأزمة السورية..... 44-51

المطلب الثاني : العوامل البشرية والإجتماعية للأزمة السورية. ....52-54

المبحث الثاني : ردود الفعل الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.....55

المطلب الأول : المواقف الإقليمية.....55-63

المطلب الثاني : المواقف الدولية.....64-71

خاتمة الفصل.....71

الفصل الثالث : الإستراتيجية الروسية الجديدة في سوريا.....72

المبحث الأول : توجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة بعد الحرب الباردة...73

المطلب الأول : الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد اليلتسينية.....73-84

المطلب الثاني : ملامح الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد

الرئيس فلاديمير بوتين.....85-92

المبحث الثاني: المصالح الجيوبوليتيكية الروسية وإستراتيجية التعامل

مع الأزمة السورية.....93

المطلب الأول: العودة الروسية القوية في لعبة العلاقات الدولية من

95-93..... خلال الأزمة السورية

المطلب الثاني: سيناريوهات الأزمة السورية في ظل تشابك المصالح الإستراتيجية:

100-95..... الثابت والمتغير

101..... خاتمة الفصل

103-102..... خاتمة

## ملخص الدراسة

تناولت الدراسة الأزمة السورية و تداعيتها على الأمن الطاقوي الأوروبي. حيث ركزنا على الأسباب الجوهرية والفاعِل الأساسية التي تتحكم في توجهات ومصير هذه الأزمة، لاسيما منها تداخل المصالح الإستراتيجية للقوي العظمى في العالم و في المنطقة الشرق الأوسطية و في سوريا على الخصوص، مما أدى إلى بروز بؤادر تغيير الخارطة السياسية للعالم وبداية نهاية الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عالم متعدد الأقطاب، في ظل تزايد وإستقواء الدور الروسي بقيادة فلاديمير بوتين والإستراتيجية الروسية الجديدة المحكمة بالتكتلات الغير معلن عنها في منطقة أوراسيا متمثل في محور إيران الهند والصين.

في بداية القرن الواحد والعشرين عادت لتعب الطاقة الدور الحاسم في بناء السياسة الدولية كما كان عليه الحال بعد القرن التاسع عشر (19) وفي عزّ النهضة الأوروبية، ولقد كان للحرب الباردة الأثر الكبير في تغيير جيوبوليتيك الطاقة خاصة عند إستقلال الكثير من الدول الطاقوية من هيمنة الإستعمار وإنقسام العالم إلى معسكرين شرقي و غربي. فوصل التنافس على الجغرافيا إلى أوجه فأصبح كل من سيطر على المناطق الطاقوية والإستراتيجية في العالم يتحكم في زمام الأمور و يحقق مصالحه الإستراتيجية، لقد ظهر و للعلن الصراع إنطلاقاً من الأزمة السورية خاصة في عصرنا الذي يلعب فيه الغاز أدواراً كبيرة في بناء أكبر الإقتصادات العالمية ووصل به الحد حتى إلى تهديد كيان و أمن إستقرار العديد من الدول من المالكة للغاز و التي يمر على أراضيها و من هي بحاجة إليه. هذا هو حال الأزمة السورية التي سوقت للإعلام العالمي في إطار الربيع العربي و في شكل ثورات قامت ضد أنظمة حكم ديكتاتورية، حقيقة هناك نوع من الصحة في هذا السياق و لكن هي أبعد و أعمق من ذلك، سوريا ضحية موقعها الإستراتيجي والدفاع الروسي اللامتاهي في سوريا هو هدفه السيطرة على محاور أنابيب الغاز الإستراتيجية والبقاء في الصدارة واستعماله كوسيلة ضغط بطريقة غير مباشر لتحقيق فوائد مادية وسياسة ضد الغرب الذي لا يريد منافس في المنطقة و في العالم ككل فكان ولسوء الحظ أن يقع على أوروبا التي تفتقر للموارد الطاقوية لتلبية حاجيتها أنها تصبح رهينة لروسيا في أمنها الطاقوي خاصة عندما عجزت هي والولايات المتحدة الأمريكية إلى حدّ الساعة إلى إيجاد مصادر طاقوية بديلة آمنة تعوض من خلالها الهيمنة الروسية فأصطدمت بإستراتيجية محكمة غير قابل للتعايش كان عنوانها حشد قوي دولية إقتصادية كبرى التي تعتبر غير صديقة للغرب وفي نفس الوقت فقيرة للطاقة وهي من أكبر المستهلكين لها على

غرار الصين والهند، ومن جهة أخرى وضع حاجز أمام المنافسين الطاقويين في المنطقة الشرق أوسطية على غرار دول الخليج التي تعتبر الصديق الإستراتيجي للغرب في المنطقة ومحاول فرض عليها منطق جديد وهو التعايش مع إيران و التوجه إلى محور روسيا كبديل وفي نفس الوقت كحل في ظل تعكر الأوضاع الأمنية في المنطقة و إستحالة تمرير المشاريع الإستراتيجية كأنايبب الغاز وغيرها إلى أوروبا والغرب وهذا هو حقيقة دولة قطر صاحبة المرتبة الثالثة من إحتياط الغاز في العالم التي تبدو و أنها فهمت الرسالة الروسية وها هي تخرج عن بيت الطاعة الخليجي الغربي و تتجه نحو السوق الأوراسية كبديل آمن في محاولة إيجاد موقع في ظل مستقبل ستكون التعددية القطبية عنوانه، وهو حال الإتحاد الأوروبي الذي بدأت تتضح بوادر تفككه في الأفق خاصة بعد خروج بريطانيا منه ما كان سبباً في التغيير الملحوظ في العلاقات الألمانية الفرنسية الروسية التي ترى تقارباً كبيراً ومستمر وهو ما ظهر جلياً في الرسالة التي بعثتها الإدارة الأمريكية عبر قمة المناخ في باريس بإنسحابها كعضو من القمة، هذا هو حال العلاقات الدولية تتسابق فيها الأحداث وهذا هو حال الأزمة السورية التي مازالت تحمل في طياتها مفاجئات أخرى في ظل إستمرار الأوضاع الراهنة.

### **Summary of the study in Arabic :**

This study deals with the Syrian crisis and its consequences on European energy security. We focused on the main causes and the human factors involved, including the strategic interests of the global and middle-eastern powers, and more particularly in Syria. This has led to initiatives aimed at changing the political map of the world and the beginning of the end of the hegemony which must give way to a multipolar world and at its head the United States of America in the light of the “Evolution and consolidation of the role played by Russia under the leadership of Vladimir POUTINE as well as its new strategy marked by the occult alliances in the Eurasia in the region with the axis Iran, India, China.

With the beginning of the twenty-first century, energy resumed its leading role in international politics, as was the case after the nineteenth century (19), thank of the European renaissance. The Cold War was for many in the transformation of geopolitics in the energy field especially with the liberation of several energetic countries from colonial domination and division of the world into two blocks, East and West.

The race for geographical domination was such that the one who had control of the energy and strategic zones in the world held all the levers to satisfy his strategic interests. The Syrian crisis has revived the conflict,

especially as we are in an era where gas plays a major role in the building and development of world economies, so many gas-producing countries or through which gas is transited are threatened in their existence, their security and their stability by those who need it. This is the Syrian crisis presented by the international media under the name of Arab spring, a form of revolutions aiming to fight against the totalitarian regimes.

There is some truth in this approach but the reasons are deeper than that. Syria is a victim of its strategic geographical location and Russian protection's goal is to control strategic gas pipelines and maintain its leading position in order to use it as an indirect means of lobbying for the achievement of its objectives and as material and political interests against the West which does not tolerate the presence of competitors either in the region or at the world level.

Unfortunately, all this is being done to the detriment of Europe, which is unable to satisfy its energy needs and is dependent on Russia for its energy security. Europe and United States of America have not so far succeeded in developing alternative energy sources to free themselves from Russian dominance, as they have always stumbled on a firm and indisputable strategy called "Strong International Deployment" of large countries that are not considered friends of the West. On the other hand, it is a major energy consumer, along the lines of China and India.

Within the framework of this policy, a bulwark was set up in front of the competitors of the Middle Eastern region, such as the Golfing countries, the strategic friends of the West in the region that are trying to impose a new concept in this case Cohabitation with Iran and to move towards the axis of Russia as an alternative and as a solution to the deterioration of the security situation in the region and the impossible realization of strategic projects such as the transport of gas pipelines and others towards the "Europe and the West" Here is the reality of the state of Qatar, which occupies the second place in the world in gas reserves and which seems to have understood the Russian message distancing itself with the Golf West coalition in favor of the Eurasian axis to become safe in Waiting to find a place in a multipolar future. This is the case of the European Union, whose partition is beginning to emerge with Britain's exit from the union and which is at the root of the tangible development that has taken place in German-French Russia relations. Record a permanent rapprochement clearly expressed in the message sent by the American administration to the Paris summit on the climate by retiring themselves.

Here is the state of international relations characterized by the precipitation of events. It is, therefore, the Syrian situation that still leaves us with surprises as the current situation evolves.

In order to deal with the problem, to confirm or to invalidate the hypotheses developed in our study, we relied methodologically on the following aspects:

The historical aspect: which consists of the study of the situation and the theoretical aspect that we have adopted consist of:

The realistic theory with its traditional and new aspects as well as the geostrategic theories.

In view of the above, we have draw up a research plan spanning three chapters:

In the first chapter, we discussed the theoretical aspect of European energy security. The second, we devoted to the analysis of the Syrian crisis, its causes and international positions towards it. As for the third chapter, it deals with the new Russian strategy starting from the Syrian crisis.